ماجـــد الغـــرباوي



الحَركات الإسلاميَة

قراءَةٌ نقديَةٌ في تجَلّيات الوَعي





الحركات الإسلامية

قراءة نقدية في تجلّيات الوعي

ماجد الغرباوي

الحركات الإسلامية

قراءة نقدية في تجلّيات الوعي





الحركات الإسلامية: قراءة نقدية في تجلّيات الوعي

ماجد الغرباوي

الطبعة الأولى 2015
القياس: 14 x 21
عدد الصفحات: 160
ISBN 978-614-441-070-7

من إصدارات

مؤسسة المثقف العربي
سيدني/أستراليا
www.almothaqaf.com
almothaqaf@almothaqaf.com

نشر وتوزيع

شركة العارف للأعمال ش.م.م.



بيروت – لبنان
00961 70 839 503
العراق – النجف الأشرف
00964 7801327828
Trl: www.alaref.net

التوزيع في الجزائر والمغرب العربي:
دار الأبحاث للطباعة للنشر والتوزيع
الجزائر – هاتف: 744281 ـ 21 (00213)
البريد الإلكتروني: www.alabhaath@.com

التوزيع في الأردن:
دار المناهج للنشر وللتوزيع
الأردن – هاتف/فاكس 00962 4650624

إشراقة الغد... أحفادي:

سُرى (Sora)

يُوسف (Yousef)

لِيلي (Lily)

أَمل (Amal)

كي تُدرِكوا الحقيقة ...

الوعي أولاً ...

ماجد

توطئة

لا ريب أن الدعوة والإصلاح كانا الهدف الأساس وراء ظهور الحركات الإسلامية تاريخيا، ثم تطورت في مساراتها التنظيمية والاستراتيجية، فأصبحت السلطة والحكم هدفاً رئيساً من أجل حاكمية الدين وتطبيق الشريعة، كما يقولون. ولم يتراجع دعاة التيار الإسلامي، قبل ممارسة السلطة، عن شعار: "الإسلام هو الحل"، وشعار "تطبيق الشريعة" رغم المشانق والسجون والتعذيب والتشرد بعيداً عن الأوطان.

وقد تعاطفت الجماهير المسلمة مع التيارات الدينية، بعد فشل الأنظمة الوضعية، في تحقيق الحد الأدنى من الرفاه والحرية، خاصة وأن الحركات الإسلامية كانت وما زالت ترفع شعارات إسلامية، بقيت أملاً في نفوس الناس، ثم راح الخطاب الإسلامي يتمادى في تغذية المخيال الشعبي من خلال رسم صور حالمة عن نظام الحكم الديني، وحجم الرفاه والسعادة في ظل اقتصاد إسلامي، ينعم بالمساواة والعدل، ينعدم فيه الفقير والمحتاج، لا فرق فيه بين الحاكم والشعب في تطبيق الأنظمة والقوانين، فضلا عن ثواب الآخرة جزاء لصبر الإنسان وثباته في تطبيق شريعة الله على يد الدعاة الميامين.

وقد نجحت الحركات الإسلامية تنظيميا في تربية دعاة يتصفون بالطاعة والانقياد، فكانوا رهانا ناجحا في تنفيذ خططهم ومشاريعهم مهما كانت تداعياتها[1]. والمدهش أن الحركات الإسلامية استقطبت طاقات شابة كثيرة، وتوغلت في صفوف المجتمع رغم كل التحديات والقمع، حتى كانت ظاهرة (الشاب المتدين الملتزم) لافتة في المدارس والجامعات[2].

ولا نبالغ إن قلنا إن الحركات الإسلامية، قبل المرحلة السياسية، لعبت دورا كبيرا في ايقاظ الوعي، والتأشير على أخطاء غيرها من الإسلاميين، المحافظين خاصة، وبالأخص رجال الدين والحوزات والجامعات الإسلامية. ونبهت إلى مخاطر التخلف، وممالأة الظالمين من الحكام والمستبدين، كما كان لها دور فاعل في مواجهة الاستعمار والاستبدادين الديني والسياسي، والتحريض ضد الحكومات الجائرة، انطلاقا من مسؤولياتها الدينية. ثم دخلت منعطفا كبيرا بعد انتصار الثورة الإسلامية في ايران (1979م)، حيث تنامى الأمل في استنساخ التجربة في بلدان أخرى، فهبّت من سباتها تعد العدة لخوض معارك ومواجهات مع الأنظمة الحاكمة باعتبارها أنظمة

---

(1) مصداقهم البارز الانتحاريون، أو ما يسمى بإرهابيي الجماعات الإسلامية، الذين ينفذون عملياتهم الانتحارية في كل يوم وفي أكثر من بلد بإيمان راسخ.

(2) في سبعينيات القرن المنصرم.

لا دينية يجب استبدالها. فحدثت تحركات واسعة في مصر وتونس والمغرب والجزائر والعراق وسوريا. لكن السلطات الحاكمة استطاعت إخمادها وزج الدعاة في السجون والمعتقلات. ومنذ ذلك الحين دخلت الحركات الإسلامية في مرحلة جديدة، مرحلة المعارضة المسلحة، فتكبّدت خسائر كبيرة على صعيد التنظيم والأفراد. مما دعا بعض قيادات التنظيم إلى مراجعة شاملة انطلقت من سجون مصر، لتنتشر وتؤثر في فرز حاد لأتباع الحركات الإسلامية بين مؤيد للعنف والقوة لتحقيق أهدافه، وبين منحاز للسلم والعمل السلمي (معارضة سلمية)، فصار ثمة فارق نوعي بين سلوك الطرفين، رغم وحدة الهدف في الوصول إلى السلطة وإقامة دولة إسلامية. فهناك القاعدة والتشكيلات التابعة لها، التي نحت منحى إرهابيا بعيدا عن الإسلام وقيم السماء. وهناك حركات تشبثت بالعمل السلمي من أجل الوصول للسطلة، وبالفعل مارس بعضها السياسة علنا من خلال أحزاب منظّمة، وصار قوة لها استراتيجيتها، ورقما فرض نفسه على المعادلة السياسية.



كانت لي وقفة طويلة مع الحركات الإسلامية المتطرفة، ناقشت فيها جميع أدلتهم في الارتكاز الخاطئ للعنف، في كتابي: "التسامح ومنابع اللاتسامح... فرص التعايش بين الأديان والثقافات"، وكتاب: "تحديات العنف"[1].

أما هذا الكتاب فهو قراءة نقدية لتجلّيات وعي الحركات الإسلامية، من خلال تجربة شخصية ومعاصرة لمساراتها السياسية والاجتماعية، فهي ناظرة للسلوك الحزبي الدعوي، وطريقة التعبير عنه، في مرحلتي المعارضة والسلطة. كما يقدّم الكتاب قراءة لتجلّيات الوعي من خلال مواقف تلك الحركات. فهو قراءة نقدية، رغم خطورة النقد سيما في مجتمعات لا تطيقه غير أن سلوك الإسلاميين على صعيد السلطة والمعارضة جعل النقد ضرورة لفهم: حقيقتهم، طرق تفكيرهم، استراتيجياتهم، رؤيتهم للآخر، مصداقيتهم، موقفهم من العنف والإرهاب، هدفهم من السلطة وأسئلة أخرى كثيرة.

والذي فرض النقد علينا أكثر إخفاقات الإسلاميين في الحكم رغم قوة حضورهم، واتساع قواعدهم الجماهيرية، فأصبح من الواجب وضع استراتيجية نقدية لتقويم منظومتهم الفكرية وسلوكهم وأدائهم، الذي بات يجافي قيم السماء، خاصة وهم يمارسون السلطة باسم الدين والإسلام، ويوظفون

(1) كلا الكتابين صدر عن معهد الأبحاث والتنمية الحضارية، بغداد، ودار العارف، بيروت، لبنان، على التوالي: 2008-2009م.

شعاراته لمصالحهم الشخصية والحزبية، فانعكس ذلك سلبا على جميع الإسلاميين بل على الإسلام ذاته. إضافة إلى صراعهم على السلطة، وتنابذهم، وتمزقهم، حد الاقتتال[1].

فأصبح النقد ضرورة ملحّة لانتشال الوعي، وتصحيح مساراته، للفصل بين قيم السماء وسلوك هؤلاء الإسلاميين، شريطة أن يمارس النقد في ضوء مبادئ الدين الحنيف، لعلنا نساهم في الحد من تداعيات السلوك السلبي، وتوعية الناس بحقيقة ما يجري، سواء من قبل إسلاميي السلطة، أو من قبل الجهاديين ممن يمارس العنف والإرهاب. خاصة والثاني بات يشكل خطرا كبيرا على الإسلام، وتحديا واسعا للسلم بقدرته على استقطاب الشباب، رغم حجم ما ترتكبه الجماعات الإسلامية المتطرفة من جرائم وأهوال.

كما نريد من خلال النقد أن نتعرّف على مبررات السلوك اللاأخلاقي واللاإسلامي لبعض الإسلاميين في السلطة، واستغلالهم للمناصب والثروات، وتكريسها في دائرة الولاء القبلي والحزبي والطائفي، حتى أصبح الثراء علامة فارقة

(1) المواجهات المسلحة بين فصائل الحركة الإسلامية في العراق أكثر من مرة، وبالذخيرة الحيّة مع وقوع إصابات بين قتيل وجريح، أهمها المواجهات المسلحة بين المجلس الإسلامي الأعلى (جماعة الحكيم) والتيار الصدري (جماعة مقتدى الصدر). وأيضا القتال الذي دار بين حركة أمل وحزب الله في لبنان، أو بين الفصائل الإسلامية في افغانستان، وما يدور الآن بينها في أكثر من بلد خاصة سوريا، بين حين وآخر.

لجمع منهم (كما في العراق بعد 2003م مثلا)، وصار احتكار المناصب واستغلال الصلاحيات سمتهم. وبات تقديم الولاء على الكفاءة، واستبعاد الإسلاميين المخلصين والكفوئين ظاهرة واضحة في سلوك الحركات الإسلامية خلال وجودها في السلطة.

❖ ❖ ❖

تعود كتابة هذه الأوراق لسنين 2004-2006[1]، فهي شهادات حية تراوحت بين استدعاء الذاكرة خلال فترة ثلاثين عاما أو يزيد في صفوف المعارضة، وبين معاصرة لسلوك الإسلاميين في السطلة (العراق تحديدا)، فتمخضت عن رؤية نقدية لتجلّيات وعي الحركات الإسلامية المختلفة. ولعل حجم القسوة فيها يعود لحرص الكاتب على مساراتها لغرض تأهيلها سياسيا وتنظيميا واجتماعيا، كي تعود لتجربة الحكم والسلطة وفق شروطهما الحضارية، حتى وإن تطلّب الأمر نقدا جذريا لثوابتها ومقولاتها الأساسية، فلا مقدّس ومتعالٍ على النقد مادام فكرا بشريا واجتهادات شخصية، قابلة للمراجعة والنقد، وما الهالة القدسية سوى أوهامنا، أوهام التبجيل، أوهام الانحياز المطلق بالضد من الآخر وإن كان داخليا. لقد كلفتنا القداسة مستقبلنا، حيث حرمنا أنفسنا من النقد، فتراكمت أخطاؤنا، وآن الأوان لمراجعة حقيقية من أجل بناء قاعدة

(1) باستثناء مقال الصنمية وأزمة الوعي، الذي كُتب مؤخراً.

فكرية - عقيدية خالية من الأوهام والتطرف والشعوذات والأكاذيب. علينا العودة لتجربة امتدت لأكثر من خمسين عاما، رفعت شعارات تهاوت في أول تجربة، وتحطمت في أول تماس مع الواقع. وإذا كان الإرهاب قد فضح المتطرفين الإسلاميين فإن السلطة كشفت حقيقتهم وبشرية الآخرين، واتضح للجميع مدى شراهة الإسلاميين للسلطة والمال والجاه، حتى نسوا كل المبادئ التي ناضلوا من أجلها. بل أن سلوك بعضهم يفتقر للحد الأدنى من القيم الإنسانية... ارتكبوا كل الموبقات، وسرقوا المال العام، وتلوثت أيديهم بالفساد، خاصة في تجربة الحكم في العراق. لا أقصد شخصا بعينه ولا حركة محددة، وإنما الكلام عن ظاهرة بدت واضحة للعيان، أبطالها الإسلاميون خاصة.

نأمل أن يكون هذا الكتاب نافذة للاطلاع على سلوك الإسلاميين الحركيين من الداخل، لمعرفة الحقيقة، والمشاركة في ممارسة النقد من أجل التقويم والبناء.

شكر وتقدير

أتقدم بالشكر للأخ الاستاذ أبي ميثم الجواهري (أحمد زكي)، مدير دار العارف للمطبوعات، على ملاحظاته القيِّمة.

كما أتقدم بجزيل الشكر للاستاذة الفاضلة ميّادة أبو شنب التي راجعت الكتاب قبل طباعته لتدارك ما طرأ عليه من هفوات لغوية أو طباعية.

ومن الله نستمد العون والسداد

ماجد الغرباوي

سيدني - أستراليا

20- 7-2015

الفصل الأول

إشكاليات الوعي الحركي

إشكالية الوعي

تمثّل إشكالية الوعي، على صعيدي الذات والآخر، إحدى إشكاليات الحركة الإسلامية المزمنة. فبقدر ما تعاني هذه الحركات من أزمة وعي في علاقتها مع الآخر، سيما الآخر المختلف دينيا أو عقيديا أو سياسيا، كذلك هي تعاني أزمة على صعيد وعي الذات وأسباب تخلفها وإخفاقاتها. ومردّ هذه الإشكالية وغيرها إلى وجود خلل منهجي وآخر فكري يلتقي في بعض حلقاته بأزمات الفكر الديني والإسلامي بشكل عام. إلا أنها تستقل بإشكاليات فرضها تضخم الذات، وتبجيل الـ "أنا"، وتطرف الموقف أزاء المجتمع والسلطة، والانطواء، وعدم القدرة على تخطّى الماضي ومواكبة الحاضر، وضغط الهموم الدعوية والأهداف الحركية.

لكن المشكلة أن بعض الحركات الإسلامية لا تعي درجة هذا التخلف، ولا تدرك حجم تداعياته، بل ما زالت تعيش أوهام التفوق المعرفي والفكري والسياسي، وتظن أنها تتفرّد

بالحقيقة المطلقة، وإنها ظل الله في أرضه، وأولى الناس بنبيه، وأكثرهم حرصا على دينه، وأوسعهم معرفة بأحكامه. بينما بعض آخر لا يشخص، رغم وعيه لذلك التخلف، أسبابه ومنشأه، فيلقي باللائمة على أطراف خارجية، أو ينسبها إلى أسباب تنظيمية. ولم يفكر يوما بمناقشة نظرياته، أو يعيد النظر بأفكاره، أو يتصدى لنقد مناهجه وآلياته، أو يراجع متبنياته العقيدية ومحدداتها المعرفية!!. بل صارت هذه الأنساق المنمطة قوة تمارس سلطتها على العقل، وتوجّه مسار السلوك والأخلاق، ومرجعية معرفية للنظرية والفكر.

لقد أحاطت بعض الحركات الإسلامية منظومتها الفكرية والعقيدية والتنظيمية بسور قدسي حرّم النّقد والمراجعة، بل أن بعض الحركات لم تنشر شيئا من أفكارها ونظرياتها، وآثرت السرية حتى في مجال العمل الفكري والتثقيفي، مخافة أن يطالهما النّقد أو يقظة الوعي. فصار هذا البعض يفتش عن نقاط ضعفه (إن كان يعتقد بوجود نقاط ضعف) خارج دائرة العقل (العقل كثقافة وفكر ومنهج وآلية تفكير)، ويبحث أسباب تخلّفه بعيدا عن أفكاره ونظرياته. لذا تراجع الوعي، وأصابته تشوهات عمّقت التخلف، وولدت حالات جديدة من الإرباك والانطواء على الذات، بعد معاداة الآخر ورفض أجندته، والانكفاء إلى الماضي وتقديس قيمه.

وهنا نؤكد، أن الحركات الإسلامية لا ترفض النّقد مبدئيا بل وتمارسه أيضا، لكنها تعني به محاسبة النفس سلوكيا

وأخلاقيا، أو تعتبره ممارسة لتأنيب الذات، ووقفة لتقييم مستوى الولاء والإخلاص. أي أن النّقد في عرف الحركات الإسلامية عملية مراجعة وتقويم سلوكي وأخلاقي لترسيخ العلاقة بين الفرد والحزب بشكل يكرّس تقديس الرموز الحركية، ويعمّق الإيمان بمسيرة الحركة، وليس النّقد نقدا أو مراجعة لنفس الفكر ومحدداته، بل ولا هو نقد للأيديولوجيا الحزبية أو النظرية الحركية، التي تفرضها الظروف والتحولات الاجتماعية. لذا لازمت جميع الحركات الإسلامية إخفاقات متعدّدة على مستوى الوعي رغم تفاوتها في حجم ومستوى تلك الإخفاقات. وإن لم تُعد تلك الحركات النظر في مناهجها وطرق تفكيرها وخططها واستراتيجياتها لا يمكنها مواكبة العصر وحاجاته، بل لا يمكنها المشاركة السياسية الحقيقية، وإنما تبقى خطواتها وتحالفاتها مثارا للشك والريبة، لعدم مصداقيتها التي تشي بها خطاباتها ومواقفها وارتكازها المزمن للتكتيك في خطواتها السياسية. مما يعني أن الأطراف الأخرى لا تَأمن الحركات الإسلامية على المدى البعيد، وإن اضطرتها مصالحها التحالف مع هذا الطرف أو ذاك، وهي نقطة ضعف كبيرة على المستوى السياسي وفي إطار المجتمعات المدنية الحديثة.

وهذا لا يعني عدم حصول تحولات لدى بعض الحركات الإسلامية، لكن كل ما حققته في هذا المسار لا يتناسب مع حجم المتغيرات الحياتية والزمانية، وهي بحاجة إلى تجديد

خطابها الفكري والسياسي، وإعادة النظر في متبنياتها الأيديولوجية وطموحاتها السياسية، إضافة إلى نقد العقل والخطاب. كما أنها مدعوة إلى منهج جديد في قراءة الدين والتراث والعصر، ووضع استراتيجية معلنة تكون أساسا لتعاملاتها مع الأطراف الأخرى. استراتيجية خالية من العنف، وترتكز إلى التسامح والمداراة والعفو والرحمة والمغفرة. ويجب عليها ممارسة النّقد بصورة شاملة، وإجراء مراجعة عنيفة ومستمرة لمتبنياتها الفكرية والعقيدية، مراجعة تغور في عمق البنى المعرفية بحثا عن آلياتها ومقولاتها. وتقوم بتقييم جديد لمواقفها السياسية والاجتماعية. فالحركات الإسلامية ما زالت وفيّة لفكر النشأة والتأسيس، ولم تبتعد عنه سوى خطوات بسيطة، إلا أن هذه الخطوات كانت كفيلة بظهور حركات أكثر راديكالية وتطرفا ووفاء لفكر النشأة والنصوص التأسيسية. وقد عبّرت عن نفسها ومنهجها باللجوء للعنف في تحقيق أهدافها السياسية. حركات متطرفة أخذت ترمي الحركات الأم بالقصور والتقصير والانحراف، بينما ترى في نفسها أشد التصاقا بالدين والمنهج النبوي الشريف، بل لا تخشى الحركات الوليدة رمي الآخر بالكفر والشرك بعد الانحراف والتقصير. من هنا جاءت أهمية تحويل النّقد (نقد الحركات الإسلامية) إلى خطاب عام يُطرح عبر وسائل الإعلام، وإخراجه من دائرة النخبة، ليتحول إلى ثقافة نأمل أن تساهم في ترميم الوعي وتأهيل الحركات الإسلامية لمرحلة الانفتاح والعمل الديمقراطي المبني على الاعتراف بالآخر،

والتسامح، والارتكاز إلى قيم الإنسان، بعد تبنّي قراءة جديدة للدين والنص الديني، وبعد التخلي عن العنف والتنابذ والاحتراب والقتل والاختطاف.

لا شك أن مشاركة الحركات الإسلامية في بناء مؤسسات المجتمع المدني، ستساهم في ترسيخ دعائم التسامح والأخوة وتشيع المحبة والسلام، ويوفّر لها مناخا مناسبا لممارسة حرياتها ضمن شروط المجتمع الجديد، كما يحول دون وجود بؤر تتدفق عنفا وكراهية. فالحركات الإسلامية اليوم تحتل جزءا واسعا من الساحة السياسية في العالم الإسلامي، وغدا تأثيرها كبيرا على الصعيد الديني والاجتماعي، غير أن عودتها إلى حياة المجتمع تتوقّف على نجاح تأهيلها فكريا وعقليا، وليس أمامنا طريق لذلك سوى النّقد البناء الهادف، كمرحلة أولى على الطريق، وكاستراتيجية تلازم العمل الحزبي والمؤسساتي، السياسي أو الاجتماعي أو الديني.

جدير بالذكر أن الحركات الإسلامية غير مؤهلة لتقبّل النّقد راهنا، كما أن النّقد داخل أروقة التنظيمات الحزبية لا يحقق أهدافه ما لم ينتفض أفرادها ضد قيم الطاعة والتسليم والانقياد. لذا فالنّقد (لو سُمح به داخل الغرف المغلقة) سيُواجه بخطاب ايديولوجي صارم، وتتّخذ منه العقول الاستاتيكية موقفا متشنجا، لتحجّرها وانغلاقها، وتمسّكها الشديد بأيديولوجية تبجيلية، لا تفرّق بين الإلهي والبشري، ولا تميّز بين المقدس وغير المقدس، بعد أن أدمنت التقليد،

والطاعة، وتحولت إلى عقول أسطورية، خرافية، تقديسية، لا تعي إلا اتجاها واحدا في الحياة الدنيا. كما أن الحلقات الحزبية ليست فضاءات للعقل والتفكير العقلائي، ولا دائرة للعمل والتخطيط المنهجي حتى تتفاعل مع النّقد، وإنما هي أجواء روحية وتفاعلات وجدانية، تمارس تغييب الوعي، وتنشيط الذاكرة، والتحايل على العقل، لتربح فردا مطيعا مستسلما، يتفاعل لا إراديا مع أهدافها الأيديولوجية، ويندفع في تنفيذ أوامرها برغبة وحماس كبيرين. لا يناقش، ولا يعي شيئا من ضرورات النّقد، بل ويعتبره تمرّدا وعصيانا و(سوء عاقبة) وعدم بلوغ درجة اليقين، وهذا ما تريده الأيديولوجيات بجميع اتجاهاتها. فهي إذا أجواء غارقة بأحلام اللقاء والفوز في دار البقاء، ولو على حساب الإنسان والمجتمع والقيم والدين، أجواء لا تفهم سوى لغة المشاعر والأحاسيس، ترفض الدنيا وحاجاتها، وتهمل الفرد ورغباته.

إن خطاب الغرف المغلقة خطاب أيديولوجي تضليلي لا ينسجم مع النّقد، ولا يطيق المراجعة والبحث. بل حتى اللقاءات السياسية تتحول إلى جلسات لتسقيط الخصوم السياسيين والتحالف ضد الأنداد الدينيين. فهو سير في اتجاه واحد، لا يقبل التوقف أو الردع. بينما النّقد إصرار على تفعيل العقل وتعطيل المشاعر، إصرار على محاكمة الأنساق الثقافية محاكمة عقلية، إصرار على جعل كل مفردة فكرية أو عقيدية موضوعا للنقد والمراجعة والتفكيك. كما أن النّقد هتك

للأسرار وتحطيم للأسوار والدوائر المغلقة. وهو رفض للقداسة والوصايا والاستسلام، وبوابة الأمة إلى الحضارة والتقدّم والرقي. فلم ينقذ الغرب من أسر الحركات الدينية المتطرفة سوى النّقد. وكانت بداية النهضة في أوروبا نقدا شاملا لأنساقها الثقافية والفكرية والعقيدية، وتمردا حقيقيا ضد سلطة الكنيسة ورجال الدين. لكن عندما انتقدت أوروبا الدين الكنسي لم تتحوّل إلى شعوب ملحدة، وإنما حددت سلطة رجل الدين، وأعادت للدين دوره الإنساني. ولم تسمح لأحد المتاجرة به، أو تحويله إلى وسيلة لتحقيق مصالح سياسية وأخرى شخصية (وهو موضوع آخر يجب تناوله مستقلا).

لكن أليس في نقد الحركات الإسلامية وهي تخوض معركة المصير إشكال شرعي أو مؤاخذة أخلاقية؟ أليس من الواجب مناصرتها بدلا من نقدها؟ هكذا قد يكون ردّ البعض على هذا الكلام، إلا أن هذا النمط من التفكير دليل آخر على تجذّر الوعي المبتور رغم شرعية السؤال.

فللنقد شرعيته وضروراته، وللمجاملات والإخوانيات حدودها. وإنما نهدف إلى تأهيل الحركات الإسلامية كي تساهم في بناء المجتمع المدني. ونفك ارتهانها للأطر التقليدية، كي تتخلى عن منهج العنف والطاعة والتبعية. ونحرّر عقولها من سلطة الأفكار الأحادية، كي تتحرّر من سلطة المقدسات اللاشرعية.

وباختصار هي محاولة لضخّ دماء جديدة وتزريق أفكار

تحرّرية في جسم الحركات الإسلامية للكفّ عن منهج العنف والتنابذ والكراهية والحقد، والتحلي بالحكمة والتسامح وقبول التعدّد والاختلاف.

لكن ما هي شرعية النّقد؟ هذا ما سنتحدث عنه لاحقا، بعد التطرّق لمفهوم الصنمية كظاهرة خطيرة لها علاقة وثيقة بأزمة الوعي.

الصنمية وأزمة الوعي

يلعب الوعي دورا خطيرا في تصحيح مسار الحركات والأحزاب السياسية. وهو شرط أساس لنجاحها عندما تروم تحقيق أهدافها السياسية والاجتماعية بعيدا عن الاستبداد والتسلط والاستغلال. وليس الوعي علما أو معرفة، إنما هو يقظة دائمة، تقاوم التزييف والمغالطات، وتفضح الكذب والخداع والممارسات المواربة. تتسع مدياته مع كل تجربة نقدية، ويتضاءل ثم يضمحل تحت وطأة العنف والتسلّط والقمع، أيّا كان مصدره، لذا تتوقف فاعليته على وجود هامش يمارس فيه الفرد دوره النقدي - التقويمي.

وعلى العكس من يقظة الوعي، يؤدي خموله وإخفاقاته إلى بروز ظواهر خطيرة، تنتهي بانهيار الحركة أو الحزب. فعندما يتضاءل وعي الفرد، وينبهر حدّ التقديس، ينقلب من عضو فاعل مشارك في صياغة القرار إلى عنصر خامل متلق مطيع. تصبح مهمته تبرير الأخطاء مهما كان حجمها وتداعيتها.

ويصطلح على هذه الحالة بـ (الصنمية). وهي: (شعور سلبي يهيمن على مشاعر الفرد حد الانبهار والقداسة المتعالية على النقد). تشبيها بعبادة الأصنام (وثنية أو بشرية)، التي عانت الأديان جميعا في محاربتها، وما زالت. وهي تختلف عن الإعجاب والاحترام والتقدير، خاصة أمام الشخصيات المؤثرة والكاريزمية القوية .. الثانية نتاج وعي متوازن لطبيعة العلاقة بين الطرفين، أما الصنمية فحالة مختلفة تتعلق بتربية الفرد وثقافته ووعيه، وقد يصاب بها أي شخص بغض النظر عن مكانته الاجتماعية والعلمية والدينية، وهذا ما يفسّر التفاف بعض النخب حول الأصنام البشرية بقناعة، ربما تكون خارجة عن إرادتهم بفعل عوامل التكوين الثقافي والاجتماعي والديني، وربما تكون عن وعي، بعد أن تخضع العلاقة لمبررات تبدو طبيعية لمن لا يسعفه الوعي، وتنطلي عليه الأشياء تبعا لسذاجته. خاصة الشعور القبلي والديني اللذين يمنحان العلاقة فارقا نوعيّا بين القيادة والقاعدة.

من هنا تحرص الأحزاب والحركات الديمقراطية على وجود هامش كبير للنقد والتقويم، وتتعامل مع قاعدتها بشفافية عالية، بعد تسليحها بشجاعة كافية، لتفادي أي شعور صنمي، يرتفع بالقيادة حدّ القداسة والتعالي على النقد، فولاء القاعدة مكرّس للمبادئ والقيم التي آمنت بها، وتبقى الأحزاب والحركات مجرد وسائل لتحقيق الأهداف. وبهذا تفترق عن الأحزاب والحركات الدكتاتورية القائمة على الولاء للقيادة،

شخصا او جماعة، وغالبا ما يكون فردا مستبدا مغرورا متعاليا، تقتصر فيها مسؤولية القاعدة على الطاعة والتمجيد للقائد أو الحزب.

إذا فخطورة الصنمية تكمن في خسران "الوعي" الذي تتوقف عليه مسيرة الحركة، كما أنها تفضي إلى استبداد القيادة ودكتاتوريتها، عبر فرض قراراتها على القاعدة، مهما كان حجم خطورتها وتقاطعها مع الأهداف والمبادئ التي آمنت بها. والفرق شاسع بين أن تكون حركة واعية، تتخذ قراراتها في ظل مشاركة فعلية لقياداتها وقواعدها، وأخرى مجرد جهة تنفيذية تسوقها القيادة وفقا لرغباتها وقراراتها الشخصية. الأولى نسبة الخطأ فيها محتملة، بينما الثانية تفضي للانفلات والتهور، وهذا ما تعاني منه بعض البلدان كالعراق في ظل قيادات سياسية ودينية شابة تحوّلت إلى أوثان، تتلاعب بالقرار السياسي، ارتكازا إلى قاعدة شعبية لا تتحلى بأبسط مظاهر الوعي، لأكثر من سبب بعضها ثقافي والآخر ديني، أو اجتماعي. فالصنمية ظاهرة خطيرة لا تقتصر على الأحزاب والحركات السياسية بل تتوغل في الأوساط الثقافية والفكرية والاجتماعية والدينية، وتتجلى أكثر لدى الشخصيات ذات النزعات الدكتاتورية، خاصة الخافية واللاشعورية منها، إذ يبقى طموحها في قاعدة تدين بالولاء. فتستبعد جميع العناصر اليقظة والشجاعة، لتحتفظ بقطيع بشري، تمارس معه أبشع صور التزييف والتضليل، من خلال شعارات برّاقة، ومفاهيم

دينية واجتماعية قمعية. من هنا تجد القطيع البشري مبهورا بقيادته دائما، يستميت في الدفاع عنها وتقديسها وتبرير أخطائها، وبهذا الشكل انغمسوا في الفساد المالي والإداري والسياسي، وانقلبت الموازين حتى أصبح الإسراف والاستهتار حكمة وشعورا بالمسؤولية، وصار الفساد رؤية عميقة في نظر القواعد التي غادرها الوعي، وتركها حطاما من السذاجة تخوض معارك دموية لا تعي تبعاتها، وتخضع باستمرار لتعبئة ايديولوجية لا واعية، تحت راية أوثان بشرية، تلبّست لبوس الدين أو القبيلة أو الحزب والحركة .. إنها رثاثة الوعي وأزمته القاتلة، سنبقى نعاني منها ما لم نتدارك الأمر بثقافة نقدية تضع النقاط على الحروف، وتكشف المستور، وتتحدث بالممنوع علنا.

الحركات الإسلامية والصنمية

رغم أن الصنمية حالة عامة، إلا أنها أكثر تجليا في الحركات الإسلامية، حيث يخضع الفرد لجملة مؤثرات، منها تربوية وأخرى نفسية، كما أن للعقل الجمعي هو الآخر تأثيره، وبالتالي هناك خلل ثقافي وتربوي وراء ظهور الصنمية لدى الأحزاب الإسلامية خاصة. وذلك:

أولا: إن الحركات الإسلامية كغيرها من الحركات السياسية تتقوّم بايديولوجية صارمة تحرّم النقد، إلا بحدود جلد الذات وتقريعها، ليعيش الفرد هاجس التقصير المستمر،

ويكون أكثر انصياعا للحركة وقراراتها، وبهذا تمهّد الحركات الإسلامية لا شعوريا لظاهرة الصنمية، سواء صنمية القيادة، أو الحركة، أو الفكر. وتظهر تداعيات هذا اللون من تزييف الوعي حينما يتعرّض الحزب لهزات داخلية، أو انشطارات هرمية. أو عندما تفيق قواعده على سذاجة الوعي، ضعف المواقف، تخلّف الثقافة، هشاشة الفكر، استغلال القيادة وحجم الفساد.

ثانيا: تمارس الأوساط الحزبية تزييف الوعي لا شعوريا، عندما تبالغ في تنزيه القيادات العليا، خاصة الشخصيات الكاريزمية، المتوهجة، والناجحة اجتماعيا وحزبيا، فتغدو القيادة في نظر القواعد أوثانا مقدسة، لهذا تكون الصدمة مدوّية عندما يُكتشف بشرية القيادة، ويُكتشف أنها كأي إنسان يخطئ ويسرق ويزوّر الحقائق ويساوم من أجل مصالحه الشخصية، فيعيش بسبب ذلك الفرد ردة عنيفة، وهذا ما شاهدناه كثيرا خاصة عندما شارك الإسلاميون في حكم العراق، وفاحت رائحة الفساد المالي والإداري، مع محسوبية ومنسوبية مقيتة. فضاعت كل القيم التي كانوا يلهجون بها في ظلّ مصالحهم الضيقة، وبذلك فقدوا مصداقيتهم كإسلاميين، وانقلبوا إلى أحزاب سياسية يلهثون وراء مصالحهم، ومناصبهم.

ثالثا: الخطاب الديني بشكل عام، والحركي بشكل خاص يبالغ في تفسيراته الغيبية لسلوك قياداته، فيعتبرها لطفا

وتسديدا وعناية من الله تعالى، وهذه التفسيرات تمهّد لتكريس ظاهرة الصنمية، وتساهم لا شعوريا في ترسيخها. لا شك أن المؤمن يتسم بروحانية ووقار .. روحانية تنعكس على محياه، وسلوكه وأخلاقه، لكن هذا لا يعني أنه أصبح مسددا من الله في جميع حركاته وسكناته، ولا يعني أنه صار ينطق بوحي من السماء، ولا تحفه الملائكة بعنايتها دون غيره (كما تُشيع بعض القيادات الدينية عن نفسها)، بل يبقى بشرا يخوض تجربة الحياة، له ما كسب وعليه ما اكتسب، قد يصيب وقد يخطئ، وهو المسؤول الأول عن سلوكه أمام الباري تعالى. لكن للأسف تجد بعض الناس ينسج من حوله هالة قدسية، ويفسّر سلوكه تفسيرا غيبيا، فتصدقه النفوس الطيبة، المتواضعه في وعيها، وتتضاءل من حيث لا تشعر أمامه، بل وتكرّس وقتها لتمجيده والتسبيح بكراماته ومنزلته عند الله. وكلما كان الشخص حاذقا، قادرا على التلاعب بمشاعر البسطاء من الناس كلما أحرز مكانة أكبر عندهم، وهذا ما نلاحظه جليا، لا سيما رجال الدين. من هنا سارع القرآن الكريم لتدارك الأمر قبل أن ينقلب إلى شعور صنمي اتجاه الأنبياء والمرسلين، ففرض على جميع المؤمنين الشهادة لمحمد بالنبوة والعبودية، بل قدّم الثانية على الأولى (أشهد أن محمدا عبده ورسوله). ورغم كل التمجيد والثناء في آيات كثيرة إلا أن القرآن الكريم أيضا حدّد صلاحياته، كما في قوله تعالى: "ليس لك من الأمر شيء"، وحاسبه: "عفى الله عنك لِم اذنت لهم"، ﴿وَلَوۡ تَقَوَّلَ عَلَيۡنَا بَعۡضَ ٱلۡأَقَاوِيلِ لَأَخَذۡنَا مِنۡهُ بِٱلۡيَمِينِ ثُمَّ لَقَطَعۡنَا مِنۡهُ ٱلۡوَتِينَ فَمَا مِنكُم

مِّنْ أَحَدٍ عَنْهُ حَٰجِزِينَ﴾ [الحاقة: 44-47]. كل ذلك ليحد من تصنيم الأنبياء والصالحين، وتبقى العبودية خالصة لله تعالى.

إذًا فالمبالغة في التفسيرات الغيبية، ونسبة تصرفات الإنسان لله وعنايته، تساهم في خلق الأصنام البشرية، وتتسبب في خسائر فادحة، يتكبّدها الوسط الإسلامي عندما يرصد سلوكا مخالفا لقيم الدين والاخلاق، تقترفه شخصيات كان ينظر لها بدرجة عالية من التنزيه والقداسة، خاصة وهي تمارس السلطة، التجربة الأخطر لاختبار تقوى الإنسان ومبدئيته. من هنا تجد الوعي يلعب دورا حاسما في تشخيص الأفراد، فتجد بعض التقييمات كالنبوءة عندما تصدر مبكرا عن بعض الناس الواعين، لكن من يصدقهم لولا تجربة الحكم.

رابعا: إن الفقر الفكري والثقافي، بل حتى الفقر المادي من أسباب الانسحاق وتنامي ظاهرة الصنمية، وهذا ما نشاهده على طيف واسع من أبناء الحركات الإسلامية، حتى تمكّن الخطاب الحركي من تحريك قوافل الشباب باتجاه الموت معبأين بإيمان أسطوري، فيفجّرون أنفسهم، يقتلون النساء والأطفال قربة لله تعالى، وينتحرون على أمل لقاء الله ورسوله بوجوه بيضاء، وسبب هذه الظاهرة، صنمية الفكر والشخصيات الحركية البارة.

الوعي وظاهرة الصنمية

يبقى الوعي سببا أساسا وراء التجلّيات المختلفة لظاهرة

الصنمية، ولولا رثاثة الوعي لما استطاع أحد التلاعب بمشاعر الآخرين، يقول الباري تعالى عن قوم فرعون، حينما استغلهم: ﴿فَٱسۡتَخَفَّ قَوۡمَهُۥ فَأَطَاعُوهُۚ﴾ [الزخرف: 54]. فالآية لم تشر لأسباب أخرى، لا تقلّ خطرا عن الوعي، إلا أنها ركزت على الوعي، فقالت (فاستخف قومه)، أي أنه نجح في تزوير الوعي، والتأثير على إرادتهم، فراح يستدرجهم حتى بلغ مرحلة قصوى عندما قال لهم (أنا ربكم الأعلى)، فكانت النتيجة ﴿إِنَّ فِرۡعَوۡنَ عَلَا فِي ٱلۡأَرۡضِ وَجَعَلَ أَهۡلَهَا شِيَعٗا يَسۡتَضۡعِفُ طَآئِفَةٗ مِّنۡهُمۡ يُذَبِّحُ أَبۡنَآءَهُمۡ وَيَسۡتَحۡيِۦ نِسَآءَهُمۡۚ إِنَّهُۥ كَانَ مِنَ ٱلۡمُفۡسِدِينَ﴾ [القصص: 4]، وهذه هي الصنمية في أوضح تجلّياتها. لكنها لا تقتصر على ذلك فتارة يتخذ الإنسان من نفسه وثنا يعبده، ﴿أَرَءَيۡتَ مَنِ ٱتَّخَذَ إِلَٰهَهُۥ هَوَىٰهُ أَفَأَنتَ تَكُونُ عَلَيۡهِ وَكِيلًا﴾ [الفرقان: 43]. وتارة تصل رثاثة الوعي حدا مزريا، يثير الاستهزاء والسخرية حينما يتخذ الإنسان من الحجر والحيوان إلها من دون الله: ﴿قُلۡ أَتَعۡبُدُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ مَا لَا يَمۡلِكُ لَكُمۡ ضَرّٗا وَلَا نَفۡعٗاۚ وَٱللَّهُ هُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلۡعَلِيمُ﴾ [المائدة: 76]. وربما تتلاشى المقايسة عندما نقارن عبادة الأصنام الحجرية بعبادة الأوثان البشرية. الثانية اليوم هي الخطر الحادق بأوطاننا وديننا ومستقبلنا، فهناك من يرفض أي علاقة دون تصنيمه واتخاذه إلها يعبده مريدوه من حيث لا يشعرون، فهم أدواته في تحقيق غاياته ومصالحه، وكل العبث الذي يعصف بنا مرده لوجود نفوس طاغوتية تتظاهر بالود والتواضع، إنهم جبابرة، رغم ما بهم من جهل.

وهناك إضافة إلى كل ذلك صنمية الأفكار رغم نسبيتها، ذلك المارد الذي يحطّم كل أواصر المحبة والإخاء، ويقضي على كل آمالنا ومستقبلنا، حينما ينجرف دعاة الفكرة، يقتحمون الموت، ويقاتلون من أجل الدفاع عن أفكارهم، بغض النظر عن رصيدها التاريخي والعلمي، وأكثر تجليا هي عقائد الفرق والمذاهب، التي تبدأ صغيرة ثم تنمو للتحوّل إلى تيار جارف أحيانا. ما تقوم به داعش اليوم تجسيدا لصنمية أفكار تمّ صياغتها وفقا لتفسيرات وتأويلات شخصية، أو في ظلّ ثقافة، لا تفهم سوى تمجيد الموت، ونبذ الحياة، فاستطاعت من أجل تمرير أفكارها تقديم قراءات للنص الديني بعيدة عن الواقع، وها هي اليوم تلتهم كل جميل في الحياة، وتتركنا نهبا لليأس والموت البطيء.

وأيضا كمثال على صنمية العقائد والأفكار حادثة (الزرقاء) في مدينة النجف في العراق، حيث تحرّك جند السماء لاحتلال مرقد الإمام علي بن أبي طالب، وقتل مراجع الدين الشيعة، كي يوطئوا للمهدي المنتظر، أو يعلنوا دولتهم المهدوية، فراح ضحية هذه الفكرة 400 شاب عراقي، ساقتهم رثاثة الوعي إلى الموت، تحت راية جند السماء، في يوم الثلاثاء 30 يناير 2007... 400 شخص، هم طاقة شابة ستخدم البلد لو تهيّأت لهم ظروف تربوية أفضل، لكن كيف تتوفر لهم ظروف تربوية أفضل في ظلّ سياسة مسخ الوعي التي اتخذها نظام البعث المقبور خلال حكمه لمدة 30 عاماً، وكيف يستفيق وعي الشباب ومنابر رجال الدين تضخّ خرافات

وأساطير ما أنزل الله بها من سلطان، وكيف يفيق الوعي مع طقوس تتناسل كل يوم، من أجل ثقافة دينية ترويضية تصبّ في صالح رجل الدين.

لكن هل انتهت هذه الافكار؟ لا تنتهي ولا تضمحل ما دام هناك وقود ثقافي، وما دام هناك وعي متواضع، تنطلي عليه الأشياء، ففي كل يوم تظهر حركة، وكل يوم يخرج مبشّر، وكل من يدّعي شيئا يجد له سربا من الأنصار ثم يتحوّل إلى تيار يتحكم بمصير البلاد، ويسوق شبابنا إلى حيث مصالحه وغاياته. إنها رثاثة الوعي حينما تستجيب الطاقات الشابه لهم.

أسئلة الوعي

لا شك أن ظهور الحركات الإسلامية، في بداية القرن العشرين، مثّل في حينه وعيا متطورا، مغايرا لوعي التيارات الدينية التقليدية. لكن رغم ما حققته تلك الحركات على مستوى فهم الواقع واكتشاف آلياته، ورغم مواقفها الجريئة في مقارعة الطغاة، وتضحياتها في سبيل إعلاء كلمة الإسلام، إلا أن وعيها ظلّ مبتورا ناقصا، لم يقارب الممنوع، ولم يتحرش بالموروث، ولم يطل الثوابت الأساسية للفكر والعقيدة الدينية، ولم يرق إلى مستوى النّقد والمراجعة، وإنما كانت وما تزال منظومتها المعرفية وأنساقها الثقافية جزءا لا يتجزأ من المنظومة المعرفية والأنساق الثقافية للمجتمعات الإسلامية، وهي

منظومات تقليدية أسطورية في كثير من مفرداتها. وبهذا الشكل بقي اللامُفَكر فيه والمستحيل التفكير فيه جُزرا مغلقة يتجنّبها الوعي، لا يجازف في مقاربتها، فضلا عن تفكيكها أو الغوص في أعماقها. كما ظلّت مساحات واسعة من العقل مبهمة، غير خاضعة للمراجعة والنّقد، وهو أساس تخلّفها على هذا الصعيد.

ورغم احتدام الجدل حول مقولات الدين والفكر الديني، وكثرة الكلام حول المقدس وغير المقدس، إلا أن الحركات الإسلامية ظلّت في سبات عميق، وظلّ دأبها الدفاع والتبرير، في إطار خطاب أيديولوجي يراهن على تأويلات لم تأخذ طريقها إلى الواقع، لأنها لم تقصده، لكن الحركات الإسلامية لا تعي ذلك، وتصرّ على تغيير الواقع لينسجم مع قراءتها المتحيّزة للنص الديني. ولم تجازف في تغيير منهجها ليفضي إلى قراءة أخرى تنسجم مع الواقع وضروراته، لذا لم تواكب التطوّر الحضاري للشعوب الإسلامية (وإن كان تطوّرا نسبيا)، لا على الصعيد الفكري، ولا على الصعيد السياسي، الذي هو حقلها الأساس، وإنما انقسمت تجاهه إلى حركات متطرفة أكثر إصرارا وأيديولوجية وتشبّثا بالتراث والماضي، وأشد رفضا للحاضر وضروراته. بينما ظلّت حركات أخرى حبيسة أنساقها الفكرية رغم رغبتها في مواكبة الحاضر، لم تعِ أسباب تخلّفها، ولم تجرؤ على محاكمة أفكارها ومتبنياتها، لأنها مُرتهنة لسلطة التراث والسلف والمفاهيم التقليدية، ولم تستطع التماهي مع طروحات الحداثة السياسية كالديمقراطية،

والتداول السلمي للسلطة والمشاركة البرلمانية على أساس الاعتراف بالآخر، لا على أساس حيازة مواقع متقدمة لفرض آرائها ونظرياتها. باستثناء بعض الحركات الإسلامية في دول غير عربية مثل تركيا وماليزيا التي هي أكثر انفتاحا وتفهما للحاضر وضروراته. فبعض الحركات الإسلامية تمكنت بالفعل من دخول البرلمانات، إلا أنها لم تستطع العمل مع الأطراف السياسية الأخرى على أساس المشاركة في الحكم، وظلّت تتحيّن الفرص للإعلان عن إستراتيجيتها الإقصائية الرافضة للآخر بجميع تشكيلاته[1].

إن التطوّر في أي مجال يتوقّف على ممارسة النّقد، وقبول ما يتوصّل له العقل من نتائج، سواء كانت مطابقة لتوجهاته الأيديولوجية أو مغايرة، وهذا لا يعني ذلك التخلي عن الركائز الأساسية للدين والشريعة الإسلامية، وإنما التخلي عن القراءات الجامدة للدين والتراث والفكر، وتجديد الفهم الديني واكتشاف مقاصد الشريعة وأهدافها. وطبيعة النّقد هي الشمول، التفكيك، التوغل، المحاكمة، التشكيك، المراجعة، التحرش بالموروث، التمرّد على المألوف، و... وكلها

(1) لعل فترة حكم د. محمد مرسي في مصر خير مثال، رغم انها حكومة منتخبة، حيث قام الإسلاميون (الإخوان المسلمين وحزب النور السلفي) باحتكار السلطة وتهميش الآخرين، كما أصدرت السلطة أكثر من ثلاثين ضبطية عدلية لتكميم الأفواه وتقييد حرية الرأي والنشر، بينما لم يصدر حكم مبارك طوال 30 عاماً سوى عدد قليل، قيل خمسة ضبطيات عدلية فقط، فانتفض الشعب المصري وأسقط حكومة د، محمد مرسي، بمساندة الجيش.

ممارسات تفضي إلى انقلابات عقيدية وفكرية تزعزع القناعات والاطمئنان، وتطيح بالصور النمطية للوعي الديني. لذا فحصول التطوّر يتوقف على مدى استجابة الأنساق الفكرية للنقد، ومدى قبول الجهات المعنية بنتائجه. فالأنساق المغلقة والمرجعيات المتعالية لا يمكنها مواكبة التطوّر، لأنها ترفض النّقد وتتمرّد على نتائجه. فمثلا عقيدة الحركة الإسلامية بقداسة منظومتها الفكرية والعقيدية لا تسمح لها بقبول النّقد، كما ترفض أي ممارسة لنقدها أو التحرش بأنساقها. وأيضا الحركات الإسلامية التي لا تؤمن بنسبية المعرفة الدينية، فإنها تتصدى للنقد بعنف، وترفض التماهي مع ثقافة التعدّد والاختلاف. ولا تعترف بالآخر حتى وإن كان الآخر داخليا غير مختلف دينيا. وبالتالي لا يمكن لهذه الحركة مواكبة الحاضر المتعدّد والمختلف دينيا وعقيديا إلا بسحق الآخر ومصادرة حريته. بينما مقتضى الإيمان بنسبية المعرفة الدينية هو الاعتراف بالآخر، بما في ذلك الآخر المختلف دينيا، على أساس نسبية المعرفة ونسبية الحقيقة، دون إطلاقها، لعدم وجود من يدّعي الحقيقة المطلقة، وإنما لكل شخص نصيب منها. إذا فالتطوّر في أي مجال يعتمد على مدى استجابته للنقد والمراجعة، ومدى قبوله بنتائجهما إضافة إلى نتائج العقل والعقلانية، وهو ما يتنافى مع الإطلاق والقداسة والشعور بالفوقية الذي تتصف به أغلب الحركات الإسلامية.

تأسيسا على ما تقدم، تبقى الحركات الإسلامية جزءا لا يتجزأ من الوعي الديني للشعوب الإسلامية. وهو وعي ملتبس،

أسطوري، تقليدي. كما أنها تتوحّد معه في مرجعياتها الفكرية والعقيدية، وهي مرجعيات لا يساهم العقل في تشكيل أي نسبة فيها. وعندما ندرس تفصيلات الوعي لدى هذه الشعوب نجد النّقد ما زال محرّما في المجال الديني، وما زالت الممارسات النّقدية خجولة ومتردّدة في المجالات الأخرى سيما في الحقلين السياسي والفكري. ويعود السبب في ذلك إلى أمور عدّة:

أولاً: غياب النّقد كخطاب وثقافة عامة طوال العصور المنصرمة، ما عدا استثناءات قليلة، لا تعبّر عن وجود وعي حقيقي بأهمية النّقد ودوره الكبير في تطوير الفكر والحضارة، وإنما بقي النّقد همسا وخلف الجدران. فالأجواء العامة لا تساعد على ممارسة النّقد بحرّية كاملة تسمح بتفكيك الخطاب الديني، ومحاكمة الأنساق الفكرية. والناقد سوف يصطدم بثوابت العقل التقليدي عند أول خطوة جريئة، تمس العقائد الموروثة. لهذا بقيت الثقافة التقليدية تسود الأجواء المعرفية على جميع الأصعدة. وأحدها المرجعيات الفكرية للحركات الإسلامية والخطاب التثقيفي للأحزاب الإسلامية، لارتكازها للموروث الديني بشكل كامل دون أي ممارسة نقدية حقيقية تتوغّل في عمقه لتحديد نسبيته وشروط فعليته. فالفرد الحركي هو نسخة من التدين الشعبي على صعيد العقيدة، ماعدا ومضات وعي تثير بعض الإشكالات، لكنها لا تندفع إلى الامام لتصطدم بالموروث الثقافي والديني، أو تتحرّر من سلطة التراث والماضي.

ثانياً: تجذّر الاستبداد السياسي، وسيطرة الأنظمة الدكتاتورية القمعية المتسلطة على رقاب الشعوب. التي حرّمت أي ممارسة نقدية تنال من وجودها أو تشكك في شرعيتها. وليس إقصاء المعارضة وتكدس السجناء السياسيين في زنزانات الحكومات المستبدة إلا مثالا واضحا لذلك.

ثالثاً: تخلّي النخب الثقافية والفكرية عن دورها في تثقيف الشعوب على ممارسة النّقد، بل أن هذه الطبقة من الانتلجنسيا لا تتقبّل النّقد، وتعيش حالة من التعالي والفوقية والغطرسة ترفض معها الاعتراف بالآخر المماثل، فكيف بأفراد الشعب، أو الآخر المغاير؟. والأمر ذاته ينطبق على الحركات الإسلامية، فإنها ترفض أي نقد يوجّه إليها بينما تسمح لنفسها ممارسة النّقد ضد أي جهة من الجهات.

رابعاً: الهالة القدسية التي أُحيطت بها المعرفة الدينية ورجال المؤسسة الدينية لم تسمح لأحد التجرؤ عليهما الا لماماً. فرجل الدين غير خاضع للنّقد، ولا يجوز لأحد المساس بقدسيته أو مناقشة أفكاره ومعتقداته، باعتباره ممثِّل السماء وظل الله في الأرض. ولمّا كان رجل الدين يستمد قدسيته من قدرته على تفسير النص وشرح الكتب التراثية المغلقة، واختصاصه بفهم الفكر الديني، لذا فهو يدافع عن تلك المنظومة المعرفية، ويمنحها أقصى درجات القداسة، ليستمد منها قداسته، بعد أن يصبح النّقد معها محرما. أي أننا أمام دور منطقي، تتوقّف فيه قدسية النص الديني على قدسية

رجل الدين، وتتوقّف قدسية رجل الدين على قدسية النص الديني سيما كتب التراث. لذا فحرمة النّقد تمتد من رجل الدين إلى النصوص القديمة وكتب التراث ثم تعود إليه، في حركة دائرية مغلقة. ولا نقصد بالنص الديني نصوص الكتاب الحكيم أو ما هو الصحيح من السيرة، فإن قدسيتهما نابعة من مصدرهما، وليس لرجل الدين علاقة بهما، وإنما نقصد كتب التراث وما أنتجه الفكر الديني والإسلامي. ورغم كل ذلك فإن نصوص القرآن مفتوحة قابلة للدراسة والمراجعة والتأويل، دون أن يؤثر ذلك على قداستها.

لكن هل من وعي يكتشف الحقيقة؟

أم أن إخفاق الوعي يساهم في تعتيمها؟

إنها مأساة الوعي المبتور الذي ابتلت به الحركات الإسلامية.

قلق الأسئلة

ثمّة سؤال عن شرعية نقد الحركات الإسلامية، في نهاية مقال سابق ضمن سلسلة هذه المقالات، لم يتسن لنا الإجابة عليه في حينه. وهو سؤال يمكن تفكيكه وإعادة صياغته بشكل يستوعب جميع الاستفهامات والأسئلة المثارة عن شرعية الحركات الإسلامية وشرعية نقدها، منها:

أليس نقد الحركات الإسلامية نقدا للإسلام ومبادئه وقيمه؟.

ألا يحتاج نقد الحركات الإسلامية إلى عدة معرفية خاصة؟ فكيف يتحول النّقد إلى ثقافة عامة؟.

أليس الدين يشكّل الجزء الأعظم من مرجعية الحركات الإسلامية الفكرية والعقيدية، فنقدها بالتالي هو نقد للدين وأحكامه، فهل يجوز نقد الدين الحنيف؟

أليس نقد الحركات الإسلامية محاولة لعرقلة مسيرتها، وصدّها عن ممارسة وظيفتها الشرعية في الدفاع عن الإسلام والمسلمين؟.

هل يحق لشخص من خارج الحركات الإسلامية نقدها وملاحقة خطواتها ومشاريعها؟.

أليس الواجب الشرعي يقتضي التستّر على أخطاء المؤمنين، وعدم فضح عيوبهم؟.

أليس الواجب ممارسة النّقد داخل أروقة الحركات الإسلامية وليس عبر وسائل الإعلام؟.

لماذا التأشير على نقاط ضعف الحركات الإسلامية أمام أعدائها والشامتين بها؟.

من المسؤول عن انهيارها إذا ما حقق النّقد أهدافه؟ أليس في ذلك خسارة للإسلام والمسلمين؟.

لماذا التأكيد المستمر على الأخطاء؟ أليس المطلوب التغنّي بإنجازات الحركة الإسلامية بدلا من نقدها؟.

وغيرها من الأسئلة التي تكتظ في عقول أبناء الحركة الإسلامية، وتراود المخلصين من شباب ومثقفي الأمّة الإسلامية، لكن نكتفي بهذا القدر لنتقصى مدارات النّقد ومدياته الممكنة، ولا مانع للعودة ثانية ما إذا واجهتنا علامات استفهام أخرى.

❖ ❖ ❖

كما يمكن السؤال عن شرعية الحركات الإسلامية ذاتها.

فما هو أساس شرعيتها؟

وهل الشرعية الدينية منحصرة بها دون غيرها من النشاطات الإسلامية؟.

ما هي المفاهيم التي يقوم عليها العقل الحركي الإسلامي؟

وما هي علاقتها بالتراث والنص الديني؟

كيف يتكون وعي الشخص الحركي؟

وهل تقوم الحركات الإسلامية على النّقد والعقلانية والعقل؟ أم هي حركات تقليدية، تراثية، سلفية؟.

ما علاقة الحركات الإسلامية برجل الدين والفقيه؟ وهل بإمكان أفرادها التحرّر من سلطتهما؟

كيف يتعامل أبناء الحركات الإسلامية مع الآخر الداخلي

المختلف مذهبيا؟ ولماذا الاحتكام لمنطق التكفير والاحتراب معه؟.

ما هي منظومة القيم التي ترتكز إليها الحركات الإسلامية؟

لماذا تتهم الحركات الإسلامية بعضها البعض بل وتكفّر بعضها الآخر رغم وحدة مرجعيتها الفكرية والعقيدية؟

لماذا اللجوء المستمر للعنف؟ ومتى ينقطع نزيف الدماء البريئة؟

كيف بلورت الحركات الإسلامية أهدافها؟ وكيف وفّرت لها غطاء شرعيا؟

هل الحركات الإسلامية تؤمن حقيقة بالديمقراطية، والتداول السلمي للسلطة، وتؤمن بحق الاختلاف، وحرية الرأي؟

هل هذه المفاهيم هي جزء من منظومتها المعرفية، أم هي على العكس من ذلك؟

هل تتحالف الحركات الإسلامية مع أحزاب وحركات لا إسلامية؟ وهل لها علاقات مع دول أجنبية؟.

ما قيمة الشعب والعملية الانتخابية في تحديد شرعية الحركات الإسلامية؟ وهل تعتبر الحركات الإسلامية الشعب قيمة حقيقية في شرعنة وجودها؟.

كيف تحارب الحركات الإسلامية الاستبداد والظلم، وهي تلجأ إلى أنظمة مستبدّة وظالمة؟.

لماذا لا تجيد الحركات الإسلامية أسلوب المعارضة السلمي؟

لماذا لم يحالف الحركات الإسلامية النصر الا لماما؟

هل ستخلق الحركات الإسلامية من البلد الذي تحكمه فردوسا أرضيا؟

بماذا تختلف الحركات الإسلامية عن غيرها من الحركات السياسية؟

وما هي العلاقة بين الدين والسياسة؟

وهل الإسلام مشروع دولة ونظام حكم كي تتولّى الحركات الإسلامية قيادته؟

وهل يمكن للحركات الإسلامية إعادة النظر في متبنياتها الفكرية والعقيدية الذي هو شرط دخولها مجددا إلى باحة المجتمعات المدنية؟.

هل الحكم على الحركات الإسلامية واحد أم يختلف من حركة إلى أخرى؟.

❖ ❖ ❖

قبل الإجابة على الأسئلة المطروحة نؤكد ثانية أن هدف هذه الأوراق هو إعادة تأهيل الحركات الإسلامية سياسيا وفكريا وعقيديا كي تكون قادرة على مواكبة المتغيرات الزمكانية، والعودة للمجتمع بقيم تساهم في تعزيز وحدته وانسجامه، وتحترم تنوعه واتجاهاته، وليس الهدف الإطاحة بها أو تحجيمها، لأنه تعدٍّ على حق من حقوقها، ومخالفة صريحة لحريّة الرأي والعقيدة والفكر، كما ليس من السهل محاصرتها، لأنها باتت تشكّل، بفضل امتدادها وجماهيرها، تيارا كبيرا، وأصبحت جزءا لا يتجزأ من المجتمع الإسلامي ذا تأثير واضح، لا يمكن لأحد تجاهله أو إهماله. كما لم تعد الحركات الإسلامية ظاهرة محصورة جغرافيا، بعد نفوذها إلى أقطار ودول ومجتمعات مختلفة، رغم أن سلوكها وتحركاتها ومواقفها ما زالت ملتبسة، مدهشة، متخلفة، رمادية، مبهمة، قلقة، متطرفة، لا تتجاوز التكتيكات والمراوغات السياسية. إذا فهي أوراق لتقويم مسار الحركات الإسلامية فكريا وعقيديا وسلوكيا بشكل سافر كي تساهم في خلق ثقافة نقدية ضاغطة. وليست محاولة لإقصاء الحركات الإسلامية أو الإطاحة بها، وإنما ذلك متروك لها وللشعوب التي ستعيد تقييمها بعد أن أصبحت بعض الحركات الإسلامية خطرا على المجتمعات الحديثة، كما بات البعض الآخر يرفض التماهي مع المتغيرات الزمكانية، أي أصبح عدد من الحركات الإسلامية يشكّل عبئا على التطوّر الحضاري.

وبخلاصة مكثّفة: من حقنا توعية الشعب وابناء الحركات الإسلامية بحقيقة هذه الحركات، ويبقى له الخيار في قبولها أو رفضها، ومن حق الحركات الإسلامية الدفاع عن نفسها، أو تنحى منحا إيجابيا، من خلال مواقفها وسلوكها العملية. لكن لا نلجأ للإقصاء والحرب والتكفير. لأن الإقصاء والتهميش والإلغاء، الذي هو سلاح الحركات الإسلامية وسلاح كل الاتجاهات الأيديولوجية ونقطة ضعفها في علاقتها مع الآخر بجميع تنوعاته، قد أثبت فشله وسلبيته، بل أن أحد أسباب تطرّف الحركات الإسلامية ولجوئها للعنف هو إقصاؤها من قبل السلطات الحاكمة، ومعاداتها من قبل أطراف أخرى. فاللجوء له ثانية محاولة خاسرة، وإنما نريد راهنا وبشكل مستعجل الانفتاح على الحركات الإسلامية ومصارحتها، باعتبارها جزءا منا، وما زلنا نأمل فيها خيرا للمجتمع والأمّة، إذا ما أحسنت أداءها، بعد مراجعة منظوماتها الفكرية والعقيدية، التي هي بحق سبب تخلفها وتراجعها. وهذه الأوراق لبنة تنتظر من يضيف عليها من أجل بناء صرح إسلامي جديد، قادر على التعايش مع الآخر، ويتحلى بالتسامح والعفو والرحمة، بدلا من اللجوء للعنف والاحتراب والتنابذ. كما نودّ أن تعي الحركات الإسلامية حجم المخاطر المترتبة على مواقفها المتطرفة، والتداعيات التي لحقت بمسيرة العمل الإسلامي في كل مكان.

إذا فهي ليست أوراقا مشاغبة بالمعنى السلبي، أو متآمرة،

ولا نوايا سيئة، ولا ترف فكري أو ثقافي كما قد يتصوّر ذلك الوعي المبتور، وإنما محاولة لترشيد الوعي، وتحرير الإرادة، وفك الأنساق المغلقة، والتخلص من سلطة الأحكام الجاهزة، والقبليات المعلبة، والكف عن عبادة الأشخاص والعقائد والأفكار، والنظر في كل مفردة، مهما كانت درجة تماسكها العقيدي. فليس هناك نهائيات، ولا آراء ثابتة وإنما الحياة في حركة مستمرة، والفكر في تطوّر متصاعد. كما أن قياس الغائب على الحاضر، وتمثّل الصور الأسطورية، عن التراث والماضي، لا يزيدنا إلا بعدا عن الواقع ومعادلاته الصعبة. لكن أيضا لا مبرر لنكران الماضي من أجل الحاضر، ولا التشبث بالأول على حساب الثاني، فلا جدلية أو ارتباط بينهما، ولا توقُّف لأحدهما على الآخر، وإنما لكل زمان أحكامه وضروراته، فكم من شعب له ماض عريق ليس له حاضر تليد (مثال الشعوب العربية والإسلامية) بينما تتحدّى شعوب أخرى بحاضرها كل الأنظمة الجامدة والحضارات المتداعية بلا رصيد تاريخي تتفاخر به. فقليل من وعي الذات والآخر، ووعي الظروف والخلفيات، يبني مستقبلا جديدا، وهذا هو الطموح، فعلينا الاستمرار بالنّقد، كي تتخلص الحركات الإسلامية، من قبلياتها وثوابتها، وتعيد صياغة أفكارها وعقائدها، لتمارس دورها في بناء الأخلاق والقيم الإسلامية الحميدة، والكف عن الأطروحات المثالية، التي لا واقع لها إلا في مخيال الحركات الإسلامية.

إن هذه الأوراق ليست أوراقا خائفة أو مرتبكة، إنما تروم إنزال التصورات والمفاهيم المقدسة منزلة الواقع، لفضح بشريتها، وتاريخيتها، بعد تجريدها من أبعادها الميتافيزيقية، وتقصّي حقيقتها. كما أنها تحرّش بالموروث، وتخطٍّ للمحظور، وتوغّل في الممنوع، وتعرية للأنا، ونقد للذات، والإطاحة بالمسلّمات، والتشكيك بالحقائق، وملاحقة تزييف الوعي، والحدّ من التآمر على العقل. إنها محاولة لتعطيل منطق الاستعباد والتبعية، وتنشيط العقل بدلا من الذاكرة، والاهتمام بالمستقبل وتحدياته بدلا من الماضي وتراثه. والتأكيد على منهج البحث والتقصي بدلا من التسليم والانصياع. إنها مجازفة لزعزعة الثوابت، وتسفيه عقيدة التقليد، وملاحقة الاستبداد السياسي والديني، وتحرير الحركات الإسلامية من أبويتها، وارتكازها المرير على النظام البطركي المقيت، وتحجيم مركزيتها، واستعادة شخصية الفرد، واستنقاذ الدين، وملاحقة التزوير باسم الأخلاق والإسلام والشريعة. والحدّ من سلطة رجل الدين، ومركزية قائد الحركة، ومنظّرها الفكري والسياسي. وتعطيل خطاب التضليل والتزوير والتستر على الأخطاء والتجاوزات.



عندما نعود للأسئلة المتقدمة نجدها مثقلة بالشك والحيرة والخوف، وملبّدة بأفكار أحادية قصيرة في مدياتها. إنها حيرة الوعي المسؤولة عن إنتاج هذا النمط من الأسئلة، الوعي الذي

لا يفرّق بين الدين والفكر الديني، ولا يميّز بين الإسلام والفكر الإسلامي، ويحسب أنه يتفرد بالحقيقة، ولا تشمله المراجعة، ولا تحوم حول فكره وعقيدته سوى الأسئلة الضالة الحاقدة. فيتألم عندما يسمع أي ملاحظة نقدية، ويتفاجأ حينما يناقش أحد أفكاره وعقيدته، بل ويرتبك إذا ما حاصره النّقد، وتوغّل في عمق بنيته المعرفية، فيرتد أكثر تطرفا وعنفا. ويبالغ في طرد الأفكار والشبهات، كي لا يمسّ شيئاً من قدسية أفكاره. لكن الحقيقة أنه أمر ضروري، فكثيرا ما يلعب النّقد دورا متأخرا، فيفتح آفاقا رحبة، أي حتى إذا لم يتفاعل الداعية الإسلامية مع النّقد، ولم يستجب لدعوات المراجعة، لكنه يبقى هاجسا داخليا يلحّ على وعيه للتأكد من صحة علامات الاستفهام المثارة، فتنفتح حينئذ الآفاق التحررية وتبدأ مسيرة الشك والمراجعة، ويدبّ التفاؤل في إصلاح عقله ومراجعة أفكاره، وهي أول خطوة على طريق الإصلاح، وأول بادرة للتحرر من سلطة الوعي المبتور.

لكن علينا بدءا الإجابة على الأسئلة المثارة حول شرعية النّقد.

الفصل الثاني

شرعية النّقد

التأسيس لشرعية نقد الحركات الإسلامية يعدّ خطوة أولى في مشروع ثقافة النّقد الطامح في تأهيل تلك الحركات بشكل يسمح لها بالعودة إلى المجتمع ثانية لمزاولة دورها كمفردة ضمن النسيج السياسي للبلدان الإسلامية. أو أن مشروع ثقافة النّقد هو لردم الهوة الواسعة بين المجتمع والحركات الإسلامية، التي كانت الأخيرة السبب الرئيس في حدوثها، فصارت ترمى بالتخلف والعدوانية والرجعية، لدرجة انعكست تلك الصفات السلبية على الإسلام ذاته. وما لم ننجح في هذه المهمة بشكل يذعن لها العقل الحركي لا نستطيع تبديد الشكوك حول ممارسة خطيرة كثيرا ما علقت بها الشبهات والتّهم، حتى تحوّل النّقد في نظر الوعي الحركي إلى مفهوم سلبي يقرن بالخيانة والتغرب والعمالة والجهل والاستلاب والغفلة والمروق والجهل والفسق والانحراف. إنها مهمة صعبة لأنها تهدف إلى زعزعة جزميات طالما ارتهنت العقل الحركي فحمل عن نفسه تصورا مثاليا لا يرقى له الشك والشبهة، بل ما زال بعض الحركيين يعتقد أنه، في ظل حركته، يعيش مجددا

حياة الصحابة مع الرسول، فليس هناك شرعية سواها، بينما ينظر للعالم أجمع بعينين سوداويتين قياسا على المجتمع الجاهلي الذي وقف مناوئا للرسالة المحمدية. إنه وعي استاتيكي، ليس للعقل دور في بناء منظومته المفاهيمية وإنما هيكل أسطوري يتحاشى الواقع ويهرب دوما إلى التراث والماضي. من هنا تبدو المهمة أقرب للخرافة من الواقع بل ومجازفة، إذ ليست الكتابات النّقدية نادرة أو قليلة، بل هي متعدّدة ومن داخل الحركات الإسلامية نفسها، لكنها لم تؤثر بشكل ملموس. أي أن النّقد لم يكن غائبا تماما يوما ما (كما تقدّم) إلا أنه لم يفض إلى نتائج إيجابية، وإنما العكس من ذلك، أفضى إلى تشرذمات أنتجت حركات أشد راديكالية وتطرفا، باغتت العالم بخطاب تكفيري مس جوهر الدين الإسلامي وشكك في مصداقيته، ولجأت إلى أسلوب دموي عنيف أسقط هيبة الرسالة السماوية. ولا يعني هذا الكلام عدم وجود استثناءات استفادت من النّقد الذاتي وطوّرت أداءها بشكل سمح لها ممارسة دورها السياسي والاجتماعي، وان لم يكن بالدرجة المطلوبة.

وأساس المشكلة (أي مشكلة عدم تحقق استجابة مثالية للنّقد بين قواعد الحركات الإسلامية)، إضافة إلى النظرة المثالية التي يحملها الشخص الحركي عن نفسه وحركته، إن أفراد الحركات الإسلامية لا يقرأون عادة، ولا يتابعون النتاج الثقافي والفكري فمتى يقرأون الكتابات النّقدية، ومتى يتأثرون

بها؟ وتطغى على جلساتهم، داخل الحلقة أو خارجها، الثقافة الايديولجية والأحاديث التبجيلية مع استغراق كامل في تجربة السلف الصالح والتراث والماضي، واجترار الأساطير والخرافات، والتفاعل مع أخبار الكرامات والمعاجز، بل أن تلك الأخبار تفقده صوابه ووعيه وتؤثر فيه أكثر من تأثير العلم ومعطياته. فالأشياء إذا تُقرأ لهم، وتُزرّق إلى وعيهم المفاهيم بشكل تدريجي ومنظّم، لأنهم أدمنوا التلقين وأعتادوا الإصغاء بدلا من التعقّل والإدراك والقراءة والمتابعة، فعقولهم مرهونه لعقول أخرى تتحكّم في تشكيلها وبناء وعيها!! وإنها أحد مكامن الخطر في العقل الحركي. وليس صفة الاستماع مسألة عفوية، وإنما ثمّة خطاب فكري وعقيدي يتولى تطويع إرادة الفرد الحركي ارتكازا إلى نصوص دينية ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ أَطِيعُواْ ٱللَّهَ وَأَطِيعُواْ ٱلرَّسُولَ وَأُوْلِي ٱلۡأَمۡرِ مِنكُمۡۖ﴾[1]، أو نظريات دينية كما بالنسبة إلى نظرية ولاية الفقيه التي تعتبر الفرد قاصرا وبحاجة مستمرة إلى ولي ومدبّر لإدارة شؤونه، وعلى الفرد السمع والطاعة وعدم العصيان، فهو وفقا لهذه النظرية مكلف شرعا بطاعة مسؤوله، ولا يحق له التمرّد عليه، لأنه تمرّد على الولي، وهو حدّ التمرّد على الله[2].

ثم أن طبيعة الحركات السياسية (إسلامية وغير إسلامية)

(1) سورة النساء، الآية: 59.

(2) راجع ما يقوله منظّرو ولاية الفقيه سيما الشيخ جوادي آملي والشيخ مصباح يزدي وغيرهما.

قائمة على الطاعة والتلقّي، والضبط المعرفي والتعليمي، بشكل صارم، فمسؤول الحلقة مسؤول أيضا عن تحديد لون الثقافة والفكر، وطبيعة الكتب والصحف والمجلات التي يسمح للفرد مطالعتها لضمان ولائه. والفرد مسؤول أمام مسؤوله، يقدّم له كشفا بقراءاته ومطالعاته (إذا كان ثمّة من يقرأ ويطالع)، ومهمة الأخير تعميق مايراه منسجما مع الخط العام للحركة وتأويل مايراه متعارضا معها، وإذا تمادى العضو في طرح الإشكالات الفكرية يحكم عليه بالتمرّد، وتسارع الحركة إلى تطويقه وتحديد حركته بشكل لبق كي تقرّر عزله نهائيا وفصله إذا لم تنفع معه الحلول. فمن أين يتلقّى الفرد الحركي ثقافة النّقد الحر الفاعل وهو متقوقع في أجواء مغلقة وتحاصره مفاهيم مقدسة؟ متى يؤوب إلى وعيه ورشده وهو لم يتلق إلا ثقافة واحدة؟ وهل يمكنه في ظل هذه الأجواء التشكيك في ثقافته وفكره؟ أبدا، لا يطرأ عليه الشك في أي مفردة من مفردات عمله، وإلا ستراه خارج الحركة إذا انتابته موجة شكوك عاتية كما يطمح لها النّقد. فهو لا يشك بنفسه وحركته بقدر شكه بالآخر وحزبه، ولا يعتبر نفسه مقصّرا، وإنما الآخر والمجتمع (مقصر، جاهل، لا يفهم، معاند). لا يصدّق أنه على خطأ يوما ما، وإنما المجتمع هو الذي يخطئ. بل بعض الأفراد يتماهى مع الحركة وفكرها بحيث لا يفرّق بينها وبين الدين، وحينما يراوده إشكال أو علامة استفهام، يسارع إلى التشكيك في إيمانه، فيبدأ بتوبيخ وتقريع نفسه، ويغمض عينه عما يطرأ من إشكالات. إنها مأساة الوعي المبتور الملبّد القاصر، الذي

عمل الخطاب الأيديولوجي على تدميره وإعادة بنائه بشكل يخدم أهدافه.

لكن هل هذا يعني اليأس المطلق من تصحيح مسار الحركات الإسلامية وبالتالي التخلّي عن النّقد، لتبق الحركات في أفقها الضيق، وتبقى الجماهير المخلصة تنتظر أوبتها إلى رشدها وعقلانيتها؟ فهل ثمّة أمل؟ وفقا لهذه التصورات وغيرها كتبت هذه الأوراق فهي تطمح في تحويل النّقد إلى خطاب يلامس عقل الفرد الحركي بشكل تدريجي عندما يتحوّل النّقد إلى ثقافة عامة تحاصر الحركة على جميع الأصعدة وعلى كل المستويات. ولهذا السبب قررت إخراج النّقد من الدائرة الخاصة إلى الدائرة العامة وعبر وسائل الإعلام لتكون في متناول أيدي الجميع. ونأمل أن تكون على درجة عالية من الصراحة التي تصدم الفرد الحركي وتخلخل قناعاته، كما نأمل أن تتشجّع كل الجهود الخيّرة لإنقاذ الوسط الحزبي الديني، كي يعود ثانية إلى المجتمع برؤى ومفاهيم تساعده على المشاركة الحيّة الفاعلة بعيدا عن العنف وخطاب التكفير، مع الاعتراف بالآخر واعتماد مبدأ التسامح. إنهم فتية آمنوا بالله لكن خانهم الوعي فتخبّطوا في ظل قراءات مجتزئة للدين والنص الديني فوقعوا في مطبّ العنف الذي لم يحرز مقومات فعليته. إن مسؤولية نقد الحركات الإسلامية مسؤولية جميع الأمة الإسلامية لتشكيل أجواء ضغط تحاصر مكامن الوعي وتعيد تشكيله حتى لا تتحوّل تلك الحركات إلى عبء ثقيل

على الإسلام والمسلمين، وإنما تمارس دورها كحركات سياسية بعيداً عن توظيف الدين لصالح أيديولوجيتها الحزبية، أو أن تتحول إلى جمعيات خيرية للأمر بالمعروف والنهي عن المنكر بشكل مدروس ومبرمج لا يعرّض الإسلام إلى خطر وكوارث ومحن. وإلا فمع استمرار توالد الحركات الإسلامية المتطرفة سوف يكون مصير الإسلام والمسلمين في خطر جسيم. أو تركن إلى الخيار الثالث وتعتزل العمل السياسي باسم الإسلام واحتكار الدين وفهم الكتاب، وتعلن عن نفسها صراحة إنها حركات سياسية، همّها الوصول للسلطة تحت أي وسيلة، مثلها مثل جميع الأحزاب والحركات السياسية، كي نفصل بينها وبين الدين الذي صادرته تلك الحركات، ونحتفظ لأنفسنا بديننا وإسلامنا دون أن تشوّهه ممارسات تلك الحركات المتطرفة.

كما أن بعض الحركات الإسلامية من خلال ممارساتها المتطرّفة تواظب، من حيث تشعر أو لا تشعر على قذف الإسلام بسهام الجهل والتخلّف بشكل مكثّف، لدرجة أن الخطاب التبريري ما عاد يكفي لردّ كل الشبهات والتوجسات من تصرفات التيارات الإسلامية المتطرفة. فماذا نفعل؟ هل ننتظر مزيدا من المبررات للطعن بالإسلام والتدخّل في شؤون المسلمين؟ ولماذا؟ لكي يحكمنا الإسلاميون كما حكموا في افغانستان؟ فعكسوا عن الإسلام صورة شوهاء لا تمتّ إلى الدين والقيم الدينية بأي صلة. إن الأمر واضح، فهنا مكمن

الخطر الأول، فلماذا السكوت والتباطؤ والتردّد، وهل ثمّة إشكال حينما يتعرّض الإسلام إلى الخطر من ذات أبنائه؟ لو أردنا تقصّي مبررات النّقد العلني سنجدها كثيرة، إذا لنمارس النّقد بشكل علمي وموضوعي، نقدا بناء لا يتخطّى الأخلاق الإسلامية، ولا يمس كرامة الأفراد، ويصبر على الأذى في سبيل الله، ويتعلّم طَرْق جميع الأبواب، ولا يترك محاولة يحتمل نجاحها إلا استنفد قدراتها وسخّرها في سبيل الله تعالى، كي نعدّ أنفسنا ليوم السؤال الأكبر عندما ينادي المنادي ﴿وَقِفُوهُمْ إِنَّهُم مَّسْـُٔولُونَ﴾!!.

ليست المسألة اختيارية، أو ترفا ثقافيا، وليست هي زندقة أو تهورا أو تحاملا على الحركات الإسلامية، ولا طعنا في نواياها بقدر تشكيكنا بوعيها. لقد ربطت الحركات الإسلامية نفسها بالإسلام، واتخذت منه غطاء لحركتها الأيديولوجية، وأصبح الآخر يرادف بينها وبين الإسلام، ويعمم الحكم على جميع المسلمين. فمن حقنا الدفاع عن أنفسنا وعن ديننا الذي أرادت احتكاره الحركات الإسلامية دوننا. إنها باحتكار الإسلام تشكك بايمان كل المسلمين، وتهمّش كل الجهود الإسلامية الخيرة. نتمنى أن نكون أكثر عزما أمام التحديات، وعلينا مواصلة الدرب كي تستفيق الأجيال المضلَّلة وتعود إلى رشدها.

وإذا أخفقت المحاولات النّقدية في تحقيق أهدافها مع الحركات الإسلامية المتطرفة فإنها بلا شك سوف تنجح في

انتشال النفوس المتردّدة، وهي كثيرة في أوساطنا الإسلامية، أي الشخصيات التي ما زالت لم تحسم أمرها بشأن الحركات الإسلامية، فهي من جهة ترى فيهم أشخاصا مؤمنين، عُرفوا بالتقوى والصلاح والتضحية، ومن جهة أخرى يرون في ممارساتهم مخالفة لأخلاق الإسلام وقيمه ومبادئه، فالتبس الأمر عليهم، وخانهم الوعي في تشخيص الحقيقة. فالنّقد سيكون فرصة سانحة لهذا النمط من الأفراد كي يتبصّروا مليا في أمر الحركات الإسلامية، ويتخلوا عن التعاطف معهم، وينقلب ودّهم إلى ممارسة للضغط عليهم، لا للإطاحة بهم وإنما لانتشالهم من منظومة الفكر التكفيري المتطرف، والعودة بهم إلى المجتمع ثانية أخوة متحابين لا يكرهون الناس ولا يحقدون على الآخر المختلف دينيا أو مذهبيا وإنما يرون (في اختلاف أمتي رحمة) كما يقول الرسول، وليس كفرا كما تتصوّر بعض الحركات الإسلامية والتيارات السلفية. لذا فالنّقد لا يحدوه اليأس ولا يصل درجة الإحباط وإنما دوما يجد أصداءه في عقول ما زالت يقِظة لم يتبلّد وعيها، فتحتكم للعقل في فهم القضايا والمواقف، ولا تنطلي عليها التأويلات المضلِّلة.

إن كثيرا من الناس ما زالوا يتلوون تحت سياط الشرعية التي لم يفقهوا آلياتها، فانتكس وعيهم، واخفقت جهودهم في معرفة الحقيقة. فبعض يتصوّر أن ممارسات الحركات الإسلامية المتطرفة فعلا تمثل الموقف الإسلامي الصحيح، قياسا على

نفس المفاهيم التي تحرّك العقل الحركي. فهؤلاء أولى بالنصح ومعرفة الحقيقة كي لا يستدرج أحدهم، وننجح في تحييدهم. فمهمة النّقد رغم تراكم التحديات ثمّة آفاق رحبة يتحرك فيها، ونأمل أن يحقّق كثيرا من النجاحات ولو على المدى البعيد. وبهذا يتضح أن للنّقد مهاما كثيرة وإن كان عملا تكراريا وممارسة قديمة، إلا أن ترسّخ الظواهر المتطرفة باسم الدين واتساع فاعليتها السياسية والاجتماعية يستدعي الإصرار على ممارسة النّقد شريطة أن يجدّد في آلياته ومناهجه وأدواته، ليضع النقاط على الحروف ويضع الحقيقة عارية أمام الناس. وبالتالي فإن كل كتابة نقدية ستتناول بعدا معينا، وتساهم في تراكم ثقافة نقدية، فلا ضير في كثرتها وتنوّعها وتجدّدها وانتشارها.

إن ممارسة نقد الحركات الإسلامية نقد للذات وتعرية للأنا فهي تتطلّب قدرا كبيرا من الشجاعة، لتحدي مشاعر الخوف والمخاطر والمفاجآت، والتخلص من أوهام الشرعية اللاشرعية، وأوهام مخالفة الأحكام الشرعية، وأية أحكام؟ أليست هي أحكام اجتهادية (وليس المقصود ما هو صريح وثابت منها)؟ وأوهام النفس المؤمنة الطيبة الرؤوفة، وأوهام الخوف على الحركات الإسلامية، ومستقبل العمل الإسلامي، وأوهام الردّة، والانحراف، وأوهام خشية اللبرالية والعلمانية، وأوهام التعريب والاستلاب. إنها أوهام من نتاج الوعي المبتور القاصر. لقد راكم الخطاب الديني الخوف في نفوسنا بشكل

مكثف، ونجح في إقناع الأغلبية العظمى منّا بصحة مقولاته وتفسيراته فبات من العسير التخلي عنها، أو تخطيها. ولو أدركنا أنها اجتهادات بشرية يمكن أن تصيب أو تخطئ لما حاصرتنا جحافل الأوهام، ولوعينا طريقنا بأنفسنا، ولما خنّا ديننا وإسلامنا. هل تعلمون كم كانت خسائر الإسلام والدين من جرّاء تلك القراءات المتحيّزة؟ إنها خسائر عظيمة، لقد خسرنا أنفسنا وأهلينا ومستقبلنا ﴿إِنَّ ٱلْخَٰسِرِينَ ٱلَّذِينَ خَسِرُوٓاْ أَنفُسَهُمْ وَأَهْلِيهِمْ﴾[1].

شرعية النّقد... التأصيل

إن من نافلة القول الحديث عن النّقد وشرعيته، وإلا فالمسألة واضحة في دلالاتها وأهدافها، وكلّ فرد قادر على استدعاء جملة أدلة وبراهين نصية وتاريخية لتأكيد شرعية النّقد بل ووجوبه، خصوصا عندما ترتبط المسألة بقضايا مصيرية تهمّ الشعوب ومستقبلها. لكن المشكلة مع الوعي الرث القاصر عن إدراك القضايا البسيطة فضلا عن المعقدة، أو الملتبسة التي تتطلب وعيا كافيا لإدراكها واكتشاف ألاعيبها ومراوغاتها. فالوعي شيء آخر مغاير للعلم والمعرفة، ولا يتّصف به إلا القليل من الناس، فربما هناك شخص ذو عقل ارشيفي لكثرة مطالعاته ومتابعاته، ووفرة ما يختزن من معلومات وأرقام، لكن

(1) سورة الزمر: الآية: 16.

وعيه بمستوى لا يدرك معه كثيرا من القضايا، وقد يفشل في اتخاذ موقف صحيح لا يجانب الصواب، فالمعلومة التي تستقر في ذاكرته لا تضيء فضاءه المعرفي، وإنما تتراكم بشكل تحول دون تأجج الوعي. بينما تجد إنسانا على درجة كبيرة من الوعي رغم تواضع مستواه العلمي والمعرفي، لا ينطلي عليه التزوير والخداع، ولا تستغفله المراوغة والكذب. فالوعي مرتبط بالاحساس والشعور والقدرة على تقليب الأمور والمقارنة والفحص وعدم التسليم ما لم يتوفر على قناعة واطلاع.

ويعني الوعي أيضا إدراك الواقع وفقه ملابساته وتشخيص أخطائه بعد تفكيك مكوناته ومحاكمة أنساقه. ويتّصف الشخص الواعي برهافة الحسّ وشدة الحساسية إزاء التزوير والمغالطات، لا يتكيّف مع الواقع كيفما كان، وإنما يعيش حالة من الغليان والثورة الداخلية ضد القيم المصطنعة. فلا غرابة أن يتميّز الإنسان الواعي بملاحقة الحقيقة، والبحث عن الأدلة، ومحاربة السذاجة، والاعتراض على التبسيط، ورفض التسامح في إطلاق التهم والأحكام. والارتكاز إلى العقل والاستدلال، ومحاربة الخرافة والأساطير، والوقوف بوجه الخداع باسم الدين والإسلام والقرآن، وعدم الرضى بتزييف الوعي واغتيال الحقيقة، ويتحاشى استغلال بساطة الناس وطيبتهم وتدينهم وثقتهم. والإنسان الواعي إنسان مضحّي، لكنه ليس أيديولوجيا عندما يكتشف الحقيقة ويتّضح الواقع، فهو على استعداد للتراجع والاعتراف بالخطأ. وإذا كانت ثمّة

صفات مشتركة بين الوعي والمثقف فلأن الوعي هو أحد مكونات المثقف التي هي: المعرفة، الوعي والموقف[1].

ومن الأزمات التي تعصف بالوعي عدم تمييزه بين الديني وغير الديني، وعدم الفصل بين المقدس وغير المقدس. وقد يلتبس الأمر بين ما هو فكر بشري لا يتعالى على النّقد وبين ما هو من الدين لا تمسه يد المراجعة والتقويم. أو لا يعي الظروف الزمانية والضرورات الحياتية المؤثرة في عملية استنباط الأحكام الشرعية. وتخدعه المظاهر الدينية والتقوى المزيفة، وتجرفه التيارات الأيديولوجية، ويضحّي من أجل مفاهيم لم يساهم في وعيها وإدراك حقيقتها، وإنما تقليدا وطاعة وبساطة بل وسذاجة، إنها مشكلة الوعي الرث المبتور الملبّد.

ولما كنا بصدد نقد الحركات الإسلامية، أي الحركات التي تكوّنت وترعرعت واتخذت من الإسلام أيديولوجية وفكرا وهدفا واستراتيجية، لذا يجب شرعنة النّقد من داخل الأفق الديني، إضافة إلى الأدلة العامة، وإلا لا يكتسب الشيء شرعيته في نظر تلك الحركات ما لم يرتكز إلى الحكم الشرعي بما فيها سيرة النبي والصحابة. أو ما يعرف بالسنّة. لكن بما أن هذه الأوراق تخاطب مساحة أوسع من الجماهير إضافة إلى الحركات الإسلامية (من أجل الأخيرة ذاتها) فإنها لا تلتزم بما

(1) راجع كتابنا: إشكاليات التجديد، 2001، دار الهادي، بيروت، لبنان.

تقرره تلك الحركات فقط، وإنما بما يولّد قناعة لدى الأمة الإسلامية التي هي محط الآمال في تحقيق هذه الأهداف.

ولو شئنا استقصاء مبررات النّقد سنجد ثمّة أسباب موضوعية تبرر لنا نقد وتقويم أداء وفكر ومسار الحركات الإسلامية، هي:

1 - تاريخية الحركات الإسلامية، فليس هناك شخص أو حركة معصومة عن الخطأ، أو خارج التاريخ، وليس هناك كيان ليس له بداية ونهاية.

2 - تعدّد الحركات الإسلامية، الذي يكشف عن تعدّد القراءات للدين والرسالة بل وكل مفردة من مفردات الإسلام.

3 - نسبية المعرفة الدينية، فليست هناك معرفة دينية (وليس نصا) مطلقة تستعصي على النّقد .

4 - النصوص والسيرة، التي تُشَرِعِن النقد أيا كان مستواه واتجاهه، وهي ليست بالقليلة أو النادرة. إضافة إلى أسباب ومبررات أخرى.

أولاً: تاريخية الحركات الإسلامية

ليست المشكلة في ثبوت تاريخية الحركات الإسلامية، وإنما المشكلة في قناعة أنصارها ومنتسبيها. وما لم يثبت لهؤلاء تاريخية الحركة ومحايثتها لا يقتنعون بضرورة نقدها

وتفكيك أنساقها ومراجعة ماضيها وحاضرها ومستقبلها، وإنما يصرون على مواصلة الدرب رغم فداحة التداعيات. ونقصد بتاريخية الحركة خضوعها لقوانين التاريخ، فهي كأي كائن تولد، وتنمو، وتكبر، وتشيب، وتستنفد أغراضها، وتسقط، وتتأثر بالمؤثرات الزمانية والمكانية، ويصدق في حقها الخطأ والصواب، وتحتاج إلى إصلاح وتجديد ونقد ومراجعة، وقد تتماهى مع الزمان، أو لا تصلح له، فتنهار وتسقط. أي لها بداية ونهاية، وتصاب بالتلوث والشيخوخة والتشوه. لذا فمهمة البحث تكوين قناعة لدى أعضاء الجماعات الإسلامية، من خلال دراسة جميع مكوناتها، وحينما يكتشفون تاريخيتها وبشريتها فحينئذٍ يكونون بين خيار الارتقاء إلى مستوى الحركات السياسية السلمية أو الاعتزال نهائيا بعد كتابة تاريخ الحركة. وهي مهمة تستدعي جهودا كبيرة وليس جهدا فرديا، لدراسة كل مكونات الحركات الإسلامية، للتأكّد من مدى صلاحيتها للبقاء. وليس هناك استثناء لأحد مهما كانت مواصفاته، وليس هناك حركة أو حزب إسلامي خارج التاريخ أو نتاج عوامل غيبية مفارقة، أو صالحة لكل زمان ومكان، لا تتأثر بالعوامل الخارجية وتحافظ على فاعليتها رغم التحولات الزمانية، بل جميع الحركات، بكل مكوناتها وامتداداتها، نتاج بشري تاريخي وفقا لظروف زمانية ومكانية أملت ضرورة تأسيسها، وبالتالي فهي واقعة لا محال تحت تأثير العوامل الخارجية وتنطبق عليها السنن الاجتماعية والتاريخية. ولا يتعالى على النّقد أي جزء منها بما في ذلك الفكر والنظرية

والسلوك والأداء والمناهج والأدوات والمواقف والعلاقات والتحالفات. فكل مفردة من هذه المفردات هي نتاج تاريخي، وتجربة بشرية، قد تصيب وقد تخطئ. ولا يشفع لها ارتكازها إلى الإسلام، فإنها ليست إلا قراءة وفهما له (كما سيأتي في المبرر الثاني)، كما أن المعرفة، مطلقا، بما فيها المعرفة الدينية، نسبية، تستبطن في أحشائها احتمال الخطأ بمستوى احتمال الصح (كما سيتضح في المبرر الثالث). فليست هناك موانع تحول دون نقدها على أي مستوى، بل صراحة نطمح في التوغل والتنقيب، على أن لا تحدّنا حدود، رغم المخاطر والمجازفات وندعو الجميع للمساهمة في هذا العمل الحيوي من أجلنا، ومن أجل إسلامنا وديننا ومستقبلنا. لذا سيطال النّقد تاريخ الحركات ومسيرتها واسمها ومتبنياتها وأهدافها وقادتها، الذين هم بشر مثلنا، يصيبون ويخطئون، ولهم مصالحهم ورغباتهم، ويتصفون كغيرهم بحبّ الذات والظهور والتفوق والتسلط، ويتصارعون فيما بينهم حول مناصب الحركة وأرصدتها وعناوينها. ويعملون بجد للإطاحة بأندادهم، وإن تظاهروا بالزهد والتقوى والحرص والإيمان والعزوف عن الدنيا. ويختلفون فيما بينهم حول قضايا دنيوية وشخصية، وليس هناك دليل أدل من الانشقاقات والانشطارات التي يقودها أعضاء في الحركات الإسلامية، وهي أمثلة كثيرة جدا[1].

---

(1) الآن في سنة 2015 أي بعد عشر سنوات من كتابة هذا المقال نلاحظ =

فمثلا عندما ندرس أهداف حركة ما (كمثال للنّقد) دراسة نقدية سنكتشف أن ثمّة حركات قد استنفدت أهدافها، لكنها استمرأت لعبة السياسة فظلّت تمارس نشاطها السياسي برصيدها الديني والعسكري، فتأتي ممارساتها شوهاء غير متناسقة، لأنها لم تقع ضمن استراتيجيتها وأهدافها، ولكل هدف استراتيجيته التي تقرر العمل من أجله. ومثال ذلك حركات التحرر، التي تضع بلدا ما أو مساحة من الأرض هدفا لحركتها، فينبغي لهذه الحركات، عندما يتحقق الهدف، مغادرة الساحة السياسية. وإلا سوف تمارس السياسية بنفس أدوات الحرب، فلا تكفّ عن نفي الآخر وإرهابه بقوة السلاح. وبهذا الشكل تقضي الحركة على مَواطِن السلم من حيث تعي أو لا تعي، وتتحول إلى قوة عاتية لا تفهم سوى العنف سلاحا في المعركة، فتقمع الآخر، وتصادر الحريات السياسية وتستبد بالسلطة. فتصور - مثلا - عندما تعلن حركة إسلامية ثورية عن استعدادها لتجنيد 100 ألف لحماية الانتخابات[1] في بلد مثل العراق، كيف ستتعامل مع الآخر، أيا كانت مواصفاته؟ وهل ستفهم شيئا سوى لغة السلاح في تطبيق القرارات التي تتخذها

= مدى جشع بعض الإسلاميين في السلطة، وإن مقولة اليد المتوضئة لا تصدق دائما، حيث أتُهم بعضهم بالفساد المالي والإداري أسوة بغيرهم، بل أن بعض الإسلاميين أثّروا بالسلطة بشكل مدهش، وكل من عاصرهم في العراق يعرف ذلك جيدا، وبالأرقام.

(1) هذا ما صرح به السيد عبد العزيز الحكيم رئيس المجلس الاسلامي الأعلى رحمه الله في حينه.

عندما تكون بالسلطة؟ ومن يضمن لنا عدم استبدادها بقضايا البلاد ومصيره؟ بل هل يمكن لحركة أن تمارس السياسة بأساليب سلمية وهي تتحصن خلف مئة ألف مقاتل؟ وهل ستستجيب لنتائج الانتخابات إذا جاءت خلافا لإرادتها؟ وتصور واقع الحال عندما تصبح أطراف الساحة السياسية عصابات مسلحة؟ وماذا فعل الطالبان، الحركة الإسلامية المسلحة، حينما حكم افغانستان؟ ألم يستبد بالأمر ويقمع المعارضة بكل قسوة؟ ألم يقمع الحريات، ويصادر الرأي الآخر؟ لذا تبصير أعضاء الحركة بأهدافها الحقيقة سيساعدهم على اكتشاف تاريخيتها، وبالتالي اكتشاف عدم صلاحيتها لممارسة اللعبة السياسية بأدوات الحرب والمعركة، فيحولون دون تمادي قادتها والكف عن أساليب العنف والإرهاب.

وأيضا عندما نفضح لعبة الأسماء في الحركات السياسية سنساهم في تكثيف الوعي وانتشاره، كي يتعرف الجميع على حقائق طالما خدعت الوعي الرث المبتور الذي دأب يبررها ويدافع عنها بسبب سذاجته وبساطته. فبعض الحركات الإسلامية قد انتقت أسماءها بشكل يساعدها على اكتساب شرعية عالية. إن من حق الحركات الإسلامية أن تختار ما تشاء من أسماء لكن ليس من حقها تضليلنا وخداعنا عندما ترفع أسماء إلهية ودينية، إذ ليس هناك أشد مراوغة ولعبا من العناوين والأسماء الدينية، ولا أظن ثمّة أسماء تنطلي على الناس الطيبين كما تنطلي الأسماء الإسلامية التي ترفعها تلك

الحركات، لذا تراها تتحصن خلف أسماء شديدة في إيقاعها ودلالاتها لتُكسبها شرعية عالية تسمح لها باتخاذ مواقف أو ممارسة سلوك بدعم أسطوري من تلك الأسماء، أو تمنحها تلك الأسماء شهادة حسن سلوك لا تُسأل بسببها عما تفعل، وكيف تشرعن القتل والتنابذ والاحتراب. فتجد مثلا (حزب الله) حركة تتكرر في عدد من البلدان الإسلامية، أو (أنصار الإسلام) أو (أنصار السنّة) أو (جيش محمد) وغير ذلك. وهي أسماء تُكسب مسمياتها شرعية وتسمح لها بالتوغل عميقا في صفوف جماهير لا يسعفها الوعي في تشخيص حقيقتها. بينما الحقيقة أن تلك الصفات (حزب الله مثلا) صفات تشريفية، أو شهادة تمنح عادة من قبل سلطة عليا خبيرة بحقائق الأمور، كما حصل للمسلمين الأوائل عندما أطلق الباري تعالى اسم حزب الله عليهم. وليست هي صفات إدعائية أو احتكارية، يدعيها شخص أو حركة، دون الآخرين، لأن ذلك يستبطن تزكية للنفس مع إتهام الآخر. أو لا أقل عدم شموله بتلك الصفة، وإن كان في علم الله تعالى هو الأقرب تقوى وهدى. فبعض الحركات الإسلامية ترفع لافتة حزب الله مثلا لتزييف الوعي (من حيث تشعر أو لا تشعر) واكتساب شرعية دينية تمنحها أفقا واسعا من الحركة، ولعل الفرد داخل الحركة هو في علم الله تعالى بمستوى أن يكون من حزب الله، لكن المشكلة أن الفرد يتصور بانتمائه لحركة حزب الله قد أصبح فعلا من حزب الله، فيتحوّل غيره إلى ضد (حزب الشيطان) ويمكنه ممارسة أي فعل ضده، وهنا تكمن الخطورة القاتلة

والمدمرة، وهكذا بالنسبة إلى جيش محمد مثلا فإنه يصبح مقابل جيش أبي لهب، أو أنصار السنّة يتهمون الآخر بعداء السنّة، وغير ذلك، فكلها أسماء تستبطن دلالات متعدّدة يمكن استغلالها لتزييف الوعي واكتساب الشرعية معا. فعندما نطرح أسماء الحركات الإسلامية على بساط النّقد تتكشّف تاريخيتها وبشريتها، وتتهاوى قدسيتها ومكانتها، ويكتشف الفرد أيضا أنه إنسان كغيره من البشر قد يصيب وقد يخطئ وليس له ميزة على أحد إلا بالتقوى والعمل الصالح، وليس في انتمائه لهذه الحركة أو تلك ميزة تجعله يتعالى على الآخرين أو يصفهم بالكفر والفسق والإلحاد، أو ينسبهم إلى حزب الشيطان، أو ضد الدين والإسلام.

وأيضا عندما ندرس تاريخ الحركة وكيفية تكوّنها، والأموال التي تفد عليها، ونتقصى علاقاتها وتحالفاتها مع الأنظمة والحكومات فإننا سنبصّر أعضاء الحركات بتاريخية حركاتهم وبشريتها، أي ستنفتح أمامهم آفاق وعي واسعة تدفعهم باتجاه التعامل مع الحركة بحس بشري، فيكتشفون لعبها السياسية وتحالفاتها. وبالتالي سيكتشفون أنهم إزاء كائن سياسي يتعاطي الإسلام من أجل تمرير مشاريع سياسية. والسياسة تقبل كل شيء، ولا تمتنع عن أي شيء، ليس فيها مبادئ وإنما مصالح، تحكمها التوازنات، وتخضع لمنطق الربح والخساره وهي أبعد ما يكون عن المبادئ التي يقاتل من أجلها أعضاء الحركات الإسلامية وهم لا يفقهون شيئا.

وكإشارة سريعة، عندما نراجع تاريخ الحركات الإسلامية نجد أن بعضها قد تكوّن بأموال ومباركة دولة لا إسلامية (كما قامت الأموال الأمريكية بتأسيس حركة طالبان)، بل وأنظمة مستبدة ظالمة. كما أن بعضاً آخر منها ركن إلى تلك الدول فيما بعد من أجل مواصلة حركته، ودخل في تحالفات أرغمته على تبنّي استراتيجية جديدة ابتعدت كثيرا عن استراتيجية التأسيس. وليس الأمثلة قليلة بل كل منا يستطيع التدليل على ذلك بعدة شواهد. لكن الوعي الملبّد يتصور لبساطته وسذاجته أن كل ذلك يسير بحمد الله وفقا لحكمة إلهية واستثناءات اضطرت لها الحركة ستنقلب عليها يوما ما!!، وليس هناك أي إشكال أو علامة استفهام تستدعي مراجعتها وإعادة تقويمها!!.

أما لماذا الإصرار على تعرية الحركات الإسلامية دون غيرها، فلأن الحركات الإسلامية باتت خطرا أشد من غيرها، من خلال ممارستها الواسعة للعنف، ضد حركات إسلامية تلتقي معها في كل شيء ولا تختلف معها الا بمفردات بسيطة لا تقتضي رفضها فضلا عن ممارسة العنف ضدها.

كما أن الحركات الإسلامية من خلال ممارسة العنف أصبحت خطرا يهدد أمن وسلامة الأمة الإسلامية أجمع. وقامت بتشويه الوجه الحقيقي للدين والإسلام. وباتت الجماهير المسلمة تخشاه قبل غيرها. وما يحدث في العراق شاخص أمامنا.

وأيضا فإن الحركات الإسلامية لجأت للطائفية والتنابذ

والاحتراب وامتدت يدها لقتل الناس الأبرياء والعزل، لا لشيء سوى الاختلاف المذهبي أو الديني.

وأيضا باعتبار أن الحركات الإسلامية تتحرك باسم الدين والإسلام، وتطمح تحت عباءة الشرعية للوصول إلى السلطة، وحينئذ سوف تملي علينا قوانين وأنظمة باسم الإسلام، وتمارس معنا شتى الممارسات باسم الدين وهي لا تعدو كونها اجتهادات شخصية. وكأن انتسابها إلى الإسلام يكسبها شرعية وتحصينا، لا يسمح لنا آنئذ بنقدها أو مراجعتها، ويصبح كل شيء دينا وحكما شرعيا. ولسنا تجريديين أو ندّعي خلاف الواقع، ويكفي لتأكيد ما ندّعيه مراجعة ما قامت به إيران الإسلامية باسم الشرعية والولاية الدينية من كبت للحريات، ومصادرة الرأي الآخر، حتى أغلقت صحفا (إسلامية وغير إسلامية) كانت تتبنّى رأيا آخر يتعارض مع ثقافة ولاية الفقيه، وأقصد بذلك صحف التيار الإصلاحي الذي كان يترأسه رئيس الجمهورية السيد محمد خاتمي (رجل دين بنفس ما يتصف به الولي الفقيه) ويشارك فيه عدد من الأحزاب والحركات والجمعيات والاتحادات (الإسلامية، الشيعية، الاثنى عشرية، الإيرانية، المؤمنة بخط الثورة وولاية الفقيه وتلتزم بالأنظمة والقوانين) لكن لديها تحفّظات، وتقدم قراءة وفهما آخر للدين يرفض الاستبداد والدكتاتورية تحت أي عنوان أو ذريعة، فكانت حصيلة ذلك جملة أحكام أطاحت بكوكبة من المثقفين الدينيين، لكن لا يمكن لأحد مناقشتها أو التصدي لها

لشرعيتها، ولأن الراد عليهم (القضاة الدينيين) كالراد على الله كما في أحاديث ثقافة الثيوقراطية الدينية. أو ما قام به طالبان في أفغانستان، والحروب الطويلة التي نشبت بينهم وبين فصائل المقاومة الإسلامية الأفغانية وراح ضحيتها أعداد كبيرة من المقاتلين. أو المناوشات التي دارت بين بعض الحركات الإسلامية في أماكن متفرقة من العالم كما حصل في لبنان. وما يجري اليوم في العراق من قطع الرؤوس وحرق الإنسان والتمثيل بالموتى وقتل الناس الآمنين، والتنابذ الطائفي، والاحتراب، والاغتيالات، والتصفيات الجسدية، والتفجيرات، والسيارات المفخخة، وقتل الأبرياء، وسلب الأمن والاستقرار، أو ما تقوم به الحركات الإسلامية في باكستان من احتراب طائفي مدمّر، وما قامت به الحركات الإسلامية في الجزائر وتونس والمغرب وسوريا والسعودية وغيرها من الدول.

كل ذلك يجري باسم الإسلام والدين، وتتبناه علنًا حركات وأحزاب إسلامية عبر جميع وسائل الإعلام. فكيف بهؤلاء حينما يتسلّمون مقاليد البلاد ويحكمون باسم الدين والأحكام الشرعية؟. إذا ليس أمامنا طريق لتفادي تداعيات المستقبل إلا بالتحرّي والتنقيب والنبش (ولا أقصد كاتب السطور فقط وإنما كل من يشعر بخطورة المرحلة التي نمر بها، ولأن مشروع نقد الحركات الإسلامية مشروع كبير وشامل) في صحيفة أعمال كل حركة وحزب منذ تأسيسها، على أن نفقه الناس بتاريخها وممارساتها ورجالها وقادتها

وشخصياتها بل وحتى أفرادها، ونحدثهم صراحة عن ألاعيبها وأعمالها باسم الدين والإسلام. فالأمر أولا وأخيرا مرتبط بنا نحن المسلمين، وبديننا وبمستقبلنا في الدنيا والآخرة. إذا عندما نعي بشرية الحركة جيدا سوف لن يستثنى جزءا أو مفردة منها تحت أي مبرر آخر. لأن معنى بشرية الحركة في: (تأسيسها، أدواتها، مناهجها، أسلوبها التنظيمي، نظرياتها، فكرها، وثقافتها) إنها نتاج بشري. وهو بطبيعته لا يتعالى على النّقد حتى مع ارتكازه إلى النص الديني، لأنه حينئذ سيمثل قراءة وفهما واجتهادا، قابلا للضمور والتطوّر، ويحتمل الخطأ والصواب. وليس ثمّة طريق لإحيائه سوى النّقد والمراجعة المستمرة، وإلا جاءت المواقف شوهاء تستبطن رؤى ظلامية، لم تبصر نور الحاضر ومتغيراته، رؤى ما زالت مرتهنة للماضي وسلطته.

وعندما نؤمن بتاريخية وبشرية الحركة أو الحزب تتهاوى التصورات الساذجة التي يحملها بعض الحركيين، وأخص من يؤمن بتعالي الحركة على أنها إنجاز سماوي ولو بشكل غير مباشر فيمنحها حصانة دائمة تمثل إرادة الله وهي الاتجاهات الجبرية التي تعتقد بوجود يد غيبية وراء تأسيس الحركة وتحول دون نقدها وتقويمها، فهي بعينه ورعايته (بالمعنى الأخص للرعاية، وليس الرعاية العامة الشاملة لجميع عباده). أو تعتقد أن تنفيذ الأحكام الشرعية وتطبيق الشريعة الإسلامية أصبح منحصرا بها دون غيرها. وبهذا اللون من الوعي تتعالى الحركة على النّقد إلى مستوى يستنكر معه أفرادها مواجهتها بالنّقد

والتقويم. وليس موقف أفراد الحركة مجرد حرص أو غيرة على الحركة وإنما ثمّة خلفية فكرية وعقيدية مسؤولة عن تلك المواقف. وعندما ننقب في تلك الخلفية تتجلى الصورة القدسية التي يحملها أفراد الحركة عنها. فلا غرابة أن تُوّجه لك أصابع الاتهام فورا وينهال عليك سيل من الشتائم والكلام الجارح حينما تتصدى لنقد حركة إسلامية او شخصية قيادية، فإن ردة الفعل السلبية تعكس مستوى قدسية الحركة او زعيمها عند أفرادها، ومدى طائفية وتطرف أفرادها. والعكس حينما يعي الفرد الحركي بشرية الحركة وقادتها، ويعي الفارق بينها وبين الإسلام ومقدساته المتعالية بذاتها، فإنه سوف يتعامل مع النّقد برحابة صدر كبيرة، تسمح له بالمراجعة والتنقيب في أخطاء الحركة من أجل معالجتها، لا سيما عندما يكون النّقد علميا موضوعيا مجردا من النوازع النفسية والاتجاهات الطائفية.

ثانيا: تعدّد الحركات الإسلامية

يعتبر تعدّد الحركات الإسلامية مبرّرا آخر يسمح لنا بنقدها ومراجعتها، إضافة إلى السبب الأول الذي تطرّقت له سابقاً تحت عنوان: تاريخية الحركات الإسلامية، وما سيأتي من مبررات. فتعدّد تلك الحركات يكشف عن وجود اختلاف في القراءة والتأويل والفهم، وليس عقوقا أو خروجا عن الشرعية، كما تعبّر عادة الحركات الأم عن الأفراد والفصائل المنشقة. وظاهرة التعدّد تفتح آفاقا واسعة لتقصّي مديات العقل الحركي في قراءته للنصوص والأحداث، والوقوف على

مساحات الاختلاف وزوايا النظر، وبالتالي يصبح فكر الحركة، منهجها، استراتيجيتها، قيمها، أسلوبها، أهدافها، عقلها، تصوّراتها، متبنياتها، وسلوكها، موضوعا للمقارنة والدّرس، لينكشف ما أخفته القراءات المتحيزة، سيما إذا أخذنا بنظر الاعتبار جدارة المنهج المقارن في قدرته على فضح التباينات، بعد إحصاء نقاط الاتفاق والافتراق. فالاختلاف يصبح، وفقا لهذه الرؤية، موضوعا للنّقد والقراءة والمراجعة لا موضوعا للعقاب وسببا للتنابذ والاحتراب. إذا فهنا قراءتان مختلفتان للتعدّد، القراءة الأولى (القراءة التنابذية) التي تتبناها عادة الحركات الإسلامية تجاه الفصائل المنشقة، والقراءة الثانية (القراءة الموضوعية) التي يتبناها البحث الموضوعي اللامتحيز. ولكي يتضح الفارق النوعي بين القراءتين نتوغل أكثر في مسار الحركة الإسلامية وهي تواجه الانقسام أو الانفصال، لنتقصى ردود الأفعال، ونبرهن في ضوء بعض العينات ما يؤكد مصداقية ذلك.

الانشطار والتوالد أحد أبرز خصائص الحركات الإسلامية، فعن الإخوان المسلمين (الجانب السنّي) انشقت أو تولـّدت حركات إسلامية متعدّدة، والأمر ذاته بالنسبة لحزب الدعوة الإسلامية (الجانب الشيعي). فما من حركة إلا وتجد جذورها في إحدى هاتين الحركتين، أو وُلدت في أجوائهما وتأثّرت بهما بشكل وآخر. وللإنشطار عدّة أسباب، فتارة يكون بسبب اختلاف في الموقف تجاه قضية أو أكثر، أو بسبب

تنافس محموم على المواقع الحزبية، أو بسبب تأثيرات خارجية، أو انكفاء وتراجع يتجلى عبر راديكالية مفرطة، أو لحصول تطور فكري ترافقه مراجعة متفاوتة للنص والتراث والموقف، وفهم جديد للماضي والحاضر.

وتكاد الأمثلة تستأثر بالحالات الأولى والثانية والثالثة، ففي كل مقطع زمني تحدث حالة انشطار داخل الحركات الإسلامية تتسبب عن اختلاف في المواقف، أو بسبب التنافس المحموم على المواقع الحزبية، أو استجابة لتأثيرات خارجية، وهنا بالذات يتجلى التنابذ بكل صوره، لأن الصراع يتحوّل إلى معركة حول الشرعية، تنقلب فيه خطوط التماس إلى مزيج من الشُبَه والاتهامات، إذ كل طرف يسعى لاكتساب ما يقوّي شرعيته في نظر الآخر، وبالتالي الحصول على أكبر عدد من الأنصار والمؤيدين، فيلجأ حينئذٍ، بدل الاعتراف بالآخر وحقه في تبنّي رؤى جديدة، إلى اسلوب تبرئة الذات واتهام الآخر... تأكيد الذات ونفي الآخر. وينقلب رفيق الأمس إلى عدو لدود، تكال له الشتائم والتهم تحت مسميات شتى، حتى يعجز من هو خارج التنظيم عن تفسير تلك الممارسات تفسيرا شرعيا مقبولا. وتأخذ القضية مدياتها القصوى عندما تتراكم الأسئلة وتشتد الاستفهامات من داخل التنظيم، فلا تجد جماهيره وكوادره سوى اسلوب التهكم والاتهام والتراشق بالألفاظ للرد على تلك الأسئلة والاستفهامات. والذي يساعد في نجاح المعركة بالنسبة لكلا الطرفين هو بلادة الوعي لدى أفراد

القاعدة، ففي حين يتصارع قادة التنظيم حول قضايا وتهم خطيرة، تصل أحيانا درجة الخيانة أو العمالة، تصدّق القاعدة بسهولة ما يسرّب لها من تهم شخصية وطعون أخلاقية، وتنتقل تلك التهم، عبر الوعي الرث الملبّد، كالنار في الهشيم، لتتردّد أصداؤها في أروقة البسطاء والسذج من الناس. ولو تحلّت القاعدة بشيء من الوعي لأدركت حقائق الأمور بسهولة، وإلا كيف يصبح شخصية قيادية او دينية كبيرة في حركة ما (مثلا) كان مقدسا بالأمس وأحد قادتها الكبار، رجلا أميا، خرافيا، مستبدا، جشعا، دكتاتورا، وفجأة تخرج للعلن قائمة ممتلكاته وأرصدته وبأرقام في غاية الوثاقة والإتقان؟ فهل حصل ذلك فجأة، أم تراكم خلال مسيرته داخل الحركة؟ وهل كان يجري بعلم قادة التنظيم وهم يتستّرون عليه، أم كانوا يجهلون ذلك؟ وكيف يعمل رجل في أعلى الهرم الحزبي وهو بهذه المواصفات السلبية؟

والفقيه قد يكون أكثر تحايلا على الشريعة، وأشد الناس استغلالا للإسلام ومؤسساته الدينية، وليس ثمّة من يعترض، بل هو يراهن دائما على عدم وجود المعارض[1]، سيما مع

(1) عاصر الكاتب انشقاقات حزب الدعوة الإسلامية وغيرها من الحركات الاسلامية المعاصرة في ثمانينيات وتسعينيات القرن الماضي ولعل بعضها كان بإغراء وتشجيع ودعم من اطراف خارجية. كما ان عددا من ابناء هذه الحركات الاسلامية قد اباح لنفسه التعاون مع جهات خارجية وضمن اجهزتها الامنية بذريعة وحدة العقيدة والهدف دون ان يدرك تبعات ذلك، بل قد يمس هذا العمل بسيادة ومصلحة بلاده.

قوم يرتفعون بالفقيه إلى مستوى يكون معه مصدر الشرعية الدينية. فكان ينبغي للتنظيم أن يرتقي بوعي أفراد الحركة ليكونوا بمستوى يؤهلهم إدراك حقائق الأمور، كي لا ينطلي التضليل ويمرر التزوير بسهولة ويسر. لكن هل يُكتب البقاء لحزب ايديولوجي مع تصاعد وعي أفراد قاعدته؟ أبدا، فهناك دائما تضاد بين الأيديولوجيا والوعي، ولا يُكتب لحزب بقاء واستمرار إلا باستغلال المشاعر والأحاسيس، والتشبث بشعارات تستهوي قلوب البسطاء والطيبين، وتوجيه الوعي بشكل يخدم المصالح الحزبية والأيديولوجية.

أو عندما تنشطر حركة إسلامية استجابة لمؤثرات خارجية، سيما إذا كانت الحركة تعيش حالة استثنائية خارج الوطن، فإن الفصيل الجديد سيصبح (بنظر الحركة الأم) عميلا بلا مواربة، وأداة طيّعة لتلك الجهة، خائنا للوطن وللقضية، يتحاشى أفراد الحركة الأم مجالسة أفراده أو الاختلاط بهم خشية التلوث بالخيانة. لكن العلاقة بتلك الدولة أو الجهة لا تؤثر في سمعة الحركة الأم عندما تتعامل معها!. وهنا المفارقة، لماذا يتهم الآخر في علاقته مع دولة أخرى، بينما لا تتهم الذات بنفس التهمة، وكلاهما يتمتعان بعلاقة ودية مع هذه الجهة أو تلك!. من أعطى لهذه الحركة مناعة ذاتية تحول دون تلوثها، بينما تعتبر الحركة الأخرى وسطا جيدا للعمالة والخيانة. أليس بهذا الشكل يعي أفراد الحركات الإسلامية علاقة الحركات بجهات سياسية لا دينية؟ .. إنه الوعي الرث السقيم.

عندما تتلقى حركة ما أموالا من هذه الدولة أو تلك فليس في ذلك ما يخدش وطنيتها وإخلاصها، بينما تتحوّل الحركة الأخرى إلى جهاز عميل للجهة الفلانية لأنها تتقاضى أموالا كأختها[1]!. ما هي الضابطة في حلية تلك الأموال بالنسبة إلى هذه الحركة أو تلك، سيما وبحمد الله إن أغلب الحركات إنْ لم تكن كلها تتقاضي تحت عناوين شتى أموالا من هذه الدولة أو تلك؟. لماذا عندما تتحلى حركة إسلامية بالشجاعة وتعلن عن علاقتها بدولة ما تصبح فاسقة، فاجرة، عميلة، خائنة،

---

(1) في سنة 2000 زار إيران أحد قيادات المعارضة العراقية، وألقى محاضرة في مدينة قم تناول فيها الوضع العراقي وآخر المستجدات على الساحة الدولية... وهمسا جرى الحديث عن إمكانية التصالح مع صدام حسين، بعد يأس المعارضة العراقية الموجودة في الخارج، وبدفع ومباركة إيران، التي اصطفت مع سوريا إلى جانب النظام العراقي ضد أمريكا وصار ضمن استراتيجيتها دعم النظام العراقي وإجراء مصالحة بين المعارضة العراقية الموجودة على الساحتين الإيرانية والسورية والنظام العراقي. وفي اليوم التالي التقيت قيادياً في حزب الدعوة ورحت أجس نبضه حول مصالحة صدام حسين، فقلت له إن إيران تدفع باتجاه مصالحة النظام العراقي، ونقلت له تفصيلات الخبر، ثم قلت له إن الإسلاميين ليس لديهم مشكلة مع حزب البعث، وإنما مشكلتهم مع صدام حسين مشكلة سلطة. فثارت ثائرته، بشكل غريب وكان يردد كيف تقول ليس لدينا مشكلة مع حزب البعث؟ قلت له لو كان لديكم مشكلة مع حزب البعث فلماذا تتخذون من سوريا قاعدة لكم؟ علما أن حزب البعث واحد من حيث المبادئ والأخلاق؟ فسكت، ثم عقبت: إن مشكلة الحركات الإسلامية مع الأنظمة مشكلة سلطة، لهذا لجأ الإسلاميون العراقيون إلى سوريا (هروبا من حزب البعث العراقي إلى أحضان حزب البعث السوري)، وهرب الإخوان المسلمين بعد أحداث حماة إلى العراق (هروبا من حزب البعث السوري إلى أحضان حزب البعث العراقي)!!!.

بينما لا تنطبق هذه العناوين على حركة أخرى تقيم علاقات، ربما أكثر متانة، مع نفس الدولة لكن بشكل سري؟. فهل الخفية والعلن تحلل وتحرم الأموال، أم الصراحة والخداع؟. إنها وضاعة الوعي تشرعن لعلاقة الحركات الإسلامية بأجهزة المخابرات والدول. وهذا الكلام لا يعني عدم وجود حركات إسلامية ليس للمؤثرات الخارجية علاقة في تكوينها، أو إنها لم تقم بجهود وأموال ذاتية، لكن عندما نتقصى مسار الحركة في جميع المقاطع الزمنية (حدوثا وبقاء أو تأسيسا واستمرارا) يتضح جيدا ما ذكر آنفا.

وثمّة أمثلة بارزة لعلاقة الحركات الإسلامية بالحكومات، وإنْ كانت علاقة متهمة في نظر بعض الإسلاميين وغيرهم، فمثلا أغلب الحركات الإسلامية الشيعية وكثير من الحركات الإسلامية السنيّة لها علاقات بمستويات مختلفة مع إيران. لكن ما فتئت بعض الحركات تعيب على مماثلتها تلك العلاقة رغم علاقتها هي أيضا بإيران. أو مثل موقف الحركات الإسلامية من حزب البعث العربي الاشتراكي الحاكم في سوريا والذي كان حاكما في العراق. إذ تجد الموقف يختلف من حركة إلى أخرى، حتى لا يبقى لديك شك من خلال قراءة متأنية للعلاقة بأن حزب البعث لم يكن أساس الموقف السلبي من الحكومتين السورية والعراقية سابقا (كما تؤكد الحركات الإسلامية ذلك)، وإنما صراع على السلطة بين تلك الحركات وحكومات كلا البلدين، وإلا لو كان الموقف السلبي يعبّر عن موقف مبدئي تجاه ايديولوجيا البعث فلماذا يلجأ الإخوان

المسلمين إلى حكومة البعث الحاكم في العراق بعد محاصرة حماة من قبل أجهزة سلطات حزب البعث الحاكم في سوريا؟، وأيضا كان للحركات الشيعية علاقات طيبة بحزب البعث الحاكم في سوريا بعد ملاحقتها من قبل حزب البعث الحاكم في العراق. وقد شاهد العالم على شاشة التلفاز عددا من الشخصيات الحركية تتسابق لإلقاء نظرة أخيرة على جثمان الرئيس الراحل حافظ الأسد، كما بكى صدام وابنيه عدد آخر من الحركات الإسلامية وقادتها من أهل السنّة، مما يعكس قوة العلاقة بين الطرفين. ولو كان موقف تلك الحركات سلبيا من الأيديولوجية البعثية حصرا كان ينبغي لكلا الحزبين عدم اللجوء إلى كل من العراق وسوريا. فكيف نفسر العلاقة حينئذٍ؟ هل كان ثمّة صراع على السلطة بين تلك الحركات والحكومات القائمة؟ إذا تأكد ذلك، فلماذا يا ترى تسخّر الإسلام لأغراضها السياسية؟ وتعتبر ممارساتها ومواقفها أحكاما شرعية؟ فتسببت من حيث تعي أو لا تعي بوجود حزمة من الأسئلة والاستفهامات الحائرة. وهكذا الحال بالنسبة لعلاقة الحركات الإسلامية (سيما السنيّة) بالعربية السعودية، دول الخليج، ليبيا، مصر. وغيرها من الدول التي قررت الدخول في لعبة الحركات الإسلامية. أو علاقة الحركات الإسلامية الأفغانية بالدول الأخرى بما فيها أمريكا، التي تبنّت تأسيس ودعم الطالبان والقاعدة. فلماذا كانت تلك العلاقة شرعية بينما تؤاخذ حركات أخرى لعلاقتها بأمريكا؟. ألا ينبغي أن يكون موقف الحركات الإسلامية من هذه المفردات واحدا (إذا كان

منطلقا دينيا إسلاميا)؟. فلماذا هو جائز، ضروري، شرعي، لهذه الحركة دون غيرها؟ أليس موقف الإسلام من الكفر واحد؟ أليس موقفه من الشرك واحد؟ أليس موقفه دائما واحدا من المحرمات والواجبات المنصوصة؟ فكيف اختلف الموقف الإسلامي على يد الحركات الإسلامية؟ أسئلة تطلب قدرا من الوعي، لا يمكن للوعي المبتور إدراكها إلا بعسر ومشقة.

وتارة يتجلى الانشطار عبر تراجع الوعي والانكفاء للماضي، ليتحوّل إلى راديكالية وتطرّف، كما حصل لبعض الحركات الإسلامية المنشقة عن الإخوان المسلمين، مثل التكفير والهجرة، والجهاد في مصر، أو القاعدة مؤخرا وما تبعها، باعتبار أن مؤسسيها (ابن لادن، والظواهري، ذات خلفية إخوانية). فهذه الحركات التي مارست التطرف بأقصى درجاته حتى مع الآخر المختلف مذهبيا، فضلا عن المختلف دينيا وعقيديا، واقترفت أعمالا يقشعر لها البدن الديني قبل الإنساني، فكان القتل، والتفجير وحز الرؤوس، وتسليب المارة، والاعتداء على الآخرين، وتلغيم الشوارع والمنشآت، وتخريب دور العبادة. لكن رغم كل هذا ما زالت هذه الحركات تستقطب الشباب، الطامحين في حياة أخرى ليس لها وسيلة (حسب تصورهم) إلا بممارسة هذه الأعمال!، لا بالعمل الصالح، ولا بـ (ادع إلى سبيل ربك بالحكمة والموعظة الحسنة)، ولا بـ (جادلهم بالتي هي أحسن). لكن للأسف تجد كثيرا من الحركات الإسلامية تتواطأ معهم قلبا،

وإن خشيت ذلك علنا، وتدعو لهم سرا، وإن تجنبته جهرا، لا يصدر عنها استنكار ولا ردع، ولم تعمل على تحصين أفرادها من آفة العنف والولوغ في دماء الأبرياء باسم الإسلام والدين.

ومن الأمثلة أيضا، الانشطار بسبب الصراع على المواقع الحزبية، أو الإخفاق في انتخابات داخلية، أو لسيطرة لوبيات ومحاور حركية، أو لقرار يتخذه دكتاتور عتيد داخل الحركة، وليس لهذه النماذج حصرا، بل كل فرد حركي قادر على استدعاء نماذج عدّة. وهي قضايا داخلية لا يسعنا التحدث عنها غير أننا ننظر لتداعياتها الخارجية، عندما يطفو الصراع على السطح، وتبدأ التجاذبات الحزبية والاتهامات، والتشبث بالنظرية الحزبية. وتبدأ مبررات الانشطار بالتهم والدعاوى العريضة، فالفصيل المنفصل لا يفتأ يردد أخطاء حركته الأم، ويذكر مساوئ قادتها وكوادرها، ثم يرصد المسافات بين النظرية والتطبيق، ويتقصى المخالفات الشرعية والقانونية، وأخيرا يطرح البديل الذي يستهوي بلا شك عددا لا بأس به من هواة التجديد الشكلي، وذوي الاتجاهات الثورية والتغييرية. وأما نحن فنبقى ننتظر المعجزة على يد الفصيل الوليد، لكننا نصاب بخيبة أمل عندما نقارن بين الادعاءات والإنجازات. فدعوى الخيانة للوطن والقضية يقابلها إرتماء حقيقي في أحضان المخابرات الأجنبية. وتهمة الإثراء سرعان ما تتحول رقما قويا ضد الفصيل المنشطر. واتهام الحركة الأم بالتفريط بدماء الشهداء تقابلها سجون ودماء كثيرة. والاستبداد المُدعى يتحول إلى دكتاتورية مقيتة. نعم يحصل تغيير حقيقي،

وهو أن عددا من الكوادر المتقدمة ممن يأس من الحصول على مواقع متميزة في الحركة الأم أصبح يشار له ببنان القيادة، ورجل المرحلة، وبذلك أشبع نهمه للمناصب وحب الظهور وإن تلبّس بالتواضع ونعومة الكلام وتظاهر بالزهد والتقوى والعفاف. لكن اللعبة تنطلي وتمضي الأمور كما يشتهون، إما لوجود نفوس ظمأى، أو لحصول سبب للارتزاق أو لإخفاق الوعي.

وهناك انفصال عن الحركات الإسلامية سببه التطوّر الفكري والثقافي، وهو كثير على المستوى الشخصي. وظاهرة واسعة الانتشار، قد لا يخلو منها حزب أو حركة إسلامية. ويبدأ المشهد بأسئلة وإشكالات تثار، لا تجد أجوبة مقنعة لكنها تتطور وتتفاقم بسرعة، وإن لم تجد لها أصداء في نفوس الآخرين إلا لماما، فيضطر صاحبها إلى اعتزال العمل الحزبي. وأحيانا يتحول هذا النمط من الأشخاص إلى عبء على قادة الحركة، فيضيقون به ذرعا، ويتعاملون معه وفقا لأساليب تستهدف تحجيمه وعزله، حتى إذا حان موعد إقصائه انطلقت موجة الدعايات المغرضة لتلعب دورها في تهيئة المناخات الحزبية، فينقلب بقدرة قادر إلى رجل مشاغب، مصلحي، لا يؤمن بالحزب، يخالف الأوامر، و... لكن الحقيقة إنه صار يتحدّى بكفاءته قادة التنظيم، وصار وجوده يفضح ضحالة الكوادر المتقدمة وينسف مكانتهم المصطنعة لذا تبقى سهام النّقد والتهمة تلاحقه حتى بعد اعتزاله العمل السياسي. وهؤلاء كثيرون تجدهم يحدثوك صراحة عن تجربتهم ومعاناتهم داخل الحركات الإسلامية، ولا يخشون المكاشفة، لكن تجد عند

بعضهم قدرا كبيرا من الوفاء والحرص على الحزب رغم كل ما عانى منه، فيرفض التأشير على نقاط الضعف الغائرة والمستورة، ليبقي الحديث معك في قضايا أشبه بالبديهيات بالنسبة لكل المعنيين بالعمل الحركي. غير أن المائز الحقيقي لجميع هؤلاء هو الفارق النوعي بينهم وبين الكادر الحزبي ثقافة وفكرا ووعيا. وكأن وجود هؤلاء خارج التنظيم ادانة لمستوى الأحزاب والحركات فكريا وثقافيا، لأن الحركة التي تقصي هذا النمط من الأشخاص سوف لا تحتفظ إلا بمستويات متواضعة. فلا غرابة حينئذٍ أن لا تصدر الحركات الإسلامية إلا أعمالا ثقافية وفكرية مكرورة ومستنسخه، تنفع في أحسن الأحوال للإستهلاك وتربية جيل متدن في وعيه وثقافته وفكره. قد يعترض أحدهم بوجود كفاءات داخل التنظيمات الحركية، ونحن أيضا لا ننكر ذلك، لكن نناقش في نوعية الكفاءات الفكرية، من خلال نتاجاتهم المطروحة، كما لدينا ما يبرر تصوراتنا بأن الحركة انعكاس لقيمة أفرادها، والحركات الإسلامية ما زالت تراوح مكانها أو تنكفئ إلى الخلف، وليس ذلك إلا بسبب المستوى الفكري والثقافي لأفرادها وانقطاع التجديد. ولو فرضنا جدلا أن حزبا أو حركة تتمتع بعدد كبير من المثقفين النوعيين ممن يتميزون بوعيهم وفهمهم للقضايا المطروحة، فلابد أن ينعكس ذلك على الحركة ومسارها، وبالتالي لابد من حصول تحوّل جذري وفقا لمستوى الأفراد، وإلا فليس من المعقول أن يتحرك حزب في مسار هو عكس مسار أفراده.

لم نقصد من وراء سياق النماذج المتقدمة كتابة تاريخ الحركات الإسلامية، وإنما أردنا فقط استدعاء نماذج لتأكيد الفارق النوعي بين القراءتين، وقد اتضح من خلال الحديث أن القراءة التنابذية تلجأ دائما إلى اسلوب التهمة والخيانة والتشكيك بالنوايا، ورمي الطرف الآخر بالعصيان والمروق والانحراف والتواطؤ. أو تتشبث بتبرئة الذات واتهام الآخر، والسبب في ذلك هو التشكـّل الأيديولوجي لوعي الحركات الإسلامية، فهي لا ترى في المنافس والند إلا العدو والخائن والمنحرف والمتواطئ، بينما تضفي على نفسها جميع الصفات الملائكية حتى تصل درجة العصمة الذاتية. فالحق والشرعية والإنجازات والعبقرية السياسية والتقوى والإخلاص والقرب من الله تعالى والبراءة والصدق والمستوى الأخلاقي والتعاطف الجماهيري والرصيد الاجتماعي، كله محصور بها، وليس للآخر إلا الأضداد والنقائض.

بينما القراءة الموضوعية تفسر القضايا والمواقف والأحداث وفقا لمنطق الإنسان، فترى في الاختلاف والتعدّد ظاهرة طبيعية تعكس التباين في وجهات النظر القائمة على تعدّد الفهم للأحداث والقضايا، فتختلف التفسيرات والمواقف تبعا لخلفياتها الثقافية والفكرية والتاريخية والعقيدية والنفسية والمصلحية. كما أنها تنظر للإنسان في نوازعه البشرية، وليس ثمّة معصوم كي نستثني قادة الحركات الإسلامية، والإنسان بطبيعته ميّال لحب الذات والظهور، ويقاتل من أجل تحقيق أكبر قدر من المكاسب والمنجزات، ما لم يكن الدين فاعلا

في حياته، فتصدر عنه حينئذٍ مواقف تكشف عن مستوى دينه وتدينه وورعه. لذا فالموقف مقياس لفاعلية الدين، لأن الأخير ادعاء لا تثبت صدقيته إلا من خلال سلوك الإنسان ومواقفه، ولما كان الدين بيـّنا واضحا لذا لا يستطيع أحد إقناعنا بأن هذا الموقف أو ذاك موقف ديني، وإنما نحن الذين نحكم على دينية الأشياء من خلال فهمنا للدين الواضح في صدقية أخلاقه الإنسانية. بينما كون الإنسان متدينا لا يعني بالضرورة صحة وصدقية جميع أعماله وتصرفاته، أي أن تدينه لا يبرر ممارساته ما لم تكن متفقة مع الدين. غير أن الوعي الأيديولوجي يتخذ من تدين الإنسان قاعدة لتصحيح جميع أفعاله ومواقفه بل وتحليلاته السياسة وآرائه الفكرية وعلاقاته ومؤامراته، وكل شيء يغدو صحيحا شرعيا وفقا لضوابطه التبسيطية. وهنا بالذات تكمن حذاقة كوادر التنظيمات بالتأكيد على الممارسات الطقوسية من أجل تمرير صفقات سياسية وأخرى تجارية، من خلال تأسيس وعي ديني طقوسي يتعامل مع كثير من المخالفات الشرعية والمواقف السياسية بحسن نية وسذاجة مفرطة.

إذا فالقراءة الموضوعية لا ترتقي بالحركات الإسلامية إلى المستوى الذي تنظر به إلى نفسها. وإنما هي حركات سياسية تتعامل وفقا للمنطق السياسي والبراغماتي، ويحكمها مبدأ الربح والخسارة، تجري تحالفاتها واتفاقياتها على نفس المبادئ والنظريات. فالانشقاق وفقا لهذه النظرة أمر طبيعي، يحصل داخل الحركات والأحزاب وليس بالضرورة أن يكون

سببه الخيانة والتواطؤ. وأيضا فإن علاقة الحركات بالحكومات وأجهزة المخابرات، تبنيها أغلب الأحزاب الدينية والعلمانية وفقا لمصالحها ومقتضياتها. وليس هنا ميزة لأحد، فإذا كان في تلك العلاقة خيانة للوطن والقضية فالجميع متساوون فيها، وإن كانت ضرورات تقتضيها الاستراتيجية الحزبية فأيضا للجميع ضروراتهم وحساباتهم. وبالتالي ما يصدر عن الحركات الإسلامية باعتبارهم بشرا وحركات سياسية، لها مصالحها وأهدافها السياسية المجردة من الدين. وبهذا نستطيع أن نجعل من الاختلاف والتعدّد مبررا لنقد الحركات الإسلامية ومراجعتها لاكتشاف نقاط قوتها وضعفها بغية تقويمها وانتشالها من حالات التردي التي تمرّ بها، كي تتأهّل ثانية وتعود للمجتمع برؤى وأفكار ومناهج جديدة تسمح لها بمواصلة الحياة وأداء دورها التاريخي، بعد أن يتحرر الدين من قيودها الأيديولوجية المدمرة.

ثالثاً: نسبية المعرفة الدينية

ما زلنا بصدد بيان مبررات نقد الحركات الإسلامية، التي ذكرنا منها: تاريخية الحركة الإسلامية كمبرر أول، وتعدّد الحركات الإسلامية، كمبرر ثان، وستكرس هذه المقالة لبيان صدقية المبرر الثالث، أي نسبية المعرفة الدينية، كي يمكننا نقدها والتعمق في اكتشاف مرتكزاتها. من هنا سنؤجل الحديث عن نفس المرجعيات كمقولات أساس في بنية العقل الحركي، للتأكد من نسبيتها أو نسبية بعضها كحد أدنى. لنشتغل في أصل

المدعى (نسبية المعرفة الدينية) الذي نطمح أن نؤسس عليه رؤية نقدية جديدة. أي سنؤجل الكلام عن النص (القرآن والسنّة) إضافة إلى التراث والفكر الإسلامي، التي هي مكونات المرجعية الفكرية والعقيدية للحركات الإسلامية.

وإنما قلنا المعرفة الدينية لاستثناء النص (القرآن والصحيح من السنّة)، باعتباره مطلقا لا تشمله أحكام المعرفة الدينية التي هي قراءة وفهم له وليست هي النص ذاته. فثمّة فارق جوهري بين النص كموضوع للقراءة والفهم من جهة، والفكر والمعرفة الدينية التي هي اشتغال على النص ونتاج بشري من جهة ثانية. وبالتالي فالمعرفة، التي هي فهم وقراءة للنص، تتأثر جزما بالخلفية الفكرية والنفسية والثقافية والعقيدية للقارئ (فقيه/ مفكر/ مثقف)، فيسقط عليها لا شعوريا ما ترسّب في لا وعيه من رؤى وأفكار وعقائد. بل وحتى الأعراف والتقاليد والعادات والظروف الزمانية والمكانية والمستوى الثقافي العام والتطوّر العلمي والتقني، تؤثر بمستويات متفاوتة في فهم النص، كما بالنسبة إلى كتب التراث حينما تتصدى لبيان الظواهر الكونية مثل حركة الشمس والأرض والقمر، أو رأي الفلاسفة بالنسبة للأجزاء الصغيرة (كالذرة).

وأيضا كل قراءة تتصف بالتحيز وعدم الثبات، فهي بشكل وآخر متحيزة، وليست هناك قراءة بريئة أو موضوعية لا يشوبها شيء من تأثيرات الخلفية الفكرية والعقيدية. كما تبقى القراءة، أي قراءة، تحتمل الخطأ والصواب ما دامت نتاجا بشريا،

وليست ثمّة قراءة تطابق الواقع أو تمثل الحقيقة مهما بالغنا في مواصفاتها. ويكفي دليل على ذلك تأثر التفسير (تفسير القرآن الكريم) من عصر إلى عصر ومن زمان إلى آخر، فتجد بصمات الثقافة والفكر والتطوّر العلمي بادية على التفسير عبر مراحله التاريخية، كما تؤثر فيه الميولات الشخصية للمفسر، فإذا كان المفسر لغويا أنتج لنا تفسيرا لغويا وركز على بلاغة النص، وإذا كان فيلسوفا نراه يؤول الآيات تأويلا فلسفيا ويستخدم في كلامه مصطلحات الفلاسفة وأدواتهم كالوجود والعدم والماهية والقديم والحادث، وإذا كان يهوى العلوم الطبيعية يلوي عنق النص ليتطابق مع المكتشفات الحديثة. والمؤرخ يتعقب أسباب النزول والحوادث التاريخية. والمحدث يُكثر من الروايات ولا يخرج عن دائرتها. والعرفاني يسافر بنا في تفسيره إلى عوالم أخرى. والأيديولوجي يحوّل النص إلى بيانات ثورية. فماذا يعني كل ذلك؟ ألا يعني تأثر المفسّر والقارئ بقبلياته وميوله؟ فلماذا لا نستثمر هذه الحقائق لإرساء قيم التسامح والعفو والرحمة، أم أن الوعي الرث لا يأبى إلا الجمود والتحجر والتقوقع على الذات ونفي الآخر ومصادرة حقه في التعبير عن وجهة نظره والاحتفاظ برأيه.

صحيح أن النص ليس قطعة جامدة ويزخر بثروة دلالية هائلة، فهو بطبيعته يستجيب لتعدّد القراءات، لكن كيف تتعدّد القراءات إذا لم تكن الخلفيات الفكرية والعقيدية مختلفة؟ وكيف تتطور القراءة إذا لم يتوفر القارئ على ثراء فكري

وثقافي ومعرفي؟ لا شك أن المسألة عصية على الوعي الساذج لكنها ليست عصية على الفهم مطلقا، وتحتاج إلى قدر من التروي والدقة. بل حتى الاجتهادات الفقهية هي أيضا تتأثر بالظروف الزمانية والمكانية، ويؤثر بها المستوى الفكري والثقافي للفقيه، لذلك تختلف الفتوى من فقيه إلى فقيه ومن عصر إلى آخر. وليس اختلافها بسبب الشواهد التاريخية فقط، وإنما بسبب اختلاف الشواهد التاريخية ودرجة اعتماد الفقيه عليها، وأيضا تبعا لخلفيته الفكرية والثقافية. وكمثال حي وشائع وبسيط لتأثير الخلفيات المذهبية والأيديولوجية لاحظ الفرق في تفسير آية التطهير ﴿إِنَّمَا يُرِيدُ ٱللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنكُمُ ٱلرِّجْسَ أَهْلَ ٱلْبَيْتِ وَيُطَهِّرَكُمْ تَطْهِيرًا﴾[1]، من خلال الآية ذاتها، أي بمعزل عن القرائن والنصوص النبوية. ففريق من المسلمين استفاد منها تنزيه وعصمة أهل البيت، وحصر مصاديقها في خمسة منهم وفقا لبعض القرائن المقالية، بينما جعل فريق آخر مصاديقها منحصرة في نساء النبي، باعتبارهن أهل بيته، ولم يرتفع بهن إلى درجة العصمة كما هي عند الفريق الأول. أو آية ﴿إِنَّمَا وَلِيُّكُمُ ٱللَّهُ وَرَسُولُهُۥ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ ٱلَّذِينَ يُقِيمُونَ ٱلصَّلَوٰةَ وَيُؤْتُونَ ٱلزَّكَوٰةَ وَهُمْ رَٰكِعُونَ﴾[2]، إذ اعتبر بعض ايتاء الزكاة في الآية صفة لولاة الأمر من المؤمنين، بينما اعتبرها آخر فعل وعمل قام به أحد المؤمنين أثناء صلاته، فاستحق أن يكون وليا للمؤمنين بعد الله

---

(1) سورة الأحزاب، الآية: 33.

(2) سورة المائدة، الآية: 55.

ونبيه. وهناك من يرى غير ذلك. أو الآيات المتشابهات كما في آية ﴿وَجَآءَ رَبُّكَ وَٱلْمَلَكُ صَفًّا صَفًّا﴾[1]، إذ استدل بها بعض على جواز رؤية الباري تعالى يوم القيامه، بينما أولها آخر بالملك والقوة والسلطان، لأن الله ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ﴾[2] فلا تجوز رؤيته.

وليس الأمر مقتصرا على الخلفية المذهبية وإنما يتعدّاها إلى الثقافة والفكر والعقيدة والبيئة والظروف الزمانية والمكانية. وليس ذلك نقص أو عيب أو مثلبة تلاحق صاحبها، وإنما طبيعة البشر الاختلاف والتباين في ثقافاتهم وفكرهم، وما يلازمه من تباين في فهم النص. بل حتى النص الديني راعى الظروف الزمانية والمكانية لمخاطبيه، فلم يذكر مفردات وأمثلة من خارج البيئة العربية، رغم قدرة النص الكبيرة على البقاء والاستمرار، لكنه يعلم جيدا مدى تأثير قبليات الفرد في إدراك دلالات النص. ولو شاء الله لجعل النص جامدا لا يقبل تعدّد القراءات، أو لترك لنا رسول الله تفسيرا كاملا للقرآن وأراح الأمة من مغبة الاختلاف، لكن (اختلاف أمتي رحمة)، ﴿وَلَوْ شَآءَ ٱللَّهُ لَجَعَلَكُمْ أُمَّةً وَٰحِدَةً وَلَٰكِن لِّيَبْلُوَكُمْ فِى مَآ ءَاتَىٰكُمْ ۖ فَٱسْتَبِقُوا۟ ٱلْخَيْرَٰتِ ۚ إِلَى ٱللَّهِ مَرْجِعُكُمْ جَمِيعًا فَيُنَبِّئُكُم بِمَا كُنتُمْ فِيهِ تَخْتَلِفُونَ﴾[3].

إذا ليست المشكلة في أصل الاختلاف والتباين وإنما

(1) سورة الفجر، الآية: 22.
(2) سورة الشورى، الآية: 11.
(3) سورة المائدة، الآية: 48.

المشكلة الأساسية ثمّة من لا يعتقد بنسبية المعرفة الدينية، وإنما يتعامل معها بقدسية بالغة، ويصر على جزميتها ونهائيتها، ويرتب عليها آثارا كبيرة. يرفض التشكيك بها أو التقليل من قيمتها المعرفية. بل أكثر من ذلك يتخذ منها أساسا لنفي الآخر والطعن بمصداقيته حتى تصل درجة التشكيك بدينه وعقيدته وأيضا تكفيره وجواز محاربته وقتله. ومن هنا نشأت الخلافات المذهبية، التي لا تعدو كونها اجتهادات ورؤى بشرية، فتحولت إلى مفاهيم مقدسة لا تحوم حولها الشبهات والشكوك.

وتتصف المعرفة الدينية أيضا بقدرتها على حجب النص، فتحلّ الشروحات محل النص، والهوامش محلّ المتون، وتتحول بدورها إلى كائنات مقدسة تتعالى على النّقد والمراجعة، وتنقلب إلى مرجعية نهائية، تقوّم سلوكنا، وتوجّه أفكارنا، وتملي علينا شروطها وملابساتها. أليس هذا موقفنا من التراث بل وجميع المعرفة الدينية والفكر الإسلامي؟ وهل نقدّم اليوم شيئا سوى تبني تلك المعارف والعلوم، والتعهد بالعمل بها والمحافظة عليها والدفاع عنها؟ وبدلا من الانشغال بفهم النص وبيان حكمته ننشغل بفهم النص الثاني، بل ونتطاحن من أجل كتب القدماء، ونختلف في فهم تراث السلف، فنشأت مذاهب جديدة على هامش المذاهب القديمة. وهذا أمر واضح جدا في مجال المدارس والحوزات الدينية. إذ طالما يستهلك طلاب العلوم الدينية دراسة وفهم الشروحات والتعليقات والهوامش والحواشي، على حساب دراسة النص نفسه، حتى بات من الصعب على طالب العلم الاشتغال على

النص مباشرة. بل صار لا يقرأ النص إلا من خلال نص آخر (حتى تراكمت النصوص وحجب بعضها البعض)، ولا يفهم الا عبر فهم آخر. وبهذا الشكل تكونت سلطة واسعة لرجال العلم، تستمد وجودها من احتكار فهم النص الديني. والذي كرّس سلطة رجل الدين أكثر، اشتمال الشروحات على مصطلحات خاصة لا يفهمها إلا عدد من المختصّين فيكون الطالب مجبرا، من أجل فهم تلك الكتب الصفراء، الرجوع إلى اساتذة التدريس للفهم والتلقي المباشر. وكمثال على قدسية النصوص الثانوية وانقلابها إلى سلطة معرفية، نجد سيد قطب مثلا، رغم ما يتمتع به من مستوى فكري ومعرفي، لا يقارب النص مباشرة في مفردة الجهاد في سبيل الله[1]، وإنما يلجأ لاستعارة نص آخر يلبّي توجهه الايديولوجي ويضفي عليه قدسية عالية، فيبدأ فصل الجهاد في سبيل الله بهذه العبارة: (لخص الإمام ابن القيم سياق الجهاد في الإسلام في "زاد المعاد" في الفصل الذي عقده باسم: "فصل في ترتيب هديه مع الكفار والمنافقين من حين بعث إلى حين لقي الله عزَّ وجلَّ"...). وكان بامكانه صياغة موقف ديني إزاء الآخر، أيا كانت مواصفاته، من خلال الرجوع للنص مباشرة (القرآن والسنّة)، سيما وهو متصدٍ لتفسير القرآن، لكنه لم يفعل، لأنه يعلم جيدا ثمّة آراء في المسألة، فهناك من يقرأ آيات القتال ضمن سياقها التاريخي، ولا يعوّل على إطلاقاتها، لعدم

(1) انظر كتاب معالم في الطريق.

فعليتها، ويرفض تعميمها على حالات أخرى إلا بتطابق الموضوع بكل أبعاده وقيوده وشروطه. ومنهم اقتصر على جواز الدفاع دون الحرب الابتدائية، فاختار من الآراء ما يتماهي مع توجهه الأيديولوجي ويضمن له شرعية عالية لدى القارئ. فقرأ النص من خلال نص آخر يلبّي طموحاته وغاياته.

إذا ليس هناك معرفة دينية ثابتة أو مطلقة أو جزمية أو نهائية، ما دامت تتأثر بقبليات الفقيه والمفكر والمثقف. بل وتتأثر بالظروف الزمانية والمكانية، وتؤثر بها الأجواء الفكرية والثقافية، والمستويات العلمية والأعراف والتقاليد والعادات. وليس هناك معرفة دينية مطلقة أو مقدسة، أو مجردة عن تاريخيتها، وتتعالى على النّقد والمراجعة، بل أن ثباتها وإطلاقها يعدّ نكسة فكرية وعقيدية، وهي أحد أسباب تخلف الفكر الديني وعجزه عن مواكبة مستجدات الحاضر. كل الحلول المقترحة لمعالجة إشكاليات الفكر الإسلامي معالجات فوقية لا تؤثر بشكل جذري، ولا تُحدث نقلة نوعية على المستوى الفكري والعقيدي، لأنها لا تمس الجذر المعرفي، فما زالت مقولات الفكر الديني هي هي كما صاغها لنا أسلافنا رحمهم الله وفقا لظروفهم ومستوى فهمهم.

وهذه الحقيقة (نسبية المعرفة الدينية) تضع رصيد مرجعية الحركات الإسلامية من المعرفة الدينية أمام النّقد وتسمح بمراجعتها وتفكيك أنساقها، لاكتشاف درجة فاعليتها ودورها في بناء الفكر الحركي. وما لم نقم بهذه العملية الجراحية

العنيفة، سيبقى الفكر الحركي مصدرا للعنف، وأساسا للتكفير والاحتراب والتنابذ. وإذا سلمّنا بهذه الحقيقة سوف يخرج الفكر الحركي من عليائه، ويترنح أمام مبضع النّقد والتشريح، فالفكر الحركي كأي فكر إسلامي، هو نتاج بشري، متأثر بقبليات الكاتب وفكره وثقافته. فمثلا عندما نريد نقد كاتب إسلامي كسيد قطب، فلا شك سنأخذ بالاعتبار خلفيته الفكرية والثقافية قبل انضمامه لحركة الإخوان المسلمين، ووضعه النفسي الناتج عن اعتقاله، خيانة رفقاء الثورة به، وحرمانه من مكتسباتها، هاجس الانتقام من الخونة، رؤيته للغرب وحضارته. وكل ذلك يمكن اكتشافه من خلال النص نفسه. فالنص بقدر ما يبوح لنا بمعانيه ودلالاته، يتستر على جملة من أسراره وثغراته. فسيد قطب رحمه الله مثلا يتستر في كتابه معالم في الطريق على دوره في إنتاج الأفكار، ويجزم بانتسابها إلى الله تعالى. وكأن دوره دور الناقل للخبر، بل حتى ناقل الخبر عندما ينقله بالمعنى، كما يفعل الرواة، يتأثر أيضا بقبلياته، فكيف والشهيد قطب يسطّر لنا موسوعات فكرية؟ فهو يقول في صدد بيان شرعية التلقي العلمي والمعرفي عن غير المسلم بل وغير المؤمن التقي: (فليس الذي سبق في هذه الفقرة رأياً لي أبديه... إن الأمر أكبر من أن يفتى فيه بالرأي... إنه أثقل في ميزان الله من أن يعتمد المسلم فيه على رأيه، إنما هو قول الله - سبحانه - وقول نبيه صلى الله عليه وسلم... نحكِّمه في هذا الشأن، ونرجع فيه إلى الله والرسول، كما يرجع الذين آمنوا إلى الله والرسول فيما يختلفون فيه).

بينما لا يعدو كونه رأيا شخصيا ينتسب لقائله، وقد يختلف فيه ذوي الاختصاص من شخص إلى آخر. فأراد الشهيد قطب من خلال نسبة الرأي إلى جهات مقدسة، منحه درجة عالية من القداسة، ليتحول بدوره إلى نص مقدس أيضا لا يمكن مراجعته أو نقده. وليس هو رحمه الله الوحيد في هذا الاسلوب وإنما هناك من يماثله ويمارس نفس الاسلوب في كلامه. فعملية التحكيم، التي يتحدث عنها سيد قطب، هي عبارة أخرى عن قراءته وفهمه واجتهاده. فهو يجتهد في تحكيم هذه الآية أو تلك، أو يجتهد في استنطاق النص وتوظيفه بشكل يخدم الهدف من الاستشهاد به. وبالتالي فكما رأيه تحكيم، (كما يعبر)، أو اجتهاد وفهم، (كما نعبر)، فثمّة من يختلف معه في التحكيم أو القراءة والفهم. فلا تبقى قدسية لأي مصفوفة فكرية من أي مفكر صدرت، وإنما تصبح بدورها موضوعا للنقد والمراجعة.

إذا نسبية المعرفة الدينية كحقيقة معرفية ستساعد على نقد مرجعية الحركات الإسلامية بكل مكوناتها في غير دائرة النص، وستساهم في تفكيك أنساقها والوقوف على ثوابتها ومحدداتها. وسنجد حينئذٍ أن حركة الفكر الحركي المسؤول عن مساحة كبيرة من العنف راهنا توجهه ثوابت فكرية تعالت على النّقد والمراجعة بسبب الهالة القدسية التي اضفيت عليها فأخفت بشريتها ونسبيتها، وتحولت إلى نهائيات وجزميات ومطلقات لا يمسها النّقد أبدا. لذا من يقرأ فكر الحركات الإسلامية تفكيكيا سيكتشف كثيرا من الألاعيب والتحايلات، وجملة كبيرة من

الآراء الشخصية التي لا تعدو كونها آراء اجتهادية غير أنها تحولت إلى أحكام شرعية ومقدسات تتصرف بمصير الأمة الإسلامية. وإلا كيف يلهج الخطاب الحركي بتكفير الأوساط الدينية، ويحكم بجهالته بل وكفر المجتمعات الإسلامية؟ أليس هناك فهم خاص وراء ذلك؟ أليس هناك ثوابت توجه حركة الخطاب التكفيري؟ إذا ليس أمامنا خيار سوى فضح الأبعاد البشرية في فكر الحركات الإسلامية. وفرز ما هو نص يتعالى على النّقد والمراجعة، وما هو معرفة بشرية، بحاجة ماسة إلى التأمل والنظر. نحن معنيون برفع مستوى وعي الحركات الإسلامية لتكتشف أبعادها البشرية، وتحكم عليها بنفسها، كي يكون لها مبرر للمراجعة وإعادة النظر بجميع ثوابتها وايديولوجيتها، وأحكامها. وتعمل على بناء منظومة فكرية مرنة لا تستعصي على النّقد والمراجعة، فليست هناك معرفة نهائية وجزمية ومطلقة. كل ما عدا النص يعد نسبيا قابلا للمراجعة والنّقد، وليس جزميا ولا نهائيا. وبهذه الطريقة فقط يمكن للحركات الإسلامية تحديث مرجعيتها، والتأهل ثانية للعودة إلى المجتمع مجددا برؤى وأفكار صالحة للتعايش والاعتراف بالآخر، بعد الكف عن الاحتراب والتنابذ والتكفير. إذا ليست المسألة اختيارية أو فردية وإنما مسؤولية جميع الأوساط الفكرية والثقافية، فالحركات الإسلامية جزء لا يتجزأ منا، ولها دورها وتاريخها، وما يصدر عنها اليوم صفحة سوداء ستلاحقنا تبعاتها مدى الزمان، وما لم نعمل بجد على تفكيك منظومتها الفكرية والأيديولوجية ستتفاقم الأمور إلى درجة

استباحة دماء الجميع كي لا يبقى في الأرض إلا ثلة من ذوي الجباه السوداء واللحى الطويلة، شاهرين السلاح في كل مكان، معلنين الحرب على الجميع. فهل هذا يعني عودة الخوارج ثانية؟ ربما: ﴿وَٱتَّقُواْ فِتۡنَةٗ لَّا تُصِيبَنَّ ٱلَّذِينَ ظَلَمُواْ مِنكُمۡ خَآصَّةٗۖ وَٱعۡلَمُوٓاْ أَنَّ ٱللَّهَ شَدِيدُ ٱلۡعِقَابِ﴾[1]، وليس في هذا الكلام تعميم أو شمول، وإنما هي حالات وظواهر ينبغي نقدها وتقويمها، ومن لم تشمله فليتحرك معنا لإنقاذ البقية الباقية من أبناء الحركات الإسلامية ومن تأثر بهم.

رابعاً: النصوص الدينية

ربما يكون المبرر الرابع والأخير، من مبررات نقد الحركات الإسلامية التي ما زلنا بصددها، أكثر فاعلية وتأثيرا بالنسبة إلى شريحة واسعة. والسبب يعود إلى دور النص في الحضارة الإسلامية. فهو الأقوى حجة ودليلا، بل عند التعارض يقدم النص (مطلقا) على العقل، خلافا للقواعد العلمية التي تذهب إلى تأويل النص حينما يتعارض مع العقل. وطالما يعوّل على النص، وليس العقل أو العلم، في تفسير الظواهر الكونية والطبيعية، كما يلتزم بتوصياته في القضايا الطبية والأخلاقية والتربوية وغيرها. فالعقول المستسلمة لا تتحرك إلا من خلال نص. لا حقيقة خارج النص، ولا مصداقية إلا للنص. ولا تتعامل مع الواقع إلا من خلال نص.

(1) سورة الآنفال، الآية: 25.

ليس بالضرورة آية أو رواية، وإنما نص موروث، قول مأثور، شعر، حكمة، أو فتوى دينية (وهو الأخطر). فلا يمكن لهذا النمط من التفكير مقاربة القضايا بعقل منفصل عن النص، أو بناء نص خاص به يستند إلى عقل مجرد عن النص الموروث. ولا يمكنه تفسير الظواهر والأحداث قبل مراجعة النص، بل لا يستبق النص مطلقا، لأنه أقرب الطرق إلى الحقيقة، وأكثر الأشياء قداسة بعد الرموز الدينية. يستغنى به في الجدل والإقناع، ولا يستغنى عنه في السجال الفكري والعقائدي والديني. وما زال النص عدة المتكلم والخطيب، لإثبات الحقائق أو تزويرها، ولإقناع الطيبين أو خداعهم، ولإيقاظ الوعي أو تزييفه. ويدخل النص بقوة في تشكيل الوعي وصياغة الحقائق. وأيضا يلعب دورا خطيرا في شرعنة الاستبداد السياسي، وتمرير القرارات الجائرة. ومازال النص مصدر الاحتراب والتنابذ والتكفير، وأساسا لقتل الآخرين، ونسف جسور المودة والوئام، وتحطيم القيم الحضارية والإنسانية. بالنص تآمروا على الحقيقة، وبه زوّروا التاريخ، وحولوا الدين إلى وسيلة للخداع والتضليل. فما من مؤامرة إلا وبجانبها نص يشرعنها ويوجه حركتها، ويدافع عنها، ويكذّب أعداءها.

من هنا كانت الحاجة للاستدلال على شرعية النّقد (أي نقد الحركات الإسلامية) بالنص، لإقناع أتباع هذه الحركات بضرورته، والا فالنّقد بذاته كقيمة معرفية لا يحتاج إلى دليل، وكان يمكن الاكتفاء بما تقدم من مبررات، لولا أننا نستهدف وعيا سقيما تشكّل من خلال النصوص، فلا يفقه شيئا من

الحياة إلا من خلالها وبواسطتها. وعي دأب على هجاء العقل، وأصر على توبيخه، ورفض الاعتراف به كموهبة إلهية، يقف إلى جانب النص، يقرأه، يؤوله، يبحث عن آليات الخطاب، ويحدد منهجا لتفسيره، يفقه أبعاده، ويكتشف خلفياته ودواعيه وأهدافه. يتأمل في ألاعيبه، ويتحرى مدياته، وينظر في مخاتلاته.

وتجدر الإشارة هنا أن توفر النص على هذا القدر من الأهمية يدفعنا أيضا لممارسة النّقد عليه، سيما النصوص التي اشتغلت على الآيات والروايات فانتجت نصوصا ما زالت مقدسة في نظر الكثيرين، لتمحيصها والتأكد من صلاحيتها كمرجعية أساسيا، بل أيضا نمارس النّقد والمراجعة والتقويم على مجمل التراث من أجل التوفر على قراءات وفهم جديد للآيات والروايات كي تمارس مرجعيتها بشكل سوي، وهو عمل ضروري أيضا إذ لم يبق من الدين سوى هذه النصوص التي تتصف بثرائها الدلالي ومرونتها العالية وتنوعها وتشابهها، وأحيانا أخرى تتصف بالتعارض والتنافي، فتحتاج إلى جهد علمي ليكشف دلالاتها. كما أن الاشتغال عليها أنتج نصوصا جديدة تحولت بمرور الأيام إلى كائنات متعالية، فهي بأشد الحاجة إلى النّقد لفضح بشريتها وتاريخيتها، وبالتالي جواز تحليلالها ومراجعتها، لتحديد صلاحيتها.

قداسة النص القرآني

وهنا بالذات يجب التوقف قليلا أمام مصطلح (قداسة النص) بما فيه النص القرآني، إذ فاتنا الكثير بسبب هذا المصطلح الذي مارس أبشع أساليب مصادرة الرأي الآخر، وحال دون أي قراءة أو فهم جديد للنص القرآني، كما أنه ساهم في تكريس التخلف المعرفي، وسيادة آراء وقراءات جرت وفق شروط معرفية أخرى. فما المراد من هذا المصطلح؟

المقصود من قداسة النص القرآني كما نعتقد، هو مرجعيته، وصدقيته، ومصداقيته، فلا يتسرب الشك إلى صحة صدوره، لأنه قطعي الصدور كما يعبّرون، غني في دلالاته، متعدّد في معانيه، إلهي في مصدره، لا يجوز تكذيبه، أو الطعن في صحة معانيه، صالح لكل زمان، شامل في مورده، كامل في مضمونه، ليس فيه زيادة أو نقصان، لا ترقى له النصوص، وتبقى فيه مساحات مبهمة لا يدركها العقل البشري، كما أن جملة من آياته يتوقف فهمها على ما ورد عن النبي من بيان وتفصيل وشرح وتوضيح، ويبقى القرآن مصدرا أساسيا لفهم التشريع والتعرف على أسس العقيدة وتحديد مدلول الدين واكتشاف قيمه الأخلاقية والإنسانية. وما عدا ذلك فإن القرآن يتقبل أكثر من قراءة وتفسير وفقا للظروف الزمانية والمكانية، ووفقا لقبليات المفسر وثقافته وآفاقه الفكرية والمعرفية، وإلا لما تعدّدت كتب التفاسير ومناهج المفسرين

التي ملأت رفوف المكتبات في كل مكان. كما أن هناك علوما قرآنية ربما تكون لها مدخلية في تفسيره. فلا تعني القداسة كما يوحي رأي المؤسسات الدينية ورجالها الاقتصار على نمط معين من التفسير، وهي التفاسير الرسمية، التي تكرّس مصالحها وتضمن استمرار سلطتها. أو الاكتفاء بما كتبه السلف، أو ما ورثناه عن قدامى الصحابة والتابعين، أو تحديد وعي القرآن وفق نتاج معرفي خاص، وإنما جميع المناهج ممكن ان تساهم في تطوير قراءات النص القرآني، بما يخدم مصالح المسلمين، كما يمكن تقديم أكثر من قراءة في آن واحد، لكن يبقى المنطق الداخلي للقرآن حاكما ومحددا لحركة التأويل بل والتفسير أيضا.

شرعية النّقد في ضوء النص

مارس القرآن الكريم النّقد من خلال تقويمه لعمل الانبياء والمرسلين، النموذج الإنساني الأول، رغم المستوى الأخلاقي الرفيع والقرب الأكيد من الله تعالى، فسجل على مسار المهام الموكلة لهم ملاحظات تقويمية لتسديد مسيرتهم، وبهذا يضع القرآن الكريم أساسا متينا لشرعية النّقد. فمهما كان مستوى الإنسان علما ومعرفة ونبوغا لا يرقى لمستوى الأنبياء والمرسلين، لفارق جوهري باعتبارهم يتلقون الوحي مباشرة من الله تعالى، فعلومهم إلهية ومطابقة للواقع، لكن رغم ذلك هم بحاجة إلى متابعة وتسديد. يقول تعالى في وصف الموقف تجاه

الرسول لو أنه تلاعب أو تقوّل على القرآن الكريم فإن مصيره سيكون سيئا وهو رسول الله: ﴿وَلَوۡ تَقَوَّلَ عَلَيۡنَا بَعۡضَ ٱلۡأَقَاوِيلِ لَأَخَذۡنَا مِنۡهُ بِٱلۡيَمِينِ ثُمَّ لَقَطَعۡنَا مِنۡهُ ٱلۡوَتِينَ فَمَا مِنكُم مِّنۡ أَحَدٍ عَنۡهُ حَٰجِزِينَ وَإِنَّهُۥ لَتَذۡكِرَةٞ لِّلۡمُتَّقِينَ﴾[1]. لماذا؟ لأن تحريف النص يربك أداءه ضمن النسيج العام للقرآن الكريم، الذي هو شبكة مترابطة من القيم والتعاليم الإلهية. بينما تجد اليوم كثيرا من الأوساط السياسية والدينية تشط عن النسيج العام للقرآن وترتكب موبقات باسم الدين والقرآن لا تنسجم مع المنظومة القيمية له. وكقوله تعالى: ﴿وَلَوۡلَآ أَن ثَبَّتۡنَٰكَ لَقَدۡ كِدتَّ تَرۡكَنُ إِلَيۡهِمۡ شَيۡـٔٗا قَلِيلًا إِذٗا لَّأَذَقۡنَٰكَ ضِعۡفَ ٱلۡحَيَوٰةِ وَضِعۡفَ ٱلۡمَمَاتِ ثُمَّ لَا تَجِدُ لَكَ عَلَيۡنَا نَصِيرٗا﴾[2]. وهو فضح لنوايا وخفايا الرسول بشكل محرج، وكان بإمكان القرآن التستر عليه أيضا، لكن وجد في نقد وتسديد صاحب الرسالة درسا بليغا للجميع عبر الأجيال، كي تعي مسؤولياتها حينما تتصدى لعمل اجتماعي أو سياسي باسم الدين والإسلام. وليس في ذلك انتقاص للنبي أبدا، فالنّقد لا يعني الانتقاص ضرورة، لكن خطورة المهمة فرضت ذلك، إذ لا مقوّم سوى النّقد الذي يعيد الحركة إلى صوابها متى شطّت وتخطّت حدودها. وهذا لا يعني إلغاء الاجتهاد في موارده الخاصة.

كما حملت لنا الروايات نصوصا أخرى في النّقد، نكتفي

---

(1) سورة الحاقة، الآيات: 44-48.

(2) سورة الإسراء، الآيتان: 74-75.

بما يقوله الإمام علي، المعروف بمكانته في الإسلام وقربه من رسول الله، وخليفة المسلمين الرابع يقول: (من استثقل الحقّ أن يقال له أو العدل أن يعرض عليه، كان العمل بهما أثقل عليه. فلا تكفّوا عن مقال بحقّ، أو مشورة بعدل، فإنّي لست في نفسي بفوق أن أخطىء، ولا آمن ذلك من فعلي، إلّا أن يكفي الله من نفسي ما هو أملك به منّي، فإنما أنا وأنتم عبيد مملوكون لربّ لا ربّ غيره، يملك منّا ما لا نملك من أنفسنا، وأخرجنا ممّا كنّا فيه إلى ما صلحنا عليه، فأبدلنا بعد الضّلالة بالهدى، وأعطانا البصيرة بعد العمى)[1]. رغم أن الإمام علي كان في موقع القيادة وكان الخليفة المطاع، إلا أنه يرى في النّقد ضرورة لتقويم عمله. وكان بإمكانه التشبث بأي عنوان خلعه عليه الرسول للتخلي عن النّقد لكنه لم يفعل، وآثر قبول النّقد والتأسيس له لما يتمخض عنه من نتائج ايجابية تصبّ في صالح المسلمين قبل غيرهم. وأيضا كي لا يؤسس الإمام للاستبداد السياسي أو الديني، فيتخذه بعض حجة في رفض النّقد والمساءلة. ورغم تأكيد الخلفاء على النّقد غير أننا نجده غائبا أو معيبا في الأوساط الدينية، الحركات الإسلامية والمؤسسات الدينية، فماذا يعني ذلك؟!!.

ثم من النصوص ما يؤكد مسؤولية المؤمن في ممارسة النّقد بمستوى نقد الذات، فقد ورد في المأثور عن الرسول: (المؤمن مرآة أخيه المؤمن)، ليسمح للمؤمن نقد أخيه إلى

(1) نهج البلاغة، الخطبة: 216

درجة تعكس جميع تصرفاته وأفكاره، وتضعه في مواجهة أخطائه مباشرة حيث يقتصر دور الناقد على بيان أخطاء وهفوات أخيه ليتفحصها بنفسه عبر أخيه (الناقد). كما أن الحديث يحثّ بشكل كبير على النّقد عندما اعتبر المؤمن مرآة، وهي أداة ضرورية لكل إنسان للتأكد من مظهره قبل خروجه إلى المجتمع. ويا ليت من يمارس العنف من الحركات الإسلامية قد تداول أفكاره مع عقلاء المؤمنين قبل اقتحام الموت باسم الدين والقيم الدينية. ولا نشط إذ قلنا إن المستفاد من الحديث مسؤولية ممارسة النّقد بمستوى الوجوب وليس مجرد أمر مستحب أو مرغوب فيه، باعتبار أن النّقد ضرورة لكل عمل اجتماعي - ديني، وهو ما تقوم به الحركات الإسلامية، لذا فهذه الحركات أولى بالنّقد من أي شريحة دينية أخرى، وأعتقد أيضا أننا في أجواء الحديث نلمس مسؤولية عينية، كما يعبّر الفقهاء، وليست كفائية، يختص بها بعض الناس دون غيرهم. أي أنها مسؤولية عامة تشمل كل من يتحرك في إطار ديني. لأن العمل الاجتماعي والديني لا يحيى ويستقيم إلا من خلال النّقد، وإلا يتحوّل الفكر والدين إلى مياه راكدة يعشش فيها البعوض والديدان بعد أن يفقد الماء قابليته للحياة، غير أن النّقد تيار مائي متدفق يحول دون ركود الدين ويجرف معه كل الترسبات التاريخية، ليبقى ما هو صالح لمسيرة الإنسان.

وفي الختام اتضح أننا نمتلك أربعة مبررات تبرر لنا نقد الحركات الإسلامية وهي كما مرّ في مقالات سابقة:

- تاريخية الحركات الإسلامية، إذ ليس هناك شخص أو حركة معصومة عن الخطأ، أو خارج التاريخ، وليس هناك كيان ليس له بداية ونهاية.

- تعدّد الحركات الإسلامية، الذي يكشف عن تعدّد القراءات للدين والرسالة بل وكل مفردة من مفردات الإسلام.

- نسبية المعرفة الدينية، فليست هناك معرفة دينية (وليس نصا) مطلقا يستعصي على النّقد.

- النصوص والسيرة، التي تشرعن للنقد أيا كان مستواه واتجاهه، وهي ليست بالقليلة أو النادرة. إضافة إلى أسباب ومبررات أخرى.

وختاما علينا أن نشكر الجهود النّقدية الكبيرة التي قام بها علماء ومفكرون ومثقفون كثيرون، في نقد الحركات الإسلامية لتقويمها وتسديدها، ونأمل الاستمرار بمواصلة النّقد، فما زالت هناك حركات إسلامية لا تعيش عصرها، وأخرى مترددة في تحديث نفسها، وثالثة ما زالت تعيش أوهاما تشكل خطرا كبيرا على الدين والمجتمع المسلم.

نأمل بعون الله تعالى الاستمرار في تقويم مسيرة الحركات الإسلامية، والتأشير على أخطائها، بغية تأهيلها كي تعود تمارس دورها الديني والاجتماعي بعقل جديد يقوم على النص ولا يتشرنق في داخله.

الفصل الثالث

مواقف وسلوك

المرأة... التحدي الصعب

دأبت الأدبيات الإسلامية، بما فيها أدبيات الحركات السياسية على التشهير بموقف الحضارة المادية وغير الدينية من المرأة، متهمة اياها بالخيانة عندما دفعت المرأة إلى متاهات الإغواء المادي والجنسي حتى فقدت كرامتها وعزتها، وباتت خطرا يهدد مستقبل البشرية. وفي المقابل ما زالت تلك الأدبيات تراهن على النظرية الإسلامية في تأمين حقوق المرأة وحمايتها من مخالب الحضارة العاتية. وتبشر بعهد جديد في ظل الحكومات الدينية. ولم تتوانَ الجهود الفكرية والثقافية المكرّسة لبيان حقوقها، في توظيف النص الديني لدعم نظرياتها حول المرأة، إثباتا أو نفيا. فكما يستعين دعاة حقوق المرأة بالنص الديني، أيضا يتكئ الآخر على نفس النص في سلبها بعض الحقوق الأساسية. ولا غرابة في ذلك فقراءة النص وفهمه وتفسيره يختلف من فقيه إلى آخر ومن مفكر إلى مفكر. وكل قراءة تختلف في نتائجها عن الأخرى، لأن القراءة (أي

قراءة) تتأثر بقبليات المجتهد أو المفكر أو المثقف، كما تتأثر بمكوناته المعرفية وخلفياته الفكرية والعقيدية والأيديولوجية. إضافة إلى ضرورات المنطق الداخلي للنص الذي يلعب دورا كبيرا في تحديد المعنى. فالقراءة التركيبية غير القراءة التجزيئية، والوقوف على ظاهر النص غير الحفر في داخله، ومراعاة القيود والقرائن اللفظية تؤثر في فهم النص وتحديد دلالاته.

ولما رفعت الحركات الإسلامية شعار التجديد والإصلاح والعودة إلى الإسلام والدين في بداية القرن المنصرم، وضعت مسألة المرأة ضمن أولوياتها. وبالفعل قدمت لها، من خلال أدبياتها، رؤية وفهما جديدا لدورها في المجتمع. فاستبشرت المرأة خيرا وتطلعت إلى مستقبل زاهر، حتى صارت تندد بجاهلية القرن العشرين، وتتحدث عن سلبياتها ونواقصها بطريقة بغبغائية تلقينية دون تمييز بين الجانب الأخلاقي والجوانب الجوهرية. بل وتحولت إلى داعية ومبشرة بقيم جديدة أخذت تطرحها الحركات الإسلامية، باعتبار أن الفهم الديني للمرأة أجدر بوضع تشريعات تتناسب مع مكانتها في الإسلام، بل ليس لأحد الحق في صياغة حقوق المرأة خارج دائرة الفهم الديني. ومن هذا المنطلق اعتبر التيار الديني عامة والحركات الإسلامية خاصة ما تتمتع به المرأة من حقوق موازية لحقوق الرجل تجاوزا للشريعة الإسلامية وخروجا عن الدين. فأصبح كل ما تتمتع به المرأة في العالم منافيا لأحكام الشريعة، قياسا على الجانب الأخلاقي. بل ليس المرأة في

الغرب، كما تفهمه المرأة المسلمة اليوم، إلا كائنا حيوانيا مسلوب الإرادة والعقل، تحكمه غرائزه وشهواته، بعيدا عن الدين والأخلاق. لكن الأكثر إثارة في الموضوع أن المرأة المسلمة، أو الداعية المسلمة، المرتبطة بالحركات الإسلامية أو التي تدور في فلكها، كما تعبّر الأدبيات الحركية، أصبحت ترى في الفهم السائد سقفا نهائيا لحقوقها، وأي مطالبة بأكثر من ذلك يعدّ خرقا سافرا لأحكام الشريعة الإسلامية وإن كان في ذلك مصادرة لإنسانيتها. فهي راضية قانعة بما اكتسبت من حقوق في ظل الحركات الإسلامية، وترفض بشدة زحزحة شيء من تلك القيم، فضلا عن استبدالها أو تطويرها.

آفاق التطوّر

عندما نتحاكم إلى حقوق الإنسان، مطلق الإنسان، بقطع النظر عن خصائصه ومشخصاته، الدينية واللغوية والعنصرية والثقافية والبيئية، لم تتطور المرأة المسلمة في ظلّ الحركات الإسلامية (على صعيد مجتمع أو دولة)، إلا على المستوى الشكلي. بينما تعتبر حقوق المرأة انتكاسة إنسانية في ظلّ تطبيق الشريعة على يد بعض الحركات الإسلامية كما جرى في أفغانستان، أو الموقف المعارض للإسلاميين من حقوق المرأة في البرلمان الكويتي، أو ما نشاهده من تعسف بحق المرأة في السعودية في ظلّ ضغط الأجواء الدينية السلفية وغيرها من الدول الأخرى. من هنا لا تقاس إيران بغيرها، إذ المرأة

تمارس هناك مساحة واسعة من حقوقها، رغم اختزالها.

إن وضع المرأة المسلمة ما زال كما هو قبل وبعد ظهور الحركات الإسلامية، ولم يطرأ على تفكيرها ما يؤكد مصداقيتها. فلا تغيير ملموس في وضعها الفكري والثقافي والإنساني، بل انكفأت المرأة تساعد الرجل على تحجيمها، وتبديد حقوقها، بعد انقلاب تذمرها إلى قناعة راسخة تتعالى على التمرد والرفض. فلا نخطئ إذا قلنا إن الفكر الحركي كان بالنسبة للمرأة أفيونا حقيقيا فاقم مشاعر النقص والتضاؤل أمام سلطة الرجل، بعد أن أسست تلك الحركات لسلطته وأكّدت الفارق النوعي بينه وبينها في ظلّ فهم خاص للآيات والروايات. فكانت تلك النصوص سلاحا ماضيا أغرت الرجل في طغيانه واستبداده. فما زالت الأدبيات الحركية تلهج بتساوي المرأة والرجل بالواجبات في الدنيا، والمساواة بينهما يوم الجزاء، بينما تقوم بتأويل حقوقها بطريقة تسلبها إنسانيتها، وبالفعل انطلى الزيف الفكري عليها لذا بقيت المرأة، كما سابقا، في ظلّ الأعراف والتقاليد، التي ما زالت المرأة فيها تأنس كونها: ناقصة، نصف إنسان، عورة، منبوذة في أيام عادتها، شيطانا مغريا، تحتاج إلى مدبّر، وصغيرة تروم قيّما عليها، لا يجوز لها الحديث مع الرجال خوفا من إغرائهم أو فسادها، لا يحق لها مخالطة الآخرين مخافة أن تفقد شرفها وعفتها، لا يسمح لها بمجالسة الناس لأنه خلاف الأعراف والتقاليد، لا تؤتمن على دين، ولا تؤتمن على شرف، دائما

في دائرة الشك والريبة، ودائما عليها أن تُثبت نقاءها وعذريتها. لا ثقة بها في أداء عمل سوى عمل البيت وحُسن تبعّلها، ولا يُطمأن لها على سرّ لعدم الثقة بها. يجب أن تسير خلف زوجها، وتتعهد بتربية أطفاله وتدبير بيته، والصبر على نزقه والسكوت على فعاله. ومشاركته أحزانه دون أفراحه وملذاته. ليس لها حق مساءلته، وله حق التحقيق معها في كل شيء، لا تعرف شيئا عن سلوكه، لكن ليس لها حق الخروج من الدار إلا بإذنه. نظرتها ريبة، وابتسامتها شبهة، وضحكتها خيانة!، وتودّدها لزوجها وحبها له ضعف، لذا ليس للمرأة سوى بيتها ومن ثم قبرها، حتى أن بعض الأوساط الشعبية ما زالت تتباهى بالمرأة المخدّرة، وتعتبرها فضيلة لا تدانيها فضيلة، فالمرأة لا تخرج من بيتها إلا مرتين، واحدة إلى بيت زوجها وأخرى إلى قبرها. هكذا تؤسس قيمنا الاجتماعية للتخلف وتعطيل طاقات المجتمع، وتشيع الكآبة والبؤس والجهل والأمية والكبت والانحراف المستتر، وتحمل المرأة مسؤولية الخطيئة التاريخية للرجل.

لكن لا شك أن المرأة المسلمة التي تربت في أحضان الحركات الإسلامية، استطاعت كسر الأغلال الاجتماعية القاسية التي لا يمكن مقارنتها بقيم تلك الحركات وليس هنا مجال الحديث عنها، ودخلت المرأة المجتمع لتواصل شوط الحياة بما لديها من قيم جديدة، واستطاعت تحدي الواقع وإثبات جدارتها في ممارسة حياتها مع المحافظة على عفتها

وكرامتها وشرفها، فكانت مثالا للأخلاق والعفة والأدب والتمسك بأحكام الإسلام رغم فداحة تداعيات الوعي الحركي الذي صادر حريتها وتآمر على نصفها الإنساني باسم الإسلام والشريعة، ليبقى حرا طليقا يصادر نصفها ويستعبد نصفها الآخر. لا لشيء، فقط لأنه ذكر، ولأن العملية الجنسية لديها تتوقف على نتوئه العضلي، فكان ثمن ذلك ارتهانها وإذلالها ومصادرة حرّيتها وتحجيمها، والتسلط عليها، وإقصاءها عن المواقع الاجتماعية والسياسية، والتشريعية حتى وإن كانت تخصها بالذات. ولسنا نبالغ ويكفي مراجعة موقف الحركات الإسلامية من المرأة، فهل احتلت المرأة موقعا قياديا في العمل التنظيمي؟ وكم عدد النساء اللاتي تصدرن موقع متقدم في الحركات الإسلامية؟ بل هل تؤمن الحركات الإسلامية بقيادة المرأة أساسا؟ وهل هناك استعداد حقيقي لتقبّل ذلك؟ لذا فالمرأة وحقوقها تشكل تحديا كبيرا لمصداقية الحركات الإسلامية، لا يمكنها التخلص منه إلا بتغيير حقيقي في ذات النظرية والرؤية الدونية للمرأة. وإلا فكيف نفسر غياب تمثيل المرأة في الحركات الإسلامية؟ وهل هناك مبرر أو موقف سلبي منها؟ ما هو؟ ولماذا؟

ربما يعترض أحدهم بعدم مسؤولية الحركات الإسلامية عن الواقع الاجتماعي ونظرته الدونية للمرأة، وإن الحركات الإسلامية لها قيمها الخاصة.

كما ربما يعترض آخر بأن الحركات الإسلامية ترتكز إلى

النص الديني وفهم فقهاء الشريعة في موقفها من المرأة، فلا مبرر لتحميلها مسؤولية حقوقها السياسية والتشريعية.

أين الخلل؟

أما الاعتراض الأول فإن الحركات الإسلامية تشغل مساحة واسعة ومؤثرة داخل المجتمع، لأنها حركات وعي كما يُفترض، ولو أنها تعاملت مع المرأة بمنطق يحترم إنسانيتها حقيقة، لكانت ردة الفعل كبيرة، ستنعكس جزما على الوسط الاجتماعي. فمن حقنا السؤال لماذا لم يطرأ تحسّن على موقف هذه الحركات من المرأة؟ ولماذا يتمّ تغييب المرأة بهذا الشكل، حتى لا تجد لها وجودا على الساحة السياسية؟ بل لماذا هذه المواقف المتشددة من المرأة وحقوقها؟ سيما ما يحدث في الكويت التي تطالب نساؤها بالحقوق المشروعة، وتكاد الحكومة تصادق عليها لولا الحركات الإسلامية التي تجهض المشروع في كل مرة، فما زالت تلك الحركات تُعد التحدي الأكبر الذي يحول دون وصول المرأة إلى أبسط حقوقها. والغريب أن بعض الإسلاميين يتوعد البرلمان بحشد المعارضين، ويعتقد من العار على البرلمان تمرير القرار؟ فأي تخلف هذا؟ وفي أي زمان نعيش؟ فهل من العار أن تنصف الحركات الإسلامية المرأة وحقوقها؟ هل من العار الاعتراف بإنسانية المرأة؟ ما الذي يمتاز به الرجل ليحتكر قيادتها وتدبيرها وإدارة أمرها وشؤونها؟ متى تعترف الحركات الإسلامية بالمرأة الإنسان وتكف عن الفهم الأنثوي والجنسي

لها؟ هل تدّعي الوعي في عالم يضج بالحضارة والفهم الإنساني الحديث وهي تقمع المرأة باسم الإسلام والدين والقيم والعادات والتقاليد؟ هل تعلم أن بعض الحركات الإسلامية بفهمها المتطرف تحوّلت إلى عبء على الإسلام والمسلمين؟ كما أن المنطق السلفي هو الآخر تحوّل إلى مساحة سوداء في تاريخ الإسلام، فهل من العدل أن تُمنع المرأة في السعودية حق قيادة السيارة؟ ويُحرم عليها الترشيح والانتخاب؟ ولا يسمح لها بممارسة دورها كما يرام؟ كل ذلك لأن الفكر السلفي لا يعترف بإنسانية المرأة، وهذا القرآن يصدح: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ ٱتَّقُواْ رَبَّكُمُ ٱلَّذِى خَلَقَكُم مِّن نَّفۡسٖ وَٰحِدَةٖ وَخَلَقَ مِنۡهَا زَوۡجَهَا وَبَثَّ مِنۡهُمَا رِجَالٗا كَثِيرٗا وَنِسَآءٗۚ وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ ٱلَّذِى تَسَآءَلُونَ بِهِۦ وَٱلۡأَرۡحَامَۚ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ عَلَيۡكُمۡ رَقِيبٗا﴾[1].

وأما الاعتراض الآخر، فنجيب عليه بشكل مكثف بعد تحديد الخلل في فهم مسألة المرأة لدى الحركات الإسلامية بشكل خاص والتيار الإسلامي بشكل عام. لكن بلا شك سنبقي جملة علامات استفهام لا نجيب عليها لمحدودية المقال، ولاستفزار الوعي الرث الخامل المتثاقل، لعله يفيق إلى نفسه، ويعيد النظر في مسلماته الفكرية والعقيدية.

وأعتقد أن الخلل الرئيس هو في وعي الإشكالية، وطريقة معالجتها. أما عن وعي الإشكالية، فإن الحركات الإسلامية

(1) سورة النساء، الآية: 1.

كما هو التيار الإسلامي، بل والأوساط الاجتماعية التقليدية، لم تع إشكالية موضوع المرأة كما هو واقعا، وإنما حصرت نفسها في زاوية الحجاب، الذي يرتبط في أكثر تفصيلاته بالعادات والتقاليد،حتى اختلط الأمر بين الديني والعرفي، بين الشريعة والتقاليد. وبات من الصعب على بعض الناس التمييز بينهما. ولا نبالغ أن البعض يجد في الحجاب كل مقومات الكمال، فيقيس مثلا حشمة المرأة بعدد قطع الملابس التي ترتديها، ليكون التناسب طرديا، حتى إذا بلغت درجة النقاب دخلت حصن الله الحصين، وانهالت عليها كل أوصاف الكمال والعفة والشرف، وإن لم تكن الأوصاف واقعية، أو كانت خلاف ذلك سلوكا وأخلاقا في بيتها ومع الناس، فليس الدين سوى الحياء كما يقولون. وأيضا فإن بعض الأوساط النسوية وبعض دعاة حقوق المرأة يلخّص حقوقها في مسألة الحجاب، ويعتقد أن سبب تخلفها حجابها، وإنها لا تنال حقوقها الا بالتخلي عن الحجاب. بينما المسألة لا ربط لها بالحجاب، باعتباره أمرا وقناعة شخصية، قد يلتزم به إناس باعتباره حكما شرعيا، بينما يلتزم به آخرون باعتباره تقليدا اجتماعيا، وثالث لا يجد أي غضاضة في ذلك.

حقوق المرأة... مقاربة أولية

إن مسألة حقوق المرأة تتوقف على الاعتراف بإنسانيتها أولا وقبل كل شيء، ومن ثم الاعتراف بحقوقها السياسية والاجتماعية في موازاة حقوق الرجل، الذي لا تختلف عنه

بيولوجيا وإنما ثمّة رؤية ثقافية حجمت سلطتها واختزلت إنسانيتها. فكل الحقوق تترتب على الحق الأول، وهو: (المرأة إنسان). لذا يجب تمكين المرأة من نفسها، وإعادة ثقتها بإنسانيتها، بقدرتها على منافسة الرجل. كما يجب أيضا ضخ المجتمع بخطاب ثقافي يطيح بمنظومة التصورات الخاطئة عن المرأة وضعفها، كي يتجاوز الرجل تصوراته الخاطئة عنها ويرقى إلى مستوى الشعور بالمسؤولية تجاه حقوقها الأساسية.

وأما عن طريقة المعالجة المستندة إلى أحكام الشريعة، فثمّة حقيقة يجب مراعاتها، وهي أن فهم الأحكام الشرعية يتطلب درجة عالية من الفقاهة والوعي، وما لم يكن الفقيه واعيا فإنه يتحوّل إلى كارثة دينية، لأنه سيفتي الناس وفق فهم لا يلامس الواقع وحاجاته (كما عليه أغلب الفقهاء اليوم). فمثلا من القضايا المهمة والتي يهملها الفقهاء عادة هي مسألة الواقع التاريخي لكل حكم شرعي، فما لم نعرف الظرف التاريخي لا يمكن التوصل إلى فهم واقعي للحكم. ولو تسنى لنا معرفة أسباب وعلل الأحكام في ضوء التاريخ لسهل علينا فهم جملة كبيرة منها. كما أن هناك أحكاما أساسية مهملة في القرآن كالعدالة. فللأسف لا نجد من الفقهاء من يراعي العدالة في استنباط الأحكام الشرعية، كما نبّه إلى ذلك الفقيد الشيخ محمد مهدي شمس الدين. فبعض التفسيرات للنصوص المختصة بالمرأة تصدم بالعدالة. لكن الفقهاء لا يهتمون بذلك. فمثلا عندما يسلب الفقهاء المرأة حق الانتخاب والترشيح

باعتباره جزءاً من الولاية والمرأة لا تولّى فإن في ذلك سلب لإنسانيتها وحقوقها، فليس من العدل مصادرة إنسانية أي كائن بشري، ذكرا أو أنثى، ما دام لا يوجد أي داع للتمييز بينهما. إضافة إلى أن حقها في الترشيح ثابت شرعا، فقد بايعت النساء النبي وقبل بيعتهن، وثبت القرآن الكريم هذه الحادثة التاريخية، بينما لا يقبل فقهاء القرون الوسطى بيعتها، لحديث لا يمكن الجزم بصحة صدوره عن النبي الأكرم.

وأيضا هناك مسألة أساسية ترتبط بالأحكام الشرعية وهي فعلية الحكم الشرعي، التي تتوقف على فعلية موضوعه، المتوقف أساسا في فعليته على جميع شروطه وقيوده. وما لم يكن الموضوع فعليا فلا فعلية للحكم الشرعي. ولا شك أن جملة من مواضيع الأحكام الشرعية قد تغيرت خلال خمسة عشر قرنا، لكن أحكامها ما زالت فعلية فأحدثت إرباكا في نسيج الشريعة الإسلامية، وفهمها (وتفصيل الموضوع في مكان آخر).

أما عن موضوع المرأة فإن جملة نصوص يبدو في ظاهرها أنها تؤسس لاسترقاقها والتنظير لتسلط الرجل عليها، كما في قوله تعالى: ﴿ٱلرِّجَالُ قَوَّٰمُونَ عَلَى ٱلنِّسَآءِ بِمَا فَضَّلَ ٱللَّهُ بَعۡضَهُمۡ عَلَىٰ بَعۡضٖ وَبِمَآ أَنفَقُواْ مِنۡ أَمۡوَٰلِهِمۡۚ﴾[1] حيث اتخذها جملة من الفقهاء ذريعة لإقرار ولاية وقيمومة الرجل (بمعنى

(1) سورة النساء، الآية: 34.

التسلط) على المرأة، إلى درجة مصادرة جميع حقوقها. بينما القراءة المتأنية للنص يخرجها من هذا الفهم، إذ ثمّة قرائن داخل النص تتحكم في دلالته. فالآية أولا لا تجعل ولاية مطلق الرجل على مطلق المرأة، كما ذهب إلى ذلك بعض المفسرين على أساس الفارق النوعي في التفكير والعقل. وإنما المراد هنا خصوص الزوج والزوجة، إذ لا دليل على إرادة تعميم الحكم أو إطلاقه، كما أن التجارب أثبتت عدم وجود فارق بيولوجي من حيث القدرات العقلية وإنما المرأة إلى جانب الرجل في كل ميادين العلم والمعرفة. إضافة إلى أن التسليم بهذا الرأي يقتضي ولاية الرجل مطلقا في أي مورد يدور الأمر في إدارة شؤون المؤسسات والأعمال بين الرجل والمرأة. وهذا بحد ذاته كارثه، سيما إذا كان الرجل معتوها، وكانت المرأة أكثر كفاءة من الرجال الموجودين، فكيف تؤول الإدارة للرجل مع وجود من هو أكفأ منه، أليس ذلك خلاف العدل والإنصاف والأمانة؟. إذاً هذا تحديد أول لدلالة النص، وثانيا إن الآية عللت الحكم بأمرين أحدهما مبهم والثاني صريح. وصدر الآية لا يصلح قرينة لترجيح أحد الدلالتين واختصاصها بالرجل دونها. فجملة (بما فضل الله بعضهم على بعض) تشعر بوجود مفاضلة بين الطرفين لكل واحد منهما، فكما أن الرجل قد جعل الله فيه فضل القوة الجسدية مثلا فإن المرأة لها فضل المشاعر العاطفية التي تحافظ على تماسك الأسرة ورعاية الأطفال، وهو أمر لا يقدر عليه الرجل مطلقا. مما يعني أن لكليهما فضلا يختص به، وبالتالي إذا كان هذا

التفسير صحيحا لا يمكن تفسير القوامة بمعنى القيمومة التي هي نوع من التسلط، أي تسلط الرجل على المرأة. بل نلتمس تفسيرا آخر لها، على أن يساعد التعليل الثاني على إرادة نفس المعنى. فنقول إن المراد من القوامة هنا هي إدارة شؤون المنزل التي يختص الرجل بأصعبها، وهي تأمين المعاش ومتابعة الأعمال الخارجية والإنفاق. وهو عمل يختص بالرجل في ذلك الزمان، بينما تضطلع المرأة بمهمة أخرى تحتسب لها فضلا عليه وهي إدارة شؤون المنزل داخليا. ولعل هذا هو تفسير تفضيل البعض على الآخر، ولا مبرر لحصرها بتفضيل الرجل هنا بالذات بقرينة مقدم الآية. كما أن التعليل الثاني واضح، إذ جعل شرط القوامة هو تحمل أعباء نفقات المنزل، وحينما يعجز الرجل عن ذلك فلا فضل له ولا أرجحية في إدارته. وحينئذ فالآية ناظرة إلى تنظيم شؤون الأسرة وتقاسم الأعمال بين الرجل والمرأة، وليس إطلاق سلطة الرجل إلى حد مصادرة جميع حقوق المرأة بما في ذلك القصاص، فيما لو اعتدى عليها، الذي هو ثابت بآية أخرى.

كما يمكن توظيف القرائن لاستكشاف معنى آخر للقوامة، لمن يرفض التفسير المتقدم، فتكون بمثابة حق النقض (الفيتو) في القضايا المالية فقط باعتباره ينفق من ماله فيكون له الحق والولاية بمعنى الاعتراض فيما إذا كان تصرف المرأة بالمال تصرفا خاطئا، أو أن يبقى له حق الاستئذان، وحق التصرف بالمال، فقوامته من هذه الجهة. لكنها تكون مقيدة أيضا بالأحكام الأخرى التي توجب عليه النفقة والإنفاق على العائلة

وخصوصا الزوجة. كل هذا إذا كان إطلاق الحكم ثابتا كما تقدم.

إذًا ليست مسألة حقوق المرأة منحصرة في الحجاب، وليس هناك من يدعوها إلى التنازل عن عفتها وكرامتها أو التساهل في حجابها، وليس هناك من يدعو إلى إهدار مكانتها، أو يطالبها بمغادرة بيتها، المسألة قبل كل شيء ثقافية تتعلق برؤية المرأة لنفسها، ورؤية المجتمع لها. وعلى الرجل أن يعي دور المرأة حاضرا وما آلت إليه أوضاعها في ظلّ التطوّر العلمي والحضاري والثقافي. وأصبحت المرأة تمارس دورها كفرد في المجتمع، لا فرق بينها وبين الرجل في الحقوق والواجبات. بل أثبتت كفاءتها في بعض الأعمال دونه، والعكس صحيح.

الحركات الإسلامية كيانات عائمة

ثمّة شكوك تعصف بمصداقية الولاء الوطني للحركات الإسلامية، شكوك مبررة، لا يمكن تفاديها إلا بمراجعة نقدية صارمة لمرتكزات وثوابت العقل الحركي ذاته، نقد لكل المرتكزات الفكرية المسؤولة عن إنتاج قيم الولاء. وهي مهمة صعبة تتطلب نقد البنى الفكرية وتفكيك أنساقها ومن ثم إعادة تشكيل العقل الحركي بشكل يعمّق ولاءها الوطني، ويقدم فهماً جديداً للدين لا يصادر هذا الولاء وإنما يجذره في نفوس أفرادها. وأساس الشك في مصداقية ولاء الحركات الإسلامية

للوطن هو قوة وعمق ولائها الديني الذي يصل حد تهميش الوطن واستباحة مقدساته، عندما يتقاطع الولاءان أو يتصادمان. فهناك فهم خاطئ لقيم الولاء هو السبب وراء اللبس في ترتيب وتفاضل الولاءات. فللحركات الإسلامية مقاييسها الخاصة لمعنى الولاء تختلف بها مع أي اتجاه فكري آخر. وثقافة الحركات الإسلامية عموما تقوم على الولاء للدين من منطلقات دينية، بينما لا تحفل الأدبيات الحركية بالاهتمام ذاته في مسألة الوطن مهما كان حجم المبالغات الإعلامية، إذ ليس لديها أسس فكرية وعقيدية ترتكز إليها في صياغة الولاء الوطني. لهذا هي لا تثقف على ولاء الوطن كوطن، ولا تزرع حبه في نفوس أتباعها ومريديها، ولا تردد اسمه في أناشيدها وأدبياتها، وإذا كانت هناك مفردة أو اثنتان للوطن فتقصد به الوطن الإسلامي كما يرسمه المخيال الحركي. وهو باختصار وطن لا تحده حدود، وإنما يمتد بامتداد الإسلام في كل مكان، ويعلو سلطته خليفة الله، ويمثل فيه أفراد الحركات الإسلامية جند الله الأمناء في أرضه. ففكرة الوطن فكرة خيالية لا تساهم في تشكيل هدف واضح تتحرك على هديه الحركات الإسلامية. فكرة هي نتاج ثقافة ميتة، ثقافة تنتمي إلى واقع يختلف في ظروفه عن واقعنا. لكن العقل الحركي لا يستفيق، ويبقى أسيرا لأوهام الماضي، وإصراره على رفض الحاضر.

الوطن في نظر الحركات الإسلامية كغيره من البلدان يخضع لمقاييس دينية لا وطنية، فهو إما دار حرب أو دار

إسلام، ولا يتقدم ولاء الوطن على ولاء الدين حينما يتقاطعان أو يتصادمان. بل العكس دار الحرب أرض مستباحة، لا تتمتع بحصانة، ولا قيمة، ولا يجوز موالاتها، وإنما الولاء الحقيقي لدار الإسلام فقط، فلا مانع أمام الفرد الحركي حينئذ أن يكون عميلا لصالح بلد آخر على حساب بلده، لا مانع أن يتجسس على وطنه وشعبه لصالح وطن وشعب آخر، لا مانع الإطاحة بحكومته لصالح حكومة أخرى، لا مانع الإخلال بالأمن لأجل أمن بلد آخر، لا مانع بضرب مصالح وطنه الاقتصادية والحيوية من أجل إضعافه أمام بلد آخر. وهذا أخطر ما في المسألة. فكيف يمكن الإطمئنان لحركة إسلامية داخل السلطة أو خارجها، وهي تحمل بين جنبيها ولاء مضادا لولاء الوطن، أو أنها تكن بولائها إلى بلد آخر، وحكومة أخرى؟. ليست المسألة عداء أو تحريضا ضد أي حركة إسلامية، وليست هناك مؤامرة تقوم بها حركة إسلامية ضد وطنها، ولا نمتلك أرقاما ندين بها أيّا من الحركات الإسلامية في العالم. وإنما القضية مرتبطة بالفكر والعقيدة التي تتبناها الحركات الإسلامية. فمقتضى هذا الفكر هو تقديم ولاء الدين على ولاء الوطن، لأن ولاء الدين لا يضاهيه ولاء، ولا يتقدمه ولاء. لا قيمة للوطن وأهله أمام الدين. هكذا تفهم الحركات الإسلامية. لا قيمة لأي شيء أمام الدين. وإنما هناك فرد متدين في مقابل فرد غير متدين أو ملتزم بالدين. وهناك دولة إسلامية ترتكز إلى قيم الدين ودولة لا ترتكز إلى الدين

في قوانينها وأنظمتها. فمعنى الولاء للدين هو الولاء إلى هذا الفرد أو هذه الدولة وهذه الأرض.

لكن ما المشكلة بأن يكون ولاء الفرد أو الحركة لدينه؟ هل في ذلك عيب أو منقصة يؤاخذ عليها الشخص أو الحركة؟ أليس القرآن يقول إنما وليكم الله ورسوله والذين آمنوا؟ فلماذا ننتقد الولاء الوطني للحركات الإسلامية؟ أليس المفروض تشجيعها على ذلك ما دامت تتخذ من كتاب الله منهجا في حياتها؟

لا مشكلة في موالاة الله ورسوله والذين آمنوا، لكن المشكلة في لوازم الولاء بهذا النمط من الفهم المطلق، فلازم الولاء كما تفهمه الحركات الإسلامية، لا كما هو الفهم القرآني له، أن تقف هذه الحركات إلى جانب الدولة الدينية إذا نشبت بينها وبين الوطن حرب أو صراع. أن تتجسس على بلدها إذا كان في ذلك مصلحة للدولة الدينية. أن تتستر على ما يفعله عملاؤها في الوطن بل تسهّل مهمتهم، لأن تحدي إرادتها حرام شرعا وخلاف للولاء الديني. وسلسلة أخرى من الملازمات التي تتآمر على البلاد باسم الدين والولاء الديني. وهذا سبب هواجسنا وقلقنا، وهو قلق مبرر ينبغي للحركات الإسلامية إعادة فهم الولاء الديني بشكل يخرجه عن دائرة الشك في الولاء الوطني لها. وأعتقد أنه أصبح واضحا لماذا تستبيح بعض الحركات الإسلامية المتطرفة بلدانها وتمارس العنف ضدها بطريقة مفجعة، تتجاوز على الصالح العام، تستبيح أموال وثروات الوطن، تستهين بقيمه ومقدراته.

انهيار الولاء الوطني

ربما لهذه الحركات مشكلة مع هذه الحكومة أو تلك، وربما تجد ما يبرر العمل ضد حكوماتها أو تريد تحرير بلدها من ربقة سلطة دكتاتورية ظالمة، لكن لا يجب التهاون في ولاء الوطن واستباحة حرمته باسم الولاء الديني، أو التآمر عليه لصالح دولة أخرى باسم ﴿إِنَّمَا وَلِيُّكُمُ ٱللَّهُ وَرَسُولُهُۥ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ﴾. الولاء لله وللرسول والذين آمنوا لا يستلزم خيانة الوطن أو الاستهانة بمقدراته بحجة الولاء وإنما حب الوطن من الإيمان. ولا يستلزم اضمحلال الولاء الوطني بهذه الدرجة المفجعة. إنما وليكم الله ورسوله تعني طاعة الله ورسوله وحبهما وعدم التآمر عليهما، بينما طاعة أولي الأمر مقيدة بطاعة الله ورسوله كما في آية ﴿فَإِن تَنَٰزَعۡتُمۡ فِي شَيۡءٖ فَرُدُّوهُ إِلَى ٱللَّهِ وَٱلرَّسُولِ﴾. الأمر متعلق بالأوامر والنواهي الإلهية، ولا يستلزم الاستخفاف بالوطن أو التعامل معه على أساس إنه جزء من دولة مفترضة هي دولة الخلافة، والحركات الإسلامية تعمل على التمهيد لظهورها...

مفهوم الولاء

هناك ما يبرر هذا الفهم لقيم الولاء لدى الحركات الإسلامية. فهي حركات لا تجيد الاجتهاد وربما لا تؤمن به، وتعتمد التقليد في فهم الرسالة وأحكامها. فكان لانكفائها المقرف على تراث مرحلة تاريخية لها ظروفها وشروطها الخاصة آثار سلبية تجلّت في مظاهر العنف والتخلف وعدم

الاستقرار. والأنكى من ذلك إنها لا تعي ما تأخذ من التراث، ففكرة أرض الإسلام وأرض الكفر، التي كانت أحد الأسباب الرئيسية وراء تلاشي الولاء الوطني هي فكرة سلطانية، بلورها فقهاء السلطة لأهداف سياسية تخدم الخليفة الإسلامي وتهيئ له مبررات غزو البلاد الأخرى والتحريض ضدها. وليس لهذه الفكرة بهذا القدر من الأحكام المترتبة عليها جذر ديني (آية أو رواية) يمكن ان يكون دليلا شرعيا لها.

والسبب الآخر إن هذه الحركات مازالت تقدّس التاريخ ولم تفكر بشروطه الموضوعية، فالدولة الإسلامية التاريخية كانت نتاج ظرف تاريخي، وليس تجسيدا لحكم شرعي. وليس هناك نص يفترض وجود دولة تتسع لجميع المسلمين ويحكمها حاكم واحد، بل هناك مفهوم الأمة، وهو لا يستلزم وجود أرض مشتركة أو حكومة واحدة، وإنما يصدق المفهوم بوجود مشتركات دينية فقط. غير أن الحركات الإسلامية ما زالت تعتقد بقدسية التجربة التاريخية وحجيتها، فهي لم تع شروطها التاريخية. من هنا ما زالت الحركات الإسلامية تقدم فهماً لا موضوعيا عن مفهوم دولة الخلافة أو دولة الولي الفقيه، فهماً لا يلامس الواقع ولا يدرك حقائقه. وكأن هذه الحركات تعيش في عالم آخر، وليس على أرض فيها شعوب ودول مختلفة، ولكل شعب ودولة خصائصها التي تميّزها عن غيرها، فكيف نفرض على جميع الدول الإسلامية حاكما واحدا، ونظاما واحدا، وقانونا واحدا؟ هل يصح للإيراني أو الأفغاني أو

الهندي أن يحكم شعبا عربيا لا يفهم شيئا من لغته وعادته وتقاليده، ولم يرتبط بتاريخه وأرضه؟ أو بالعكس كما لو حكم العربي غيره من الشعوب الأخرى. كيف نغذّي هذا الحاكم بقيم الوطن كي يكون حريصا على مصالحه؟ فهل الوطنية شيئا مكتسبا، أو أنها أمر هامشي؟.

لقد أفضى هذا اللون من التفكير إلى تهميش الولاء الوطني، ووضعه في مرتبة متأخرة عن الولاء الديني. ولم تتراجع عنه إلا بعض الحركات الإسلامية تحت ضغط الواقع كما حصل بالنسبة للحركات الإسلامية العراقية التي عاشت ربع قرن في كنف الدولة الإسلامية (إيران). إذ كان كل فرد وصل إلى إيران يحمل عن مفهوم الدولة الإسلامية صورة خيالية، فهو يعتقد قدسيتها وحرمتها، وحقها في التمدد خارج حدودها لتبسط سلطانها على أرض الإسلام في كل مكان، وإنها دولة إسلامية لا تفرق بين مسلم وآخر، وتقيم أنظمتها وقوانينها على الإسلام، فيجب احترامها والدفاع عنها بل والاستماتة من أجلها. وبالتالي فإن الحركات الإسلامية العراقية ستتبوأ مكانة متميزة. هكذا كان يتصور العراقيون، لكن الصدمة كانت هائلة، ومدمرة، غير أني أعتبرها درسا بليغا بصّر الحركات الإسلامية بالواقع والحقيقة. كان العراقيون يستنكرون على الإيرانيين تمتع الإنسان الإيراني غير المسلم (المجوس، المسيح، اليهود) بجميع حقوق المواطنة، بينما لم يحصل العراقي على أي من حقوقه الإنسانية قبل الدينية في دولة الإسلام (لسنا بصدد كتابة

مذكرات هي مجموعة جراح وآلام). بينما الحقيقة أن الإيراني أيّا كان دينه هو ابن البلد وله جميع حقوق المواطنة، وليس العراقي سوى أجنبي يعيش على أرض إيرانية، وكل ما يحمله من مفاهيم هي محض خيال لا صلة له بالدين والواقع. لذا سرعان ما أفاق حزب الدعوة الإسلامية فكانت ضريبة ذلك التشرد والتشرذم والقلق المستمر. فقد دافع هذا الحزب عن الإيرانيين في بداية الحرب فترة وجيزة جدا، عندما توغل الجيش العراقي إلى مشارف الأهواز، دافع عن النساء والأطفال سيما عرب الأهواز، عندما كان العراقيون داخل الأراضي الإيرانية وفي العمق. لكنه سرعان ما انسحب، وبقي متهما في ولائه الديني حتى خرج من إيران. فكان اكتشاف حزب الدعوة لمصداقية المفاهيم يعود إلى بداية الثمانينات من القرن المنصرم، ومنذ ذلك الوقت بدأ يبلور تصورات جديدة عن الوطن والمواطنة كلفته الكثير من حياته ومكانته، لكنها كانت خطوة رائدة في مسار الحركات الإسلامية. وأعتقد سوف لن تتعظ بقية الحركات الإسلامية إلا إذا واجهت نفس الواقع الذي عاشته الحركات الإسلامية في إيران. فكفى خيالا يا أفراد الحركات الإسلامية وتعاملوا مع الواقع ومن خلاله لتكونوا بشرا سويا. فطالما أثارت مسألة التثقيف على حب الوطن انتباهي، وطالما ناقشت الموضوع مع من أثق بفكره وعلمه من أصدقائي منذ أكثر من عشرين عاما. إنه لأمر غريب أن يُهمّش الولاء الوطني ويتلاشي الانتماء للوطن. إنها الحقيقة فلنتكلم بها علنا.

الحركات الإسلامية والإرهاب[1]

بات الإرهاب باسم الدين والإسلام خطرا حقيقيا يهدد أمن العالم وسلامة الأمم، وباتت الحركات الإسلامية المتطرفة عبئا أثقل كاهل العاملين والمصلحين. ففي كل يوم تفيق الشعوب على جريمة نكراء، يذهب ضحيتها النساء والرجال والأطفال. وكلما حاولت الذاكرة نسيان الماضي أيقظها انفجار هنا أو جريمة هناك. وكلما ارتكز الإنسان الغربي إلى التسامح في التعامل معنا جرّته دماء الأبرياء إلى التعصب والانكماش والرفض، وكلما اعتذر المسلمون عن جريمة أفسدتها جريمة أكبر. إن ما تقوم به الحركات الإسلامية المتطرفة يتطلب مزيدا من التنقيب في الأسس الفكرية والعقدية التي يصدر عنها العمل الإرهابي، ولا يكفي الانشغال بدراسة وتحليل الأسباب الظاهرية للحدث، فثمّة سبب أعمق يدفع الفرد باتجاه التضحية

---

(1) كتب الكاتب الأميركي (Charles Paul Freund | July 30, 2005) مقالا بعنوان: Nailed to the Mosque Door

تحدّث فيه عن افكار الكاتب ماجد الغرباوي حول الحركات الإسلامية والإرهاب، معتمدا بشكل كامل على هذا المقال، لكن للأسف الشديد تقوّل الكاتب الأميركي على الكاتب الغرباوي ما لم يقله لذا اقتضى التنبيه، من أجل الحقيقة فقط. للإطلاع على المقال باللغة الانكليزية.

http://reason.com/blog/2005/07/30/nailed-to-the-mosque-door

كتب أ. دانكوفيتش: مدير مشروع MEMRI الإصلاحي / أميريكا، في عام 2005 م، دراسة عن الإرهاب استشهد فيها بآراء عدد من المثقفين العرب منهم: ماجد الغرباوي، قمنا بترجمتها ونشرها في صحيفة المثقف almothaqaf.com للتعرّف على أصداء الثقافة العربية في الأوساط الغربية.

http://archive.frontpagemag.com/readArticle.aspx?ARTID=7739

بالنفس. لا نريد التقليل من أهمية الأسباب النفسية والسياسية والاقتصادية، إلا أنها أسباب ثانوية. أما السبب المحرك فهو سبب ايديولوجي، ديني. فعقيدتي أن الاتجاهات الإسلامية تحركها دوافع دينية ايديولوجية، أو دينية - سياسية، وليست سياسية خالصة. وإذا لم تصدق هذه الرؤية على التيارات الإسلامية الجديدة، فإنها لا شك تصدق على التيارات السلفية والتكفيرية والحركات الإسلامية المتطرفة. نعم ربما تستغل هذه الروح من قبل قادة التنظيم أو غيرهم، إلا أن الحافز الحقيقي لتضحيات القواعد والأفراد تبقى حوافز عقدية دينية.

وعندما ينتسب الإرهابيون إلى التيار الإسلامي، نكون قد وضعنا أيدينا على مصادر العقيدة الإسلامية، وهما الكتاب والسنّة، إضافة إلى تاريخ طويل من الحروب والمعارك التي جرت باسم الدين والإسلام، بدءاً من الصحابة حتى يومنا هذا. وهنا بالذات تبدأ المشكلة، مشكلة النص الديني وقدرته الفائقة على تلبية حاجة الأيديولوجيات والاتجاهات الفكرية والسياسية. النص الديني يتصف بمرونته العالية، ومراوغته، وسهولة الوقوع في شراكه. لذا فكل الأحداث الدامية التي مر بها المسلمون جرت باسم الدين، وكل الويلات التي ذاقتها شعوبنا كانت باسم الإسلام. نشبت الحروب باسم الدين، وأريقت الدماء باسم الدين. شرعنة القتل، ومصادرة الحقوق، والاستحواذ على السلطة، وتكفير الآخر المخالف، بل حتى تكفير الآخر الداخلي الذي ينتمي إلى ذات الإسلام، كل ذلك جرى ويجري باسم الدين. فلا حجة أقوى من الدين، ولا

سلطة أكثر فاعلية كسلطة الدين، فكان الدين وما يزال ملاذا لتبرير الممارسات الإرهابية، والسياسات التعسفية. من هنا كان النص الديني أكثر النصوص حاجة إلى منهج علمي رصين، يلاحق مناسبات الحكم والموضوع، ويحدد دلالات النص قياسا إلى نصوصه الأخرى. سيما بالنسبة إلى القرآن الكريم، الذي تميّز على غيره من الكتب السماوية، بكثافة نصوصه التحريضية على القتال والحرب، أو الإرهاب بالمنطق الحديث. والسبب أن القرآن دخل المعركة إلى جانب الرسول، فكان الموجّه، والهادي، والمخطط، والآمر، والناهي. وكان يتابع فصول الدعوة، ويلاحق مشاهد المعركة بين الإسلام والكفار. فضبط لنا النص تفاصيل الغزوات والمعارك التي خاضها المسلمون بمعية الوحي الإلهي. وهي أحداث مرتبطة بعصر الرسالة، ومن خصوصيات الرسول، كما هو واضح في كثير من الأوامر الموجه إلى شخص النبي. وكان الخلفاء الراشدون يعلمون ذلك، لذا اعترض الخليفة الثاني على حروب ما يسمى بحروب الردة، وساءل أبا بكر عن مبرراتها الشرعية!! بينما تنحّى الإمام علي جانبا. إلا أن السياسية ومتطلبات الحكم كانت المبرر الأساس لتوظيف النص وتفعيله ثانية رغم خصوصياته. والمؤسف ليست هناك محاكمة صريحة وعلنية لمرحلة الخلفاء، وليس هناك من يناقش في شرعية المعارك والحروب التي جرت باسم الدين والإسلام. بل العكس أصبحت سيرة الخلفاء حجة شرعية يستدل بها على شرعية قتال الآخر، لأي سبب كان!!.

إذن إضافة إلى مشكلة النص، التي هي مشكلة ذاتية، هناك مشكلة الاتجاهات والنفعية، التي وظفت النص لخدمة مصالحها السياسية والأيديولوجية. وربما كتاب معالم في الطريق لسيد قطب مثالا واضحا لهذا الاتجاه. فقد ألهب الكتاب مشاعر الشباب المتدين المؤمن وزجهم في أتون المعركة باسلوب أدبي أخـّاذ. فلم يختار سيد قطب من النصوص سوى ما يخدم هدف الكتاب. وهو الثورة المستمرة ضد الآخر، أيّا كان اتجاهه. وفق معادلة تضع الإنسان أمام خيار واحد، لضمان مرضاة الله تعالى، وهو الشهادة في سبيل الله.

وبعبارة أوضح، إن الخطاب الديني أعاد تشكيل العقل الحركي على أساس هجاء الحياة وعشق الموت، كراهية الآخر وتمجيد الذات، إهمال الدنيا وتعمير الآخرة، كسب رضا الله تعالى بالتضحية والفداء لأي سبب كان. فلم يثقف الخطاب الديني قواعد الحركات الإسلامية على تبني العفو والرحمة والتسامح والمغفرة مع الآخر، وإنما تثقف على كره الآخر، والتخطيط لقتله واستئصاله. ولم يتثقف الفرد على سعة رحمة الله ومغفرته، وإنما تثقف على أن الله جبار السماوات والأرض، لا يمكن إدراك رحمته بالإيمان والعمل الصالح، وإنما بالتضحية والشهادة في سبيله. فالفرد الحركي ليس مخلوقا لإعمار الأرض، وإدارة الحياة، وإنما مخلوق للآخرة، يتمنى كل يوم أن يرزقه الله الشهادة ليتخلص من عبء المسؤولية وينال رضا الله ويحظى بالنعيم الأبدي. ليست الدنيا سعادته، وإنما الآخرة، وليست المرأة أُنسه، وإنما الحور العين. وليس

الإنسان رفيقه وإنما الملائكة المقربون. إنها ثقافة لا تمت إلى القيم الإنسانية التي نادى بها القرآن بصلة. بينما تؤكد النصوص على فوز الإنسان في الآخرة من خلال إعمار الأرض، والاهتمام بالحياة، والنجاح في تجربة الدنيا، والنجاح في كيفية تحول مفاهيم الخير إلى قيم حقيقية بين الناس، وكيف يكون الإنسان المؤمن أول من يتحلى بالروح الإنسانية، ويحترم قيم الإنسان، لا أن يستهين بحياته وحياة الآخرين، ويستسهل قتل العزّل والأبرياء.

بهذا الطريقة تشكل العقل الحركي، فحافزه إلى الموت هو كسب رضا الله تعالى. فيكون عنوان الشهادة بذاته مطلبا دينيا لضمان مرضاة الله، بقطع النظر عن جدوى الموت بهذه الطريقة، وجدوى العمليات الانتحارية، وما هي تداعياتها، وكيف ينعكس الموقف على الجاليات الإسلامية المنتشرة في أنحاء العالم، وكيف سينظر المجتمع الدولي لنا. كل هذا ليس مهما أمام الجهاد وخوض المعركة ضد الآخر المختلف دينيا. والذي يساعد كثيرا على تنشيط العمليات الانتحارية ويستقطب أعدادا كثيرة، هو وجوب طاعة أولي الأمر، وعدم جواز مناقشتهم أو التمرد على أوامرهم ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ أَطِيعُواْ ٱللَّهَ وَأَطِيعُواْ ٱلرَّسُولَ وَأُوْلِي ٱلۡأَمۡرِ مِنكُمۡۖ﴾. فالخطوة الأولى على الطريق أن يتحول الداعية إلى دمية بيد قائد الخلية، ويرتهن إليه مصيره ومستقبله. وهي صفة أساسية طالما أكد عليها قادة التنظيمات الدينية المتطرفة، بل هي رأس مال هذه الحركات. شاب مؤمن بالشهادة في سبيل الله، ومطيع لأمر القيادة إلى حد الخضوع

والتذلل. سيما هو يعتقد حقا إنما يطيع الله تعالى بطاعة هؤلاء، لذا لا شك بصحة ما ينقل من ابتهاج وفرح وبكاء قبل وبعد العمليات الانتحارية، فمن لم ينتدب لعملية قتالية، يبكي ويتألم ويعتقد أن الله تعالى ساخط عليه، فلم يوفقه للشهادة، بينما يفرح ويبتهج عندما يكلف بمهمة، فإنه دليل الفوز بالجنة. إنها مشكلة الوعي ومشكلة تمييز الحقيقة، ومعرفة الصواب. للأسف أن المؤمن أدمن التقليد والانصياع فينفذ ما يملى عليه رجل الدين، وقادة التنظيم.

فكيف نعالج هذا النمط من التفكير، والنص الديني مستعد لتلبية كل الطلبات، حينما يتعامل معه الفرد بطريقة انتقائية تخدم مصالحه الأيديولوجية؟. وهل ستنفع فتوى التحريم؟ أعتقد حتى الإفتاء بحرمة هذا العمل لا ينفع، لأن أصحابها مدانون بنظر الحركات الإسلامية المتطرفة، بل متقاعسون عن الجهاد يستحقون العقاب. وليس صعبا عليهم إقناع قواعدهم بذلك، بل النص الديني زاخر بالتقريع والوعيد لكل من يتخلف عن الجهاد!!. كما أن فتاوى دينية جاهزة لتبرير العمليات القتالية في أي وقت ومكان، ولا يبقى على الحركة سوى إقناع الداعية بفعلية الموضوع. فهل يا ترى ينفع إجماع مئة وثمانين عالما دينيا على حرمة هذه الأعمال في المؤتمر الإسلامي الأخير المنعقد في الأردن[1]؟ كلا، لا ينفع

(1) في فترة تاريخ كتابة هذا المقال.

لكن ربما يساهم في زيادة الوعي مستقبلا. إن هؤلاء وجدوا في العمليات الانتحارية فرصة تاريخية طالما راودتهم في أحلامهم. والشهادة جاءتهم اليوم على طبق من ذهب، سيما إذا كانت ضد مصالح الغرب، الذي ساهم الخطاب الإعلامي الديني والوطني في تشويه جميع معالمه، حتى بات شرا مطلقا يجب القضاء عليه آجلا أم عاجلا[1].

من هنا يبغي الإسراع في بلورة ثقافة دينية جديدة، ترسم حدود الأحكام الشرعية في القرآن، وتحدد ما هو مختص بحياة الرسول، وتبين متى وكيف يكون الحكم مطلقا في كل زمان ومكان. وهل جميع ما في القرآن فعلي. ثم يجب تكثيف الحديث عن النسخ، وهل صحيح أن آية السيف نسخة كل رحمة وعفو ومغفرة بالقرآن؟ يجب علينا اكتشاف حقيقة مسألة النسخ، يجب علينا كشف الأهداف السياسية وراء ترسيخ مفهوم نسخ آيات الكتاب. يجب التعامل مع المسلمين الأوائل باعتبارهم بشرا لهم مشاعرهم وأحاسيسهم وغاياتهم وأهدافهم السياسية. يجب الاطاحة بالساتر التاريخي الكبير بيننا وبين الوقائع، يجب أن نبدأ بالخلفاء الراشدين لنتبين مدى رشدهم، نكتشف أهدافهم وغاياتهم وخططهم. لقد تحول التاريخ إلى حجة شرعية وهو بعد لما يكتسب شرعيته. يجب أن نفضح كل الذين وظفوا الدين والنص الديني من أجل مصالحهم السياسية

(1) لا شك لدينا تحفظات كثيرة على سياسة الغرب واميركا تجاه العالم الإسلامي، لكنهما ليسا شرا مطلقا، خاصة شعوب تلك الدول.

والاجتماعية. بهذا الاسلوب فقط يمكن انتشال ما تبقى من قواعد الحركات الإسلامية المتطرفة. ونثقف أبناءنا على مفاهيم قرآنية تنتمي إلى ثوابته وغاياته ومقاصده.

لا شك أن شرائح واسعة من الحركات الإسلامية اليوم بدأت تعي الواقع وتكتشف ملابساته، وأخذت تسير بطريق آخر بعيدا عن العنف وثقافة الموت، وهي نقلة نوعية في تفكير الحركات الإسلامية، لكن تبقى وظيفة الوسط الثقافي والإعلامي مواصلة خطاب الوعي حتى يعود المتطرفون إلى رشدهم ويعوا الحقيقة، ويكتشفوا أهداف قادة التنظيمات المتطرفة، وبهذا الاسلوب يمكن تحجيم العنف ثم القضاء عليه، لكن متى؟ نحتاج إلى خطط فورية وأخرى طويلة الأمد ربما تستمر لسنين طويلة تطال الكتب والمدارس والمؤسسات والإعلام والتبليغ الديني، وتلاحق الوعي في كل مكان بغية القضاء عليه في مهده، لكن دائما باسلوب سلمي يقارع الحجة بالحجة والدليل بالدليل ومن داخل المنظومة الفكرية الدينية وليس من خارجها.

الوعي المبتور أساس العنف

أثار لجوء بعض الحركات الإسلامية لخيار العنف في العقود الأخيرة مواقف مختلفة، بلغت حدّ التقاطع بل التباين التام، سيما ما يحدث في العراق على يد ما يعرف بتنظيم الجهاد وغيره من التنظيمات المسلحة (حركات إسلامية)

المتعاطفة أو المنتمية إلى تنظيم القاعدة (حركة إسلامية).

فثمّة من يدافع عن خيار العنف ويفتي بوجوب الانضمام إلى جحافل المقاتلين دفاعا عن الدين (كما في فتوى 26 داعية أو عالما سعوديا)[1] أو يسخّر قلمه وكتاباته لنصرة العمل المسلح. بينما يجد بعض في خيار العنف خرقا كبيرا لمبادئ الدين الحنيف، وأساسا لانتشار الفوضى والعدوان، كما تعتقد الغالبية العظمى من الشعب العراقي، بما فيهم علماء دين من مختلف الأديان والمذاهب، فارتكزوا للحل السياسي لتجنيب الشعب والبلاد مزيدا من العنف والدمار والويلات، والضغط من خلال العمل الدبلوماسي لتصفية الوجودات الأجنبية ونيل الاستقلال بشكل كامل[2]، والتشبّث بكل الصيغ السياسية لتحقيق طموحاتهم في الأمن والسلام. هذا موقف أقرب لمفاد الشرع ومنطق العقل.

وليس خافيا ما يترتب على كلا الموقفين من نتائج خطيرة على مستوى الموقف الشرعي في الدنيا، ومآل الحساب في الآخرة (كما يعتقد المؤيدون والأنصار). فلا غرابة آنئذٍ أن يتشبّث كلا الطرفين بالنص الديني والتراث السلفي لاستكمال الموقف السياسي. بل وفي كل مرة يحتاج معها إلى دليل شرعي لتبرير سلوكه وأفعاله يستدعي تجربة الرسول والخلفاء

(1) ما حدث بعد كتابة هذا المقال، اي بعد عام 2004، مرعب ولم يشهد له العالم مثيلا.

(2) المقصود تحرير البلد من الاستعمار الأمريكي الغاشم 2003.

الراشدين تعضيدا لخزينه التراثي وترسانته النصيّة. فتلبست جميع المواقف لبوسا دينيا لتأكيد شرعيتها، وإقناع أنصارها، وتفنيد حجج الخصم السياسي أو الديني[1].

فالحركات الإسلامية التي غلّبت خيار العنف وظّفت، لشرعنة ممارسته، قراءة مختلفة للدين والإسلام وأحكام الشريعة الإسلامية. وراحت تصدر فتاوى تكفيرية من أجل تفعيل أحكام الجهاد، ومارست العنف بأبشع صوره، فقطعت رؤوس الأسرى، وقتلت نفوسا بريئة. وأغلقت الطرقات، وأرعبت الناس، وهدمت دور العبادة، وتسببت في فوضى عارمة، وأهدرت دماء مصونة، وتلاعبت بقيم الدين، وتخلّت عن الأخلاق الإسلامية في تعاملها اليومي مع الآخر المختلف دينيا، فلم تتورّع عن قتل من ينتسب إلى مذهب إسلامي آخر[2]، أو دين آخر[3]. وراحت تدفع شبابا مؤمنا لم يكتمل بعدُ وعيهم الديني والسياسي، في تفجيرات طالت الأطفال والنساء والممتلكات، مستغلة إيمانهم وتدينهم وإدمانهم تقليد الدعاة ورجال الدين في الأحكام الدينية والمواقف السياسية. حتى صارت علامتهم الفارقة: (القتل والعدوان وقيادة

(1) كما ذهب مفتي سنّي إلى حرمة الانتخابات وأوعد المنتخبين بنار حامية في اليوم الآخر، بينما ذهب عالم شيعي إلى وجوب الانتخابات.

(2) تفجيرات كربلاء والكاظمية، وما يحدث الآن في اللطيفة (في تاريخ كتابة المقال).

(3) تفجير الكنائس.

السيارات المفخخة). كل هذا يجري باسم الإسلام والدين والجهاد، فيجد أصداءه في عقول تثقفت على هجاء الحياة، وعشق الموت، وتعبّأت بكراهية الآخر المختلف دينيا أو مذهبيا. وهو ما تصرح به خطاباتهم التحريضية ضده (الآخر) بجميع تنوعاته.

صحيح أن قوات النظام البائد (حرس جمهوري، أمن، مخابرات، قوات خاصة، فدائيي صدام) اقترفت كثيرا من أعمال التدمير والقتل والعدوان دون أي رادع أخلاقي أو ديني، فانسحب الأمر على الحركات الإسلامية المتطرفة، واختلط الحابل بالنابل، لكن ما تتبناه الحركات الإسلامية (حركة الجهاد، أنصار السنة، الجيش الإسلامي، و.....) يكفي لتوثيق ما تقدم ويؤكد عدوانيتها تجاه الشعب العراقي قبل غيره. وهو موقف يثير الاستغراب حقا، أن تمارس حركة إسلامية يفترض أنها تلتزم الإسلام وأخلاق الدين الحنيف في حروبها ومعاركها فضلا عن سلوكها اليومي. مما يدعو التشكيك في إسلامية خطابها الديني، وأسسها النظرية، وأطرها الأخلاقية، ومواقفها السياسية. بل يدعو الأمر إلى التحقيق فورا في هويتها ومصادر تمويلها، والتنقيب في ماضيها وخلفياتها الفكرية والثقافية، لكشف حقيقة التشبّث بإسلامية الحركة رغم منافاتها لقيم الدين والأخلاق الإنسانية. بل نذهب إلى أبعد من ذلك فنجد ضرورة ملحّة لنقد الخطاب الديني بشكل عام وخطاب الحركات الإسلامية بشكل خاص.

والغريب أن هذه الحركات لم ينصرها الله تعالى على الكفار والمشركين، ولم تحقّق شيئا من أهدافها المعلنة في محاربة الأمريكان[1]، أو الغزاة (حسب قولهم) وإنما زادتهم إصرارا وتعنتا، وبرّرت اجتياح المدن وقتل الأبرياء والعزل، كما في عدد من المدن العراقية، حتى ذهبت بعض الاحصاءات الصادرة عن مراكز الأبحاث والدراسات الاستراتيجية إن عدد ضحايا العنف من المدنين قد تجاوز مئة ألف مواطن[2]!!. وعكست ممارساتهم صورة سوداوية بغيضة عن الدين لدى المسلمين قبل غيرهم، فكانت خسارة الإسلام باهظة بسببهم.

أليس لهؤلاء (مئة ألف أو يزيد) حرمة عند الله، أم أن الفقه المتداول يبيح كل شيء من أجل تطبيق أحكام الفقهاء (وليس الشريعة)؟.

هل جهاد في سبيل الله ام تسترّ على الأهداف؟

جهل أم وعي مبتور؟

---

(1) السؤال المحيّر، لماذا لم تتعبأ هذه الحركات ضد إسرائيل وهي تمتلك من القوة والمال والسلاح ما يفوق التوقع؟؟ أليست إسرائيل هي العدو الأول، وهي مغتصبة معتدية، وما تفعله بالفلسطينيين يوميا يندى له الجبين؟. هذا السؤال يضع الحركات الإسلامية المتطرفة في دائرة الشك بل الخيانة، والانخراط في مشاريع تصب في صالح إسرائيل والقوى الاستكبارية العالمية، وضد مصلحة المسلمين والعرب.

(2) هذه الأرقام كانت سنة 2004 تاريخ كتابة هذا المقال، أما بعد هذا التاريخ فالأرقام أصبحت أشبه بالخرافية. قتل وإجرام يومي باسم الدين والإله للأسف الشديد.

الفصل الرابع

الحركات الإسلامية العراقية

الإسلاميون والسلطة

امتازت الحركة الإسلامية في العراق، سيما الشيعية (وخصوصا حزب الدعوة الإسلامية)[1]، على غيرها من الحركات بعمق التجربة وعراقتها وتنوعها. فالحركة الإسلامية عاشت مرحلة التأسيس التي تمخضت عن نظرية في العمل السياسي وكم من الآراء والأفكار السياسية، سبقتها إرهاصات وعي مبكر لدى طيف من النخبة المثقفة. ثم انتقلت الحركة إلى مرحلة العمل الدعوي والتبليغي، الذي قطعت فيه، خلال عشرين عاما، شوطا كبيرا على صعيد بلورة وعي جديد في مقابل الوعي القومي والاشتراكي (إن صح التعبير)، فتوغلت في عمق المجتمع العراقي وامتدت إلى كافة المؤسسات التعليمية والمهنية. وانتهى بها المطاف إلى مرحلة العمل السياسي داخل العراق وخارجه، فاكتسبت تجربة هائلة في

(1) نحن الآن في سنة 2015 وقد مضى على كتابة المقال 9 سنوات جرت خلالها أحداث كثيرة.

العمل السياسي وفن الحوار، والتحالفات، وخلط الأوراق، وسرعة الحركة والاختفاء، وتعرضت إلى الانشطار والاختزال والتآمر والاحتواء، لكنها نجحت رغم كل المحن والأحداث والرهانات على إسقاطها. وبعد مرور عشرين عاما كانت الحركة الإسلامية على رأس السلطة في العراق. وهذا واقع يشهد له كل من عاصرها، عبر المراحل المتقدمة. وهذا الأمر يؤهلها لمواصلة المسيرة ويكسبها قدرة على الانسجام مع المرحلة التي هي فيها، إذا ما أرادت ذلك، وقررت من وحي مسؤوليتها اتخاذ خطوات عملية على هذا الصعيد. لكن قبل ذلك ينبغي أن تعي ما هو المطلوب منها راهنا، وتعي آلية التغيير وفقا لمستجدات الوضع.

من شأن المسيرة الطويلة أنها تكسب أصحابها تجارب عريقة وغنية، لكن المؤسف لا يستثمر معطيات التجربة إلا المثقف، الذكي، الواعي، الصادق مع الله ومع نفسه والحركة التي ينتمي لها. بينما تزيد الإنسان البليد، تحجرا وعنادا وتقوقعا. ولكي لا نستغرق في سرد التاريخ ثمّة أخطاء قاتلة ينبغي للحركة الإسلامية العراقية وهي تخوض مرحلة السلطة الانتباه لها، وتكريس جهود المثقفين والكادر المتقدم لزعزعتها وتفكيكها. وإلا فالوضع ينذر بإخفاقها، وفقدان مصداقيتها.

ما زال أفراد الحركة الإسلامية في العراق يمارسون السياسية بعقل مرحلة التأسيس، أو بدايات مرحلة الدعوة، حينما يحلق العاملون إبان جلسات التنظيم السرية في عالم

مثالي، مجرد من إسقاطات الواقع. بينما لكل مرحلة ضروراتها، ومفاهيمها، ومصاديقها، ورجالها، وحساباتها، وما يصلح للمرحلة السرية لا يصلح للمرحلة العلنية، ومرحلة السلطة غير مرحلة العمل السياسي وفترة النضال السلبي والمعارضة. ومن لا يعي الواقع لا يستطيع الانسجام معه، ومن لا ينسجم معه يتحوّل إلى عثرة في طريق الآخرين. وليس هناك فكر معصوم، أو أحكام نهائية، أو قناعات جزمية. وأيضا لا مجال لفرض الآراء، والتفرد والاستبداد، والتسلط. ويجب عليهم التخلي عن منطق الولاية، ومنطق الاستبداد المبطن، ومنطق الدولة الدينية، ومنطق الحمائم والصقور، ومنطق الحرس القديم، ومنطق الولاءات، ومنطق احتكار السلطة. وباختصار الحركة الإسلامية العراقية مطالبة بمراجعة كلية وشاملة ابتداء من ثوابتها الفكرية حتى اسلوب العمل الحزبي مع الأفراد مرورا بمتبنياتها النظرية، علاقتها بالفقيه، علاقتها بإيران، علاقتها بالمجتمع، تصورها للفرد، رأيها بالديمقراطية والتعدّدية، اسلوبها في العمل الحزبي، طريقتها في الترشيح إلى مواقع القيادة، اسلوبها في إدارة الحكم، نظرتها للعاملين في الساحة السياسية من حركات وأحزاب، كي تكون بمستوى الساحة والمرحلة. وإذا كان قادة الحركات الإسلامية عاجزين عن القيام بكل ذلك بسبب مشاغل الدولة والحكم، فالمهمة تنتقل إلى الخط الثاني والثالث في الحركة. وأول خطوة على الطريق تشكيل لجان من الداخل والخارج لدراسة المرحلة ومتطلباتها، والاستفادة من كل الخبرات الحزبية وغير الحزبية،

الموالية وغير الموالية، والقيام برسم مخطط جديد للعمل السياسي، يقوم على الشفافية والصراحة والممارسة الديمقراطية وتوسيع رقعة النّقد، وإعادة النظر بالأهداف. فالدولة والسلطة باتت هدفا للأحزاب الدينية، ولا مجال للتأويل والتنكر والمكابرة، مما يعني ضرورة التشبث بمنطق الدولة والسلطة، واستخدام نفس الأدوات السياسية التي يستخدمها الخصم، بلا حاجة إلى غطاء الدين وقباء الولي الفقيه. لأن المنهج الثاني ينطوي على تزوير وخداع وتضليل غير مبرر، فيه كثير من التجني على الدين والإسلام، وستكون الحركات الإسلامية مسؤولة عنه يوم القيامة. فالكف عن توظيف الدين دليل صريح على حسن نية تلك الحركات. والتشبث به، وهي حركات سياسية تهدف إلى السلطة صراحة، دليل واضح على المراوغة والكذب، أعاذنا الله وإياكم منه.

آفاق التجديد

المطلوب من الحركات الإسلامية العراقية، تطوير أدواتها في العمل الحزبي، بعد تحديث نظريتها السياسة ومتبنياتها الفكرية، لترقى إلى مستوى السلطة بمفهومها الجديد. فلم تعد المنظومة الفكرية والمفاهيمية السابقة لتلك الحركات ملائمة لمرحلة السلطة والمشاركة في الحكم. لأنها نظريات ومفاهيم نصية تراثية، لم تلامس الواقع ولم تجرب أحكامه، حتى اتصفت بمثالية وطوباوية مفرطة، وتشبعت بأحلام ايديولوجية واسعة. فخولت الفقيه سلطات كبيرة، وعولت على الإسلام

(نظريا) في تلبية كل ما تحتاج الدولة والمجتمع من أنظمة وقوانين (الإسلام نظام كامل شامل للحياة)، وتبنت مبدأ التفرد بالسلطة ونفي الآخر، واعتمدت نظام الإمامة داخل الحلقة وخارجها، ورفضت حرية العقيدة والفكر، وتمردت على قيم الديمقراطية الحديثة، وبشرت بعودة جيل الصحابة والتابعين، وآمنت بمطلقات وجزميات لا واقع لها. وعندما اصطدمت بالواقع وجدت كل شيء مختلف، ووجدت العراق أرضا أخرى، وطبيعة ثانية. فالعراق بات نسيجا من التنوع الديني والمذهبي والسياسي والفكري والقومي. وليس لأحد حق الاستحواذ على السلطة أو فرض إرادته السياسية أو الفكرية. كما اكتشفت أن عددا من مرتكزاتها السياسية والفكرية ليست واقعية، ولا يمكن تبنيها من الناحية العملية، فهي بحاجة إلى تجديد يناسب المرحلة التي هي فيها، وأولها هو الاعتراف بالآخر، والاعتراف بحقوقه المشروعة، وإمكانية التعايش معه وإشراكه في أكثر من مشروع سياسي. ثم علاقتها برجل الدين، والخلط بين السياسي والديني، فللسياسة أحكامها وللدين أحكامه، وهي حركات سياسية وليست دينية، حركات تتبنى القيم الإسلامية والأخلاق الإنسانية، وتخضع لمنطق السياسة، وعندما تربط نفسها برجل الدين، تتحول إلى حركات تمرد وعنف واستبداد، بسبب تقاطع الإرادات. أو أنها تتخلى عن السياسة وتعود إلى أحضان المؤسسة الدينية وتمارس التبليغ والإرشاد بوسائل وأساليب أخرى ليس منها العمل السياسي والاشتراك بالسلطة.

وهذا لا يعني عدم حصول تحولات فكرية، قبل هذه المرحلة، بل كنا نلمس في الحقبة الأخيرة من المرحلة السياسة، تقدما ملحوظا على مستوى النظرية السياسية، وبدأت تظهر قناعات لا تنتمي للماضي، لكنها قناعات خائفة لا تجرؤ على التجاهر في ظلّ أجواء يطغى عليها الاستبداد الديني قبل الاستبداد السياسي، فيكون فيها الرأى الآخر كفرا وإلحادا ومروقا. ولأول مرة نسمع بعض القادة الحركيين يتكلم عن الديمقراطية، وحقوق الإنسان، والاعتراف بالآخر، والتسامح، والتداول السلمي للسلطة، وجواز التعاون مع الدول الأخرى من أجل إسقاط النظام، وضرورة عقد التحالفات حتى مع غير الإسلاميين، ويرفض الاستبداد الديني، ويتمرد على مقولة ولاية الفقيه ولو سرا.

لكن هذا القدر لا يكفي لراهن العراق الحديث، وإن كان مشجعا ويبعث على الأمل في حصول تطورات أكبر على مستوى النظرية السياسية. إلا أنها محاولات مشكوك فيها، إذ ربما تكون تكتيكا فرضته مرحلة السلطة، وليست تحولات صادرة عن قناعات فكرية وتطورا جديدا في النظرية السياسية. فالمطلوب إضافة إلى الخطوات العملية، تقديم صيغ نظرية وأساليب عمل جديدة، تتثقف عليها القواعد الحزبية بشكل تحقق نقلة نوعية تؤهلها لمواصلة العمل السياسي، وتُطمئن الخصوم السياسيين بصدقيتها. وهذا يتطلب جهودا مضاعفة والاستفادة من جميع الخبرات والقابليات سيما القدرات التنظيرية، وهي ليست قليلة، إذا تخلت الحركات الإسلامية

عن مبدأ الولاء واعتمدت الكفاءة في تقييم الخبرات واستقطابها.

أعتقد أن الحركة الإسلامية العراقية مؤهلة الآن لتحديث منظومتها الفكرية ونظريتها السياسية في ضوء انطباعاتها عن الدولة الدينية، التي عايشتها عن قرب وشاهدت إخفاقاتها. وأيضا في ضوء ما تختزن من تجربة ثرية اكتسبتها خلال المرحلة السياسية، وأخيرا اشتراكها في السلطة، وممارستها لنظام الحكم. وكل شيء بات مهيأ في ظلّ الإمكانيات المتاحة، وأجواء الحرية والانفتاح التي عمّت البلاد.

الحركة الإسلامية العراقية والديمقراطية

الإيمان بمبادئ الديمقراطية شرط أساس لصدقيتها، والالتزام بها ضمان أكيد لنجاحها. ومن لا يؤمن بها يتآمر عليها وينقلب ضدها. ولا مصداقية لمن لا يلتزم بمبادئها. فالديمقراطية إيمان والتزام. إيمان حقيقي يتطلع إلى تجسيده كل حزب سياسي يؤمن بها. والتزام يبقى شاهدا ودليلا على الإيمان. وليست الأحزاب العراقية، إسلامية أو غير إسلامية، إستثناء. فحينما يتفق الفرقاء السياسيون على اعتماد الديمقراطية في العراق الجديد، عليهم أولا التأكد من قناعاتهم ومدى التزامهم، كي نضمن المستقبل. وحقيقة الديمقراطية الاعتراف بالآخر وبحقوقه المشروعة، والإذعان لنتائج الانتخابات، ورفض الاستبداد والتسلط، والتداول السلمي للسلطة، وتبنّي

حرية الرأي والعقيدة والفكر. وهذه ليست مبادئ نظرية وإنما ممارسات عملية على الصعيد اليومي. وأي تساهل أو تحايل على أي مبدأ من هذه المبادئ يضر بالعملية السياسية القائمة عليها.

وعندما دخلت الحركات الإسلامية لعبة السياسية، وقبلت علنا بصيغ الديمقراطية، عليها أن تبرهن على كلا الأمرين من خلال ممارستها اليومية. سيما أنها حركات مرصودة وتحوم حول صدقيتها شبه جمّة. والأكثر من ذلك أن واقعها يؤكد الفصام النكد بينها وبين الديمقراطية. وليس في هذا الكلام تشهير أو تشفي وإنما هي الحقيقة. فمنذ أن مارست الحركات الإسلامية العراقية المعارضة العلنية قبل ربع قرن وما زالت الوجوه القيادية ذاتها، وهي أول علامات الاستبداد السياسي، الضد النوعي للديمقراطية. وإذا لم يكن ثبات القيادة استبداد، فهو عقم بليد، ليس له مبرر إلا الاستبداد والتشبث بالسلطة اللذان يحولان دون بروز كفاءات قيادية. وإلا ماذا تعني هيمنة القيادات السياسية على مقاليد الحركات السياسية أكثر من ربع قرن؟ وماذا يعني تكريس كافة السلطات والإمكانيات بيدها؟. إن تبدّل القيادات السياسية في أي حزب دليل على ديمقراطيته، والعكس، فإن ثبات القيادات دليل على أن الحزب أو الحركة السياسية عبارة عن قبيلة أو عشيرة أو شركة لمالكها حق احتكار السلطة والتصرف بملكه كما يشاء.

صحيح إننا لا نتكلم من داخل هذه الحركات، إلا أن

الواقع يشي بذلك والإناء ينضح بما فيه. فالمعروف عن الأجواء الديمقراطية أنها تنجب الكفاءات والقابليات المتميزة. بينما تقضي الأجواء المغلقة على كل قابلية وكفاءة. وليس لدى الحركة الإسلامية اليوم ما تتباهي به من كفاءات سوى الوجوه القيادية ذاتها التي هيمنت على مقاليد التنظيم ومصادره المالية. وهذه إحدى إشكاليات الحركات الإسلامية العراقية. فكأن الحركة ملك عضوض للقيادة السياسية، تحيى بها وتموت بموتها. فليس هناك تجديد على مستوى القيادة، ولا تجديد على مستوى الفكر، فكيف يمكن لهذه الحركات تبني مبادئ الديمقراطية وهي لا تلتزم بها داخليا، بل ولا تؤمن بها؟.

ليس أمام الحركات الإسلامية العراقية اليوم طريق سوى العودة إلى الذات، العودة إلى الداخل لبنائه بناء ديمقراطيا سليما، يتجسد من خلال التداول المستمر للمناصب القيادية، والتجديد المستمر للثقافة والفكر. وإلا فسيُحكم عليها بالموت الأكيد، أو العودة إلى المعارضة.

لا تقل إن الوقت لم يحن لتداول السلبيات، أو معالجتها على صفحات الجرائد والمواقع الإلكترونية، وإنما العكس هو الصحيح، فالوضع سيكون أخطر مع الإصرار على تلك السلبيات، وعدم الإسراع إلى معالجتها. وإلا كيف تفسر انفلات التنظيم وتداعي الوضع الداخلي للحركات الإسلامية لمجرد انشغال القيادة بالحكم؟ ألا يعني ذلك قلة الكادر؟ ولماذا يكون الكادر قليلا، أليس في تلك الحركات كفاءات

متميزة؟ فأين ذهبت؟ أهَربت من جحيم الاستبداد الداخلي وعدم قدرتها على مصارعة القيادات المستفردة؟

إذن الإيمان والالتزام بالديمقراطية شرط أساس لنجاحها، ولا يمكن أن يكونا كذلك ما لم يتبن الحزب أو الحركة السياسية الديمقراطية داخليا قبل ممارستها على صعيد السلطة الفعلية. ولما كانت الحركات الإسلامية مصرة على المشاركة في السلطة بصيغتها الديمقراطية فينبغي لها تحديث منظومتها المفاهيمية بحيث تكون منسجمة مع الهدف الجديد، أو تتخلى عن السلطة لتخليها عن الديمقراطية، أو لعدم قدرتها على تبنيها عمليا.

الحركة الإسلامية العراقية في مواجهة أبنائها

اتسمت الحركات الإسلامية عموما والحركة الإسلامية العراقية خصوصا بكثافة النخب العلمية والثقافية، بشكل تحسد عليه من قبل الأحزاب والحركات الأخرى. فقد استطاع الإسلاميون التوغل في الأوساط الجامعية والمنتديات العلمية بشكل لافت. حتى كادت الحركة الإسلامية العراقية تستأثر بعدد من المواقع العلمية والثقافية في نهاية الستينات وبداية السبعينات من القرن المنصرم، وكوّنت تيارا إسلاميا تميز بنوعيته وكفاءته، شكل تحديا صارما للنظام الفاشي، فكانت ردة الفعل أشد قسوة وبطشا، ولم ينج من ظلم النظام إلا مجموعات متميزة، هربت من الموت إلى دول أخرى.

ثم كانت بلدان المهجر فرصة لبروز طاقات جديدة، استطاعت بفضل التنوع الثقافي والفكري، البرهنة على حضورها في الساحة السياسية والثقافية. إلا أنها جهود شخصية تمكنت بفعل العمل الدؤوب تحقيق منجزات فرضت نفسها بقوة. وكان المفروض من الحركة الإسلامية احتضان الطاقات الجديدة وتشجيعها على مواصلة الطريق، إلا أن مواقفها من تلك الكفاءات كانت مواقف غير مسؤولة، لا تنمّ عن وعي حقيقي، فبدلا من احتضان الكفاءات انتهجت الحركات الإسلامية منهجا تعسفيا، شوهت من خلاله عددا كبيرا من الشخصيات الإسلامية واتهمتها بالتمرد والتآمر والخيانة والأنانية. وكادت الأحكام التي تطلقها القيادات السياسية على بعض الأفراد تنتقل كالنار في الهشيم بفعل تدنّي الوعي لدى القواعد الحزبية، فيتحوّل إلى موقف عام ضده تتبناه الأوساط الحزبية. فكم من شخصية كان بالإمكان أن تكون رقما مهما لصالح الحركة الإسلامية، إلا أنه وبفعل سياسة الإقصاء المتعمدة، خسرتها الحركات الإسلامية ولم تخسر نفسها، بل واصلت طريقها نحو التقدم والرقي. وكم من مشروع فكري وثقافي كان يمكن أن يعد أحد إنجازات الحركة الإسلامية العراقية لو أن قادة الحركات تعاملوا مع تلك القابليات بطريقة تخلو من الحسد والبغضاء وحب التعالي والاستعباد، إلا أنهم فرطوا به كي لا يحتل صاحبه موقعا متميزا داخل الحزب.

كانت تتصور الحركة الإسلامية أنها رقم صعب في

الساحة العراقية، وكانت تتحدى الآخرين برصيدها الجماهيري، وإنها قادرة على إدارة الحكم لوحدها بفضل ما تملك من كوادر وأفراد. غير أن الواقع كان خلاف ذلك، فلم تسجل الحركات الإسلامية بمفردها ما يناسب إدعاءاتها العريضة، ولولا التشبث بالائتلاف ولافتة المرجعية الدينية لما كان لها قدما في السلطة والحكم. لكنها ظلت تكابر وتتعامل بنفس الطريقة مع أبناء الحركة الأوفياء. فبدلا من جمع الشمل ورص الصفوف واقناع المنقطعين بالعودة إلى العمل، ما زال منطق القيادات السياسية والمكاتب الحزبية يتعامل مع الأفراد بمنطق الثكنات العسكرية، وما زالت علاقتها محكومة لنفس القيم السابقة. ورغم الشكوى المريرة من نقص الكادر الإسلامي، وكثرة الشواغر في المؤسسات الحركية لكن الحركات لم تسع لعودة المنقطعين عن العمل، ولم تضع مشروعا متكاملا يحفظ لهم مكانتهم وكفاءاتهم.

أعتقد أن الكادر الإسلامي المنقطع عن العمل، والمنتشر في كل مكان، معني بدراسة وضعية الحركات الإسلامية في ظل الظروف الراهنة، واختيار أحد طريقين، إما العودة إلى صفوف الحركة الإسلامية والضغط بقوة من أجل ضخ دماء جديدة، ووضع الرجل المناسب في المكان المناسب، والاحتكام إلى الكفاءة بدلا من الولاء، والعمل على تطوير الكوادر الحركية والحزبية لترقى إلى مستوى السلطة، والكف عن ثقافة المواكب والحسينيات.

أو التفكير بتأسيس حزب يضم الكوادر الإسلامية القادرة على مواكبة التطوّر الذي يمر به العراق. فانبثاق حزب جديد أحد الخيارات المطروحة وعلى أعلى المستويات، كما شعرت من خلال مناقشة بعض القيادات الإسلامية، التي لم تناقش في أصل الفكرة، وإنما ناقشت في الإمكانيات، مما يعني أن مطلب تأسيس حزب إسلامي جديد صار ضرورة بعد البشائر الجديدة في انشطار رابع لحزب الدعوة الإسلامية يقوده هذه المرة ركائز الحزب الأساسيين. مما يعني أن انشطارا خامسا وسادسا سيحدث مستقبلا، وفي ذلك نزوع نحو شيء جديد هم لم يدركوا زواياه وأبعاده وآفاقه، لكنهم يطمحون بشيء يناسب المرحلة غير قادرين على توفيره.

ماجد الغرباوي

- كاتب وباحث عراقي / استراليا.
- مؤسس ورئيس تحرير صحيفة المثقف.
- مؤسس ورئيس مؤسسة المثقف العربي – سيدني.
- كان رئيسا لتحرير مجلة التوحيد (الاعداد: 85– 106).
- اصدر سلسلة رواد الاصلاح، وكان رئيسا لتحريرها.
- عضو الهيئة العلمية لكتاب التوحيد.
- شارك في عدد من الندوات والمؤتمرات العلمية والفكرية.
- مارس التدريس ضمن اختصاصه في المعاهد العلمية لسنوات عدّة.
- حائز على عدد من الجوائز التقديرية عن اعماله العلمية.
- له 20 عملاً مطبوعا، تأليفا، وتحقيقا، وترجمة، اضافة الى عدد كبير من الدراسات والبحوث والمقالات في مجلات وصحف ومواقع الكترونية مختلفة.

❖ صدر له

- اشكاليات التجديد (طبعتان).
- التسامح ومنابع اللاتسامح... فرص التعايش بين الاديان والثقافات (طبعتان).
- تحديات العنف.

- الشيخ محمد حسين النائيني... منظر الحركة الدستورية (طبعتان).
- الشيخ المفيد وعلوم الحديث.
- ترجمة كتاب الدين والفكر في شراك الاستبداد.
- تحقيق كتاب نهاية الدراية في علوم الحديث.
- الضد النوعي للاستبداد... استفهامات حول جدوى المشروع السياسي الديني.
- المرأة والقرآن... حوار في اشكاليات التشريع (كتاب مشترك).
- الحركات الإسلامية... قراءة نقدية في تجلّيات الوعي.

مؤسسة المثقف العربي

❖

مؤسسة المثقف العربي، مؤسسة غير حكومية، تعنى بالشأن المعرفي، وتمارس نشاطها في مجالات الثقافة والفكر والأدب والفنون. تتخذ من مدينة سيدني الأسترالية مكتبا رئيسا لها، ومن صحيفة المثقف موقعا على الشبكة العنكبوتية.

جاء الإعلان عن تأسيس مؤسسة المثقف العربي في **05/ 01/ 2010**م استجابة لمتطلبات العمل الإعلامي الراهنة، وتلبية لضرورات نشر وتعزيز وإشاعة ثقافة التسامح والمحبة والتكافل، وإيجاد مركزية مؤسساتية تضمن ترابط الأعمال الصادرة عنها، ووضعها في سياق العمل المنظم. فبعد عمل متواصل لثلاث سنوات في صحيفة المثقف انبثقت نشاطات اخرى، تطلبت وجود مؤسسة لإدارة شؤونها وتسيير أعمالها.

ومؤسسة المثقف العربي جهة مستقلة، تـرفض العنف والتكفير، والتطرف المذهبي والسياسي، وتستقل برؤية بعيدا عن تشظيات الأيديولوجيا وكل الانقسامات والخصوصيات التي تنال من كرامة الفرد والمجتمع. ساعية إلى ترسيخ قيم الإنسان عبر إشاعة ثقافة التسامح والمحبة والأخوة ووحدة المصير البشري.

ينبثق عن إدارة المؤسسة مجلس استشاري، يساهم في ترشيد سياسة المؤسسة، والتخطيط لمشاريعها المستقبلية، كما ستمثل نشاطات المؤسسة خارج استراليا نخبة من المثقفين، سعيا منهم لتعميق الأواصر الثقافية بين أبناء الكيان المجتمعي المتحد.

مبادئ مؤسسة المثقف العربي

- ❖ نؤمن بالتعددية والرأي الآخر.
- ❖ ندعو للتعايش بين الأديان والثقافات.
- ❖ نتبنى قيم: التسامح، والحرية، والديمقراطية، وحقوق الإنسان.
- ❖ نحارب العنف والتحريض والتكفير.
- ❖ نرفض الخطاب الطائفي والأيديولوجي المحرض.
- ❖ نساهم في تعميق لغة الحوار والتفاهم وفق الثوابت الأساسية المستمدة من تعاليم السماء وقوانين الأرض.
- ❖ نعنى بالمثقف ومواقفه إزاء الأحداث و التحديات، ونعرف بإنجازاته وأعماله ومشاريعه.

ماجد الغرباوي

رئيس مؤسسة المثقف العربي

اصدارات مؤسسة المثقف العربي

- تجلّيات الحنين... في تكريم الشاعر يحيى السماوي
- الضد النوعي للاستبداد
- استفهامات حول جدوى المشروع السياسي الديني ... ماجد الغرباوي
- امرأة بين حضارتين ... حوار مفتوح مع ا. د. إنعام الهاشمي
- د.عبد الرضا عليّ... رحلة ٌ متوهّجة ٌ في فضاءِ النّقد والدرسِ الأكاديمي
- جذِلاً... بينَ سِربِ السنونو... سعد الحجّي
- وفاء عبد الرزاق... أفق بين التكثيف والتجريب
- شوكت الربيعي... فضاء إبداعي متوهج
- مدارات ايديولوجية... حوار مفتوح مع الاستاذ سلام كاظم فرج
- الشيخ محمد حسين النائيني... منظّر الحركة الدستورية... ماجد الغرباوي
- أيلول وضوء القمر... د. هناء القاضي
- أدخلُ جسدي أدخلُكم... وفاء عبد الرزاق
- غرّيد القصب ... سنية عبد عون رشو
- تعالي لأبحثَ فيك عنّي... يحيى السماوي
- مدخل إلى الضوء... وفاء عبد الرزاق
- المتخيل التعبيرى... د. نادر أحمدعبد الخالق
- منهج الشهيد محمد باقر الصدر في تجديد الفكر الإسلامي... د. عبد الجبار الرفاعي.
- ترنيمتان لمنفى واحد... سوزان سامي جميل وأفين ابراهيم
- مطارحات حول الحجاب والزينة في الشرع الإسلامي... غالب حسن الشابندر
- (مسرحية) رحلة ابن عوف إلى بلاد الخوف... محمد تقي جمال الدين
- العُمْرَان البشري الإسلامي... دراسة تأصيلية في ضوء القرآن الكريم والسنة النبوية... د. رشيد كُهُوسّ
- في غياب الجواب... وفاء عبد الرزاق

- أغلال أخرى... وفاء عبد الرزاق
- وجوه أشباح وأخيلة... وفاء عبد الرزاق
- إدمان السياسية... سيرة: من القومية للماركسية للديمقراطية... جورج كتن
- الزمن المستحيل... وفاء عبد الرزاق
- حاموت... وفاء عبد الرزاق
- سطر... الشارع... فلاح الشابندر
- توظيف النص القرآني في شعر أحمد مطر... أ. د. محمد ثامر السعدون الحسيني
- البحث عن اللون... حسن البصام
- العقل... قراءات في إشكالية العقل عبر المدارس الفلسفية المتنوعة (**1**)... غالب حسن الشابندر
- العقل... قراءات في إشكالية العقل عبر المدارس الفلسفية المتنوعة (**2**)... غالب حسن الشابندر
- أنقذتِني مني... يحيى السماوي
- فنتازيا النّص في كتابات وفاء عبد الرزاق / د. وليد جاسم الزبيدي
- صمغ أسود/وفاء عبد الرزاق
- الطيور المهاجرة ورماد العودة/حوار مفتوح مع أ.د. عبد الإله الصائغ
- أنا ليلى حتى الرمق الأخير/سوزان عون
- الاغتيال الأموي للبحر (مسرحية) / محمد تقي جمال الدين
- المرأة والقرآن... حوار في إشكاليات التشريع/د. ماجدة غضبان وماجد الغرباوي
- تطوّر المباني الفكرية للتشيُّع/د. حسين المدرسي الطبطبائي
- الشيخ محمد رضا المظفر وتطوُّر الحركة الإصلاحية في النجف/الشيخ محمد مهدي الآصفي
- الحركات الإسلامية.. قراءة نقدية في تجلّيات الوعي/ماجد الغرباوي

AAA - Sydney - Australia
Almothaqaf Arabic Association
مؤسسة المثقف العربي 2010

المحتويات

توطئة 7

شكر وتقدير 14

الفصل الأول

إشكاليات الوعي الحركي

إشكالية الوعي 15

الصنمية وأزمة الوعي 22

الحركات الإسلامية والصنمية 25

الوعي وظاهرة الصنمية 28

أسئلة الوعي 31

قلق الأسئلة 37

الفصل الثاني

شرعية النّقد

شرعية النّقد... التأصيل 56

أولاً: تاريخية الحركات الإسلامية 59

ثانيا: تعدّد الحركات الإسلامية 70

ثالثاً: نسبية المعرفة الدينية 84
رابعاً: النصوص الدينية 95
قداسة النص القرآني 98
شرعية النّقد في ضوء النص 99

الفصل الثالث

مواقف وسلوك

المرأة... التحدي الصعب 105
آفاق التطوّر 107
أين الخلل؟ 111
حقوق المرأة... مقاربة أولية 113
الحركات الإسلامية كيانات عائمة 118
انهيار الولاء الوطني 122
مفهوم الولاء 122
الحركات الإسلامية والإرهاب 130
الوعي المبتور أساس العنف 133

الفصل الرابع

الحركات الإسلامية العراقية

الإسلاميون والسلطة 139
آفاق التجديد 142
الحركة الإسلامية العراقية والديمقراطية 145
الحركة الإسلامية العراقية في مواجهة أبنائها 148

The Islamic Movements
Critical Review of The Manifestations of consciousness

Majed Algharbawi

Almothaqaf Arabic Association

Sydney - Australia